جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على التأهيل

بعنوان:

محاضرات في الاقتصاد الجزئي 01

تحليل نظري وتطبيقي

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد:

الأستاذ شنوف حكيم

أستاذ محاضر – ب –

السنة الجامعية 2019/ 2020

فهرس المحتويات	الصفحة
الفصل الأول: علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	
1.مفهوم علم الاقتصاد	05
2.المشكلة الاقتصادية	06
3.خصائص المشكلة الاقتصادية	08
4.حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية	09
5. النظرية الاقتصادية (الجزئية والكلية)	10
6. أساليب وطرق التحليل الاقتصادي.	11
تطبيقات الفصل	13
الفصل الثاني: نظرية الطلب.	
1.مفهوم الطلب.	20
2.محددات الطلب	20
3.قانون الطلب	24
4.الطلب السوقي.	27
5.انتقال منحنى الطلب.	29
تطبيقات الفصل	31
الفصل الثالث: نظرية العرض.	
1.مفهوم العرض.	42
2.محددات العرض	42
3.قانون العرض	44

4.العرض السوقي.	46
5.انتقال منحنى العرض.	47
تطبيقات الفصل	49
الفصل الرابع: توازن السوق	
1.مفهوم توازن السوق	55
2.توازن السوق رياضيا	55
3.توازن السوق بيانيا	57
4.التغير في وضعية توازن السوق	58
5. أنواع التوازنات	67
تطبيقات الفصل	68
الفصل الخامس: المرونات	
أولا:مرونة الطلب	75
1.مرونة الطلب السعرية	75
2.محددات مرونة الطلب السعرية	80
3.مرونة الطلب التقاطعية	81
4.مرونة الطلب الدخلية	82
5. العلاقة بين مرونة الطلب والإيراد الكلي	83
ثانيا:مرونة العرض	85
1. مفهوم مرونة العرض السعرية	85
2.حالات مرونة العرض السعرية	86
3.محددات مرونة العرض السعرية	89
تطبيقات الفصل	91

الفصل السادس: تطبيقات على توازن السوق	
1.فرض الضريبة	101
2.منح الإعانة	105
3.آلية التسعير	106
4.فائض المنتج وفائض المستهلك	108
تطبيقات الفصل.	110
الفصل السابع: نظرية سلوك المستهلك (المنفعة القياسية)	
1. نظرية المنفعة	115
2.المنفعة الكلية.	117
3.المنفعة الحدية	115
4.فائض المستهلك.	120
5.توازن المستهلك	122
6. اشتقاق منحنى الطلب	124
تطبيقات الفصل	125
الفصل الثامن نظرية سلوك المستهلك (منحنيات السواء)	
1.منحنيات السواء.	137
2.خريطة منحنيات السواء.	137
3.خصائص منحنيات السواء	138
4.المعدل الحدي لإحلال	138
5.خط الميزانية	139
6.توازن المستهلك في ظل منحنيات السواء	142
7.منحنى استهلاك الدخل ومنحنى أنجل	144

8. أثر الإحلال وأثر الدخل	146
تطبيقات الفصل	148
قائمة المراجع.	155

مقدمة:

يهدف مقياس الاقتصاد الجزئي إلى تعريف الطالب بمختلف المفاهيم والنظريات في مجال الاقتصاد على المستوى الفردي وإكسابه المهارات الأساسية في تحليل الأوضاع الاقتصادية، ويعتبر مقياس الاقتصاد الجزئي من المقاييس الضرورية التي يتوجب الطالب أن يلم بمفاهيمه ومصطلحاته الأساسية التي تمكنه من محاولة فهم و تفسير الظواهر الاقتصادية من خلال إستخدام أدوات عملية في تحليل سلوك الوحدات الإقتصادية و المشاكل التي تواجههم، كما يجب على الطالب ان يكون لديه رصيد معرفي خلال مرحلته الدراسية تمكنه من ربط المعلومات التي يتلقاها، ولذلك ارتأينا ان نضع بين يدي الطالب هذه المحاضرات المدعمة بأمثلة وسلاسل محلولة باسلوب مبسط لتسهل على الطالب الاستيعاب الجيد للدروس وتكون له دفعا ودعما خلال مساره الدراسي، وقد إشتملت هذه المطبوعة على سبعة فصول تمثل جوهر النظرية الإقتصادية الجزئية ، وتؤكد هذه الفصول على المنطق والطرق التي تشكل العمود الفقري لنظرية الإقتصاد الجزئي، مما يوفر فرصة ملاحظة الكيفية التي يمكن إستخدام مختلف أدوات وأساليب تحليل المسائل، لذلك فقد عملنا على أن يحتوي كل فصل على مجموعة مختلفة من الحالات التطبيقية مع تقديم حلول نموذجية يمكن أن يستعين بها الطالب خلال مساره الدراسي والتحضير لمختلف المسابقات المتعلقة بمقياس الاقتصاد الجزئي.

الفصل الأول

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

1.مفهوم علم الاقتصاد:

تعددت تعاريف علم الاقتصاد واختلفت من حيث الشكل بالرغم من التشابه في جوهرها ويعود السبب في ذلك إلى الاختلافات في الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين فمنذ نشأة هذا العلم ساد الاعتقاد بأنه يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمة بواسطتها أن تغتني ماديا، وهذا الاعتقاد استمد من كتاب (ثروة الأمم) للاقتصادي الاسكتلندي (ادم سميث) (1723-1790) الذي نشر عام 1776، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس بني الإنسان في إعمال حياتهم العادية، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات" حيث يرى أن علم الاقتصاد وهو دراسة للثروة من جهة و دراسة الإنسان من جهة أخرى.

كما عرف بيجو علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية العامة".

ونجد ساملسون الذي وضح علم الاقتصاد من خلال دراسة كيف يمكن للمجتمعات ان تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمه وتوزيعها بين مختلف الناس.

ومن بين أهم التعريفات نجد تعريف روبنس الذي أعطى تعريفه لعلم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف ووسائل نادرة لإنتاج السلع وتوزيعها لاستهلاك".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه أحد العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الفردي أوالجماعي اتجاه تلبية حاجات المجتمع غير المحدودة باستخدام الموارد الاقتصادية النادرة ويتضح من التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجه جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة تتمثل في وجود كميات محدودة من الموارد تقابلها حاجات غير محدوددة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع بالحصول عليها لذلك لابد من الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية من أجل إنتاج أكبر كمية من الحاجيات المختلفة من السلع والخدمات وفق الأولويات، وذلك من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمع بصفة عامة.

2. المشكلة الاقتصادية:

يختص علم الاقتصاد بالبحث في المشكلة الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن المشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ولهذا تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات ومهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنـــة بالحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان في الحصول عليها، حيث تنشأ المشكلة الاقتصادية بسبب إحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجـــات غير محدودة و تختلف الندرة النسبية عن المطلقة لأن الندرة المطلقة تعني عدم توفر السلعة أو انعدامها بينما الندرة النسبية

تعني وجود السلعة لكن بكميات أقل من الحاجة لها[1]،وحتى لو لم تكن الموارد الاقتصادية محدودة و نادرة فأن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب الكيفية أو الآلية التي من خلالها سيتم تخصيص الموارد على الاستعمالات البديلة و المتكاملة، و تعتمد طريقة تخصيص الموارد الطبيعية على طبيعة و فلسفة النظام الاقتصادي القائم لذا فأن حل المشكلة الاقتصادية يختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية و مرجعياتها الفكرية و النظرية، وتطرح عدة أسئلة عن الندرة والمشكلة الإقتصادية نوجزها في أركان المشكلة الاقتصادية كما يلي:

أي السلع يجب أن ننتج ؟ و كيف يتم إنتاجها ؟ و لمن ننتج؟ و كيف توزع؟

حيث يقصد بالسؤال الأول تحديد بدقة الكميات من السلع و الخدمات التي يجب أن تنتج وفق الأولويات التي تلبي رغبات الأفراد، أما السؤال الثاني فهو يشير إلى توليفة عوامل الإنتاج المثلى التي تستخدم في أنتاج السلع، أما السؤال الثالث فيتعلق بمسألة الاختيار فبما أن الموارد و السلع و الخدمات نادرة فليس بمقدور أي مجتمع أن يلبي جميع رغبات أفراده و لهذا تنشأ مشكلة الاختيار،أما السؤال الرابع فهو يشير إلى الإلية التي من خلالها سيتم توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع.

3.خصائص المشكلة الاقتصادية:

– **العمومية** : أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانيا، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر.

[1] – ابراهيم سليمان قطف، علي محمد، **مبادىء الاقتصاد الجزئي**، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 2004، ص18.

– **الديمومة** : بمعنى انها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة، و المجتمعات الحديثة تعاني منها، كما أن المجتمعات تبقى تواجه هذه المشكلة مستقبلا.

– **الندرة النسبية** : حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة ، ولأنها ذات استخدامات بديلة ومتعددة فلا بد إذن من الاختيار و التضحية.

– **مشكلة اختيار وتخصيص** : بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات ، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد.

– **التضحية** : تكون الحاجات دائما أكثر من الموارد، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

4.حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية:

ظهرت النظم الاقتصادية على أساس معالجة المشكلة الاقتصادية، واختلفت هذه النظم على الكيفية المتبعة في التعامل مع أركان المشكلة الاقتصادية، ماذا وكيف ولمن ننتج؟

أ/ النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو الاقتصاد الذي لا تتحكم فيه الدولة أو الحكومة بالشؤون الاقتصادية إلا في أضيق الحدود وبما يكفل الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة، ويتم التعرف على ماذا ننتج

عن طريق نظام السوق أي تفاعل قوى الطلب والعرض، فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح، والعكس صحيح، كما يتم التوصل إلى كيف ننتج عن طريق اختيار الطريقة لتي تحقق أقصى ربح، أما لمن ننتج فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج، حيث يتحدد نصيب كل فرد من السلع والخدمات (الناتج الوطني) بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله ويتحدد حجم دخله بمدى مساهمته في العملية الإنتاجية.

أ/ النظام الاقتصادي الإشتراكي:

ويقوم هذا النظام على فلسفة التخطيط المركزي الشامل في تنظيم جميع نواحي النشاط الاقتصادي، حيث تلعب الدولة الدور الرئيسي في هذا النظام، وعليه فالدولة أو الحكومة هي التي تقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات (ماذا ننتج) وهي التي تختار الطريقة المثلى للإنتاج (كيف ننتج)، أما توزيعها فيتم بالتساوي بين أفراد المجتمع أي تقوم بتحديد الأجور والمكفأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات(لمن ننتج).

5. النظرية الاقتصادية (الجزئية والكلية).

– مفهوم النظرية الاقتصادية :

تقوم النظرية الاقتصادية على تفسير الظواهر الاقتصادية بطريقة تبسيطية وتجريدية، وذلك من خلال دراسة نشاطات الأعوان الاقتصاديين (العائلات، المؤسسات الاقتصادية، القطاع الحكومي).

وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين[1]:

أ- التحليل الاقتصادي الجزئي : يهتم بدراسة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والمنتجات فهذا الفرع من التحليل الاقتصادي يختص بدراسة المسائل والمشاكل على مستوى الواحدات الاقتصادية (دراسة سلوك المستهلكين، المنتجين، الأسوا ق....إلخ).

ب – التحليل الاقتصادي الكلي : يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية التي تهتم بالإقتصاد القومي، فهو يهتم بشرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وإعطائها الحلول الملائمة، ويشمل هذا التحليل مواضيع ونقاط عديدة منها :الدخل الوطني (الدخل القومي)، النقود، البطالة، المستوى العام للأسعار، أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، التضخم... الخ.

وترتبط الدراسات الاقتصادية الكلية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية وهي ترمى إلى إحلال التوازن الاقتصادي العام عن طريق تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر محل الاختلال الاقتصادي الناجم عن سلوك الأفراد والمشاريع الخاصة

– الفروقات بين التحليلين الجزئي والكلي: يمكن أن نبين أهم الفروقات من خلال الجدول التالي:

	النظرية الاقتصادية الجزئية	**النظرية الاقتصادية الكلية**
موضوع الدراسة	الوحدات الاقتصادية	المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي
الهدف	تحديد الأسعار وتحقيق التوازن والمنفعة	تحقيق التنمية الاقتصادية
الظواهر	نظرية السعر – نظرية المستهلك توازن السوق	الدخل الوطني – الناتج الوطني التشغيل التام

[1] – صديقي مسعود، نمر محمد الخطيب، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، ص 4.

6. أساليب وطرق التحليل الاقتصادي:

لكل علم أدواته وأساليبه الخاصة في التحليل، فتمثل لغة التخاطب خاصته بالتعبير عن اتجاهات الظواهر التي يتضمنها البحث في هذا العلم، و **التحليل الإقتصادي** كأي علم آخر له أدواته وأساليبه الخاصة به، و هي تشمل:

النوع الأول : وتتمثل في بعض المصطلحات المستخدمة في لغة التخاطب العادية، و لكنها تستخدم في علم الإقتصاد بمعاني و دلالات مختلفة عن معانيها العادية هذه المصطلحات مثل المنفعة ، الندرة ، ...إلخ.

النوع الثاني : و يشمل بعض المصطلحات التي تعتبر مصطلحات اقتصادية خالصة، و التي تمثل لغة التخاطب بين أهل الإختصاص مثل : المنفعة الحدية ، التكلفة الحدية ، المضاعف المعجل ، ...إلخ.

النوع الثالث: و يشمل هذا النوع الأدوات الرياضية سواء كانت في صورة رسوم بيانية أو معادلات رياضية ،... و تعتبر الدالة الأداة الرياضية التي يعتمدها الباحث الإقتصادي – عادة –للتعبير عن الإرتباطات بين المتغيرات الإقتصادية.

و اهتمامنا بالمتغيرات الحدية يجعلنا نفكر في استخدام التفاضل و النهايات كأدوات رياضية لتحديد مثل هذه التغيرات. و التكامل كأداة عكسية للتفاضل يمكن أن يساعدنا في الوصول إلى الدالة الأصلية (الكلية) من دالة معطاة (حدية) [1].

كما يمكن صياغة وحصر طرق وأساليب **التحليل الاقتصادي** بشكل مفصل كالتالي[2] :

---

[1] – بوالسبت عبد القادر، **مطبوعة محاضرات في الاقتصادي الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة مهري عبد الحميد ، قسمطينة 2،2019، ص ص 11-12.

[2] – بوجرادة وسيلة، **مطبوعة ملخص دروس مدعم بتمارين وأسئلة نظرية محلولة في الاقتصادي الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019، ص ص 12-13.

أولا. أسلوب التحليل المنطقي:

يعتمد هذا الأسلوب على نوعين من طرق الاستدلال ، هما الاستقراء والاستنباط:

1: **طريقة الاستقراء:**

تقوم الطريقة الاستقرائية على تحديد مجموعة من المعطيات يجري الحصول عليها من التجربة العملية، ومن ثم يستعمل كأساس للتعميمات .وتتضمن الطريقة الاستقرائية أيضاً الوصول إلى نتائج معينة من خلال حقائق محددة، ومن ثم وضع هذه النتائج بشكل مبادئ أو نظريات عامة . وهي تشتمل على أربعة مراحل هي:

أ/ الملاحظة .

ب/ الصياغة الفرضية .

ج/ التعميم .

د/ التحقق والاختيار .

فمثلاً إذا لاحظنا أن فرد معين أو مجموعة أفراد تقل استماراتهم ر كلما زاد سعر الفائدة فإنه يمكن تعميم هذا الحكم على المجتمع بقولنا" أن الدولة التي يرتفع فيها سعر الفائدة تقل فيها بالاستثمارات.

2 طريقة الاستنباط:

تقوم هذه الطريقة على أساس أن الباحث يبدأ من فروض مسلم بصحتها وعن طريق خطوات من التسبيب المنطقي فإن الباحث يتوصل إلى استنتاجات واقت ا رحات معينة.

هذه الطريقة تذهب من التعميم إلى التخصيص على عكس الطريقة الاستقرائية.

ثانيا : أسلوب التحليل الرياضي.

التحليل الرياضي هو نوع من التحليل المنطقي، لكنه يتميز عليه بأنه يُمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات التي يصعب على الإنسان الإلمام بها دفعة واحدة واستخلاص النتائج من العديد من المقومات ليس أمراً في متناول العقل البشري تحقيقه ، دون الاستعانة بوسيلة أخرى يسهل بها تجزئة مشكلة الإنتاج المنطقي .فالأسلوب الرياضي هو مثال لتلك الوسيلة، التي تزيل هذه الصعاب التي يعجز أمامها أقوى العقول ولقد كثر استخدام هذا الأسلوب في الفترات الأخيرة وأصبحت أغلب البحوث تستخدم هذا الأسلوب .فالرسم البياني والمعادلات الرياضية هما أهم الأدوات الرياضية المستخدمة ، حيث أصبحت تقدم وسيلة هامة من وسائل التعبير تمتاز بجاذبية عالية.

ثالثا :أسلوب التحليل الإحصائي. يُستخدم هذا الأسلوب للأغراض التالية:

اختبار صحة النظريات الاقتصادية: ويتم ذلك بتجميع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها ثم يستعين الباحث بعد ذلك بالقوانين والطرق الإحصائية للتحليل، ليستخلص بواسطتها سلوك هذه الظواهر واتجاهات العلاقات السببية بيتها. ثم يقارن هذه النتائج بما تنبأت به النظرية.

القياس الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية : كثيراً ما يحتاج الإنسان أن يعرف بصورة دقيقة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية حتى يتمكن من معرفة حجم واتجاه العلاقة بينهما .مثلاً قد يحتاج الباحث لمعرفة نسبة الزيادة المتوقعة في الإنتاجية إذا زادت الأجور بنسبة معينة .لمعرفة ذلك يقوم الباحث بتقدير معادلة تحوي الإنتاجية كمتغير تابع والأجور وعوامل أخرى كمتغيرات مستقلة .ومن خلال نتيجة التقدير يستطيع تحديد تأثير المتغيرات المستقلة، والأجور والعوامل الأخرى على العامل التابع، الإنتاجية.

تطبيقات الفصل:

تمرين (1):أجب بوضع صحيح أمام الجملة الصحيحة وخطأ أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

أ/ تتسم الموارد الاقتصادية بالتعدد و التنوع و الوفرة. (**خطأ**)

تتسم الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية.

ب/ قد تطرح مشكلة الندرة النسبية على المستوى الفردي و الاجتماعي و الدولي . (**صحيح**)

ج/ إن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك و لا تواجهه إذا تصرف كمنتج . (**خطأ**). (المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك أو منتج)

د/ الخدمات هي السلع غير الملموسة. (**صحيح**)

هـ/ من مفاهيم علم الاقتصاد القدرة على توفير أكبر قدر من النقود. (**خطأ**)

(من مفاهيم علم الاقتصاد توفير قدر من النقود ولكن التعرف على الطريقة الصحيحة لإنفاقها).

و/ الحاجة هي الطاقة الكامنة التي تدفع الإنسان للبحث عن وسيلة تصلح لإشباع شعوره بالحرمان. (**صحيح**)

ز/ إشباع حاجة ما قد يؤدي إلى ظهور حاجة أخرى. (**صحيح**)

ح/ السلع المعمرة هي التي يحتاجها الإنسان ليعيش فترة طويلة. (**خطأ**)

(السلع المعمرة هي التي تبقى فترة طويلة لكي تهتلك).

ط/ السلع الكمالية قد تصبح سلعاً ضرورية في وقت آخر أو مكان آخر. (**صحيح**)

ي/ العائد الذي يحصل عليه صاحب أحد المحلات يسمى الريع.(**خطأ**)

(يسمى العائد الذي يحصل عليه صاحب المحل الربح).

ك/ المشكلة الاقتصادية تواجه الأفراد والشركات الخاصة إلا أنها لا تواجه الحكومات.

(**خطأ**) (تواجه جميع الأعوان الاقتصاديين الأفراد والشركات والحكومات).

ل/ عندما نقول أن المستهلك يتصف بالرشد الاقتصادي نقصـــد بذلك أن المستهلك يهدف من خلال تصرفاته إلى تحقيق أقصى إشباع فكأننا لا نهتـــم بمـا إذا كانت تلك التصرفات تؤدي إلى الأضرار بصحته مثل"التدخين". (**صحيح**)

م/ ينقسم عنصر العمل إلى نوعين جهد ذهني وجهد عضلي.(**صحيح**)

ن/ الأرض الصالحة للزراعة بحالتها الطبيعية تدخل ضمن نطاق عنصر الموارد الطبيعية،إلا أن أي تحسينات تجري عليها مثل شق قنوات للري أو بناء مستودع للحبوب، تدخل ضمن نطاق رأس المال.(**صحيح**)

س/ السلع البديلة هي تلك السلع التي لا يمكن استهلاكها أو استعمال احـــداهما دون الأخرى. (**خطأ**)

(السلع المكملة هي التي لا تستعمل احداهما دون الأخرى)

ع/ الموارد الاقتصادية كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة الإنسان. (**صحيح**)

ف/ الثروة ورأس المال يعنيان نفس الشيء. (**خطأ**)

(الثروة مفهوم أشمل فهي تشمل الموارد الطبيعية)

تمرين رقم (02): إختر الإجابة الصحيحة:

1. يهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع اثناء قيامهم ب:

أ/ إنتاج السلع والخدمات.

ب/ استهلاك السلع والخدمات.

ج/ توزيع وتبادل السلع والخدمات.

د/كل ما سبق.

2. تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة:

أ/ موارد محدودة وحاجات محدودة.

ب/ موارد محدودة وحاجات متعددة.

ج/ موارد متعددة وحاجات متعددة.

د/ كل ما سبق.

3. عناصر الإنتاج لا تتضمن:

أ/ العمل.

ب/ الأرض(الموارد الطبيعية)

ج/ النقود.

د .التنظيم.

4. مجالات المشكلة الاقتصادية لا تتضمن:

أ/ ماذا ننتج ؟

ب/ من ينتج ؟

ج/ كيف ننتج ؟

د/ كم ننتج ؟

5. التحليل الاقتصادي الجزئي هو:

أ/ دراسة السلوك الاقتصادي لكل الوحدات الاقتصادية.

ب/ دراسة سلوك والوحدات الاقتصادية في فترة زمنية مجزأة.

ج/ دراسة سلوك كل وحدة اقتصادية على حدى.

د/ دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في المجتمع مثل التضخم والبطالة والركود.

6. مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية توجد في:

أ/ الدول الفقيرة.

ب/ دول العالم الثالث.

ج/ الدول النامية.

د/ الدول الصناعية.

هـ/ كل ما سبق.

7. تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس والهواء موارد:

أ/ اقتصادية.

ب/ غير اقتصادية.

ج/ لا شي مما سبق.

8.الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة بحاجيات و متطلبات المجتمع المتطورة و المتجدده الغير محدودة هل تعتبر:

أ/ سمات علم الاقتصاد

ب/ علم الاقتصاد

ج/ مشكلة اقتصادية

د/ اقتصاد جزئي

9. من مستلزمات الانتاج:

أ/ الأرض

ب/ رأس المال

ج/ التنظيم

د/ جميع ماسبق

10. دراسة العوامل المحددة لسعر سلعة معينة تقع ضمن

أ/ الاقتصاد الكلي

ب/ الاقتصاد الايجابي

ج/ الاقتصاد المعياري

د/ الاقتصاد الجزئي

11.عندما تقرر المنشأة زيادة انتاجها من الثلاجات وخفض انتاجها من الغسالات فإنها تجيب على سؤال

أ/ كيف ننتج

ب/ كيف يتم توزيع الانتاج

ج/ ماذا ننتج

د/ لا شيء مما سبق

12. الموارد الحرة هي الموارد التي

أ/ تكفي لإشباع كل الحاجات الانسانية

ب/ لا تتوفر في الطبيعة بكثرة

ج/ لا يدفع ثمن مقابل الحصول عليها

د/ لا شيء مما سبق

تمرين 03: حدد من الأمثلة التالية من تعبر عن الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي.

أ/ يميل المستهلكون إلى شراء الأسماك أكثر من اللحوم في شهر رمضان. (**جزئي**)

ب/ ارتفعت معدلات البطالة خلال العام الحالي بنسبة 3%. (**كلي**)

ج/ بسبب انخفاض الطلب اغلقت مؤسسة النجاح فرعها في سطيف. (**جزئي**)

د/ أدى انخفاض معدلات الادخار للأفراد إلى زيادة نسبة التضخم. (**كلي**)

هـ/ قررت الدولة طبع عملات جديدة من فئة 2000 دينار. (**كلي**)

و/ قررت إدارة مصانع كندور استبدال الآلات القديمة على حساب الأرباح. (**جزئي**)

ز/ بلغ معدل نمو الناتج الوطني خلال 2017 م 3%. (**كلي**)

الفصل الثاني

نظريـــة الطلـب

1. مفهوم الطلب:

هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها، وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على الشراء، فالطلب هو الرغبة المدعومة بالقدرة على الشراء (لابد أن يكون لديه الدخل الذي يمكنه من الشراء)، فلو رغب في سيارة وليس عنده قدرة مالية فلا يعتبر هذا طلبا، ولو كان عنده مال وليس عنده رغبة كذلك لايعتبر طلبا[1]، كما يتأثر الطلب بعدة عوامل ومحددات.

2. محددات الطلب :

تتمثل المحددات في العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة أو خدمة ما، أي العوامل التي تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الطلب أو الكمية المطلوبة من السلعة والتي يمكن تقسيمها بصورة عامة إلى نوعين[2]:

أ/ محددات كمية: هي المحددات التي يمكن قياسها نظريا نقديا أو عدديا ويدخل في إطارها:

[1] – بوجرادة سهيلة، **مطبوعة دروس مدعمة بتمارين وأسئلة نظرية في القتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 19.

[2] – طويطي مصطفى، **محاضرات ودروس في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي أمحند أولحاج ، البويرة، 2014، ص 15.

– **سعر السلعة أو الخدمة المطلوبة** : يصاحب التغير في سعر السلعة المطلوبة تغيرا في الكمية بعلاقة عكسية، حيث كلما زاد سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا ما يعرف بقانون الطلب.

– **الدخل المخصص للإستهلاك** : تؤكد الملاحظات العملية لواقع تصرفات المستهلكين أنه عندما ترتفع دخولهم فإن ذلك يدفعهم لزيادة استهلاكهم من سلعة معينة، والعكس في حالة الانخفاض وهذا يعني أن العلاقة بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من سلعة ما هي علامة طردية.

– **أسعار السلع و الخدمات الأخرى** : يتم تقييم السلع من حيث تأثير طلبها إلى ثلاثة أنواع هي:

*(**السلع البديلة) المنافسة** : هي التي يمكن لها أن تحل محل السلعة المطلوبة إذا تعذر الحصول عليها، أما مقدار التغير فيرجع إلى درجة الإحلال الممكنة بينهما مثل : الشاي والقهوة.

***السلع المكملة** : تعني بأنه لا يمكن إشباع حاجة بشرية إلا بوجود أكثر من سلعة كالسكر والشاي أو السكر والقهوة أو السيارة والبترين والزيت ، حيث أن ارتفاع أسعار السلع المكملة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة الأصلية والعكس صحيح ، لهذا يمكن القول أن العلاقة بين سعر السلع المكملة و الكمية المطلوبة هي علاقة عكسية.

***السلع المستقلة** : هي السلع التي يمكن أن تشبع حاجة البشرية ما ولكن ليس لها علاقة بالتغير في الطلب على السلعة مثل السيارة والشاي.

ب/ محددات كيفية:

هي المحددات التي لا يمكن قياسها سواء عدديا أو نقديا ولكن لها تأثيرات عن الطلب مثل ذوق المستهلك ، العادات والتقاليد، الدين، توقعات المستهلكين.

هناك علاقة طردية بين ذوق المستهلك والطلب على السلعة، وقد ينشأ التغير في ذوق المستهلك بسبب وسائل الدعاية والإعلان التي تهدف إلى التأثير في ذوق المستهلك ودفعه للتحول من سلعة إلى السلعة التي تم الإعلان والترويج لها.

أيضا توقعات المستهلكين لها تأثير على الكمية المطلوبة من سلعة ما، فلو توقع المستهلكين لأي بسبب حتى ولو بسبب الإشاعة أن سعر السكر أو الزيت سوف يرتفع قريبا فإن ذلك سوف يدفع المستهلكين لزيادة مشترياتهم من السكر في الوقت الحاضر على الرغم من بقاء سعره ثابتا حاليا .مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منه والعكس فإن توقع الانخفاض سيؤدي إلى الامتناع عن شراء السكر بالأسعار الحالية انتظارا لانخفاض أسعاره لاحقا، ويظهر هذا المحدد بشكل واضح في حال التعاملات في الأسواق المالية والعملات والذهب.

أيضا الدين أثره في الطلب على كثير من السلع فعلى سبيل المثال ديننا يحرم أكل لحم الخترير وشرب الخمر لذلك لا يوجد طلب عليهما في المعتقدات الإسلامية، كذلك العادات والتقاليد لها تأثير أيضا خاصة مجال الملابس .

-أذواق المستهلكين ؛

-توقعات المستهلكين ؛

-العادات و التقاليد ؛

وعليه يتم توضيح العوامل المؤثرة على طلب سلعة ما و كذا طبيعة العلاقة الموجودة بينها والكمية المطلوبة أو الطلب عليها حسب نوع المحدد للطلب ، وذلك من خلال المخطط التالي:

شكل (01): العوامـــل المؤثرة على الطــلب

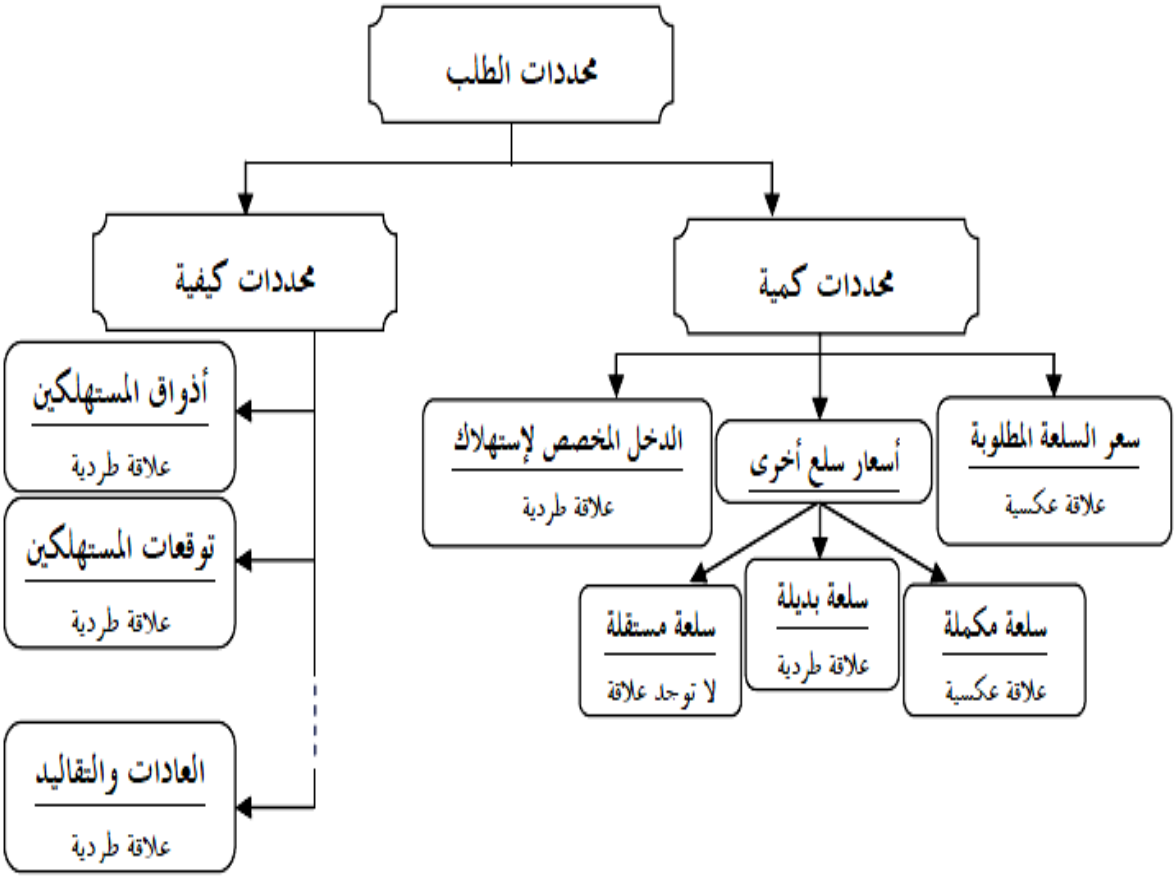

المصدر: طويطي مصطفى، **محاضرات ودروس في الاقتصاد الجزئي**، مرجع سابق، ص 16.

3. قانون الطلب :

ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها عند ثبات جميع العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب، بحيث ان ارتفاع السعر يؤدي الى انخفاض الطلب، وكذلك انخفاض السعر يؤدي الى ارتفاع الطلب (اذا ارتفع السعر نقص الاستهلاك).

يطبق هذا القانون على غالبية السلع الموجودة مع وجود استثناء لبعض السلع والتي سيتم مناقشتها لاحقا تحت عنوان استثناءات قانون الطلب.

من خلال العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وباعتبار السعر متغير مستقل والكمية المطلوبة هي المتغير التابع، يمكننا أن نعتمد على الدالة التي تحدد العلاقة الرياضية بين كلا المتغيرين كما يلي:

$$Qd_x = a-bp$$

بحيث:

Qd_x: تمثل الكمية المطلوبة من السلعة x

a: ثابت يعبر عن الكمية المطلوبة من السلعة " x " والتي لا ترتبط بالسعر، أو هي الكمية المطلوبة عندما يكون السعر معدوم.

b: هو الميل و يعبر عن مقدار التغير في الكمية المطلوبة من السلعة والناتج عن تغير الثمن بوحدة واحدة.

و كذلك يعطى الميل بالعلاقة التالية:

$$b=\Delta Q/\Delta P$$

مثال:

اذا كانت الكمية المطلوبة من سلعة معينة عن الثمن صفر تساوي 12 وحدة . وأ دت زيادة الثمن بدينار واحد إلى انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلعة بمقدار 2 وحدة . فما هي دالة الطلب الممثلة للعلاقة السابقة ؟

الحل:

بالاعتماد على الطريقة البيانية باستعمال جدول الطلب أو بالاعتماد على الطريقة الحسابية من خلال الصيغة الرياضية كما يلي:

$$Qd_x = a-bp$$

نحل جملة المعادلة

$$12 = a-b\times0 \ldots\ldots (1)$$

$$10 = a-b\times1 \ldots\ldots (2)$$

نجد

$$a = 12$$

$$b = 2$$

ومنه تكون دالة الطلب بالشكل التالي:

$$Qd_x = 12-2p$$

و يمكن التعبير عن دالة الطلب السريعة في شكل جدول أو في شكل منحنى جدول الطلب عند أثمان مختلفة نجد أن المستهلكين يطلبون كميات مختلفة و هذا هو ما يسمى بجدول الطلب.

جدول الطلب

السعر (p_x)	P1	P2	P3	P4	P5
الكمية (Q_x)	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5

ومن خلال هذا الجدول وباستخدام نقطتين فقط يتم رسم منحنى الطلب الموالي:

شكل (02) منحنى الطلب

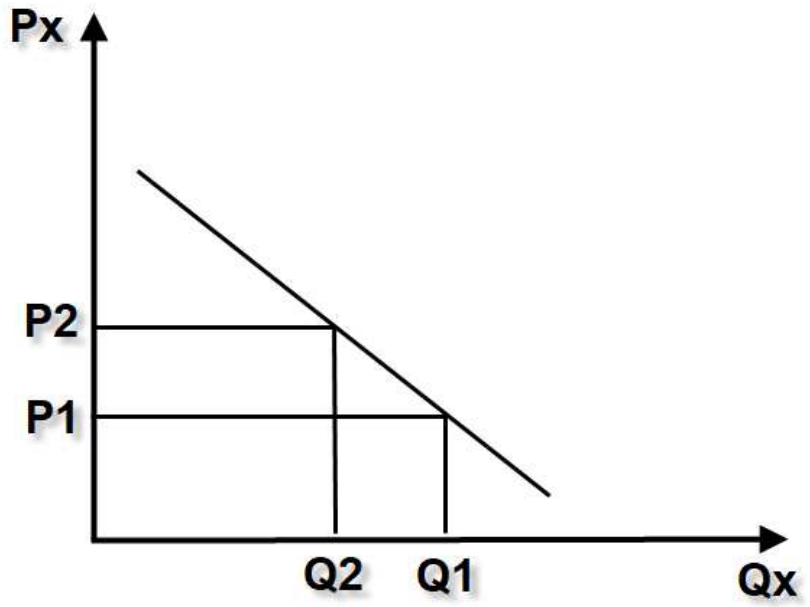

يمثل منحنى الطلب الحد الأقصى للكميات التي يكون المستهلك مستعدا لشرائها عند مختلف الأسعار وكذلك يمثل الحد الأقصى للأسعار التي يمكن أن يدفعها المستهلك في السلعة، منحنى الطلب يأخذ في الانحدار يمينا أي أن الكمية المطلوبة تزداد كلما انخفض السعر (الميل سالب).

4.الطلب السوقي:

عبارة عن مجموع طلبات الأفراد على السلعة (X) عند المستويات المختلفة للسعر(P) وهو الطلب الكلي على هذه السلعة في فترة زمنية معينة وعلى ذلك فان طلب السوق على سلعة معينة يعتمد على نفس العوامل المحددة للطلب الفردي على السلعة، إضافة إلى عدد المشترين للسلعة في السوق.

دالة الطلب السوقي= مجموع دوال الطلب الفردي

و يمكن الحصول على كل من جدول أو منحنى طلب السوق من خلال الدالة التالية :

$$\mathbf{QDx = \sum_{i=1}^{n} QDi = Qd1+Qd2+Qd3+\ldots+Qdn}$$

بما ان دالة الطلب السوقي عبارة عن مجاميع دوال الطلب الفردي فهي تمتلك نفس الخصائص ومنها أهمها العلاقة العكسية بين سعر السلعة و الكمية ، ولكن نسجل استثناءات أو حالات خاصة، حيث شكل منحنى الطلب لهذه السلع يأخذ شكلا مختلفا لعدم خضوعه للقانون العام للطلب، وتنقسم هذه السلع إلى نوعين[1]:

النوع الأول : يعرف بالسلع الدنيا "Giffen Good" وتعرف أيضاً " Inferior Good" على مكتشفها البريطاني روبرت كيفن " Robert Giffen "، الذي لاحظ أنه عند ارتفاع أسعار الخبز في انكلترا أو البطاطا فأن الكثير من العوائل ذات الدخول المنخفضة تزيد من كمية شراءها لهذه السلع خلافاً للقاعدة توجد علاقة طردية بين طلب هذه السلع وأسعارها .فزيادة السعر تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها.

[1] سامي خليل، **نظرية اقتصادية جزئية**، لجنة البحوث و الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1993، ص 6.

النوع الثاني : من هذه السلع هو السلع التفاخرية وتعرف ب " Veblen Goods " سُميت على مكتشفه الأمريكي ثورستاين فبلن "Therein Veblen"، كما هو الحال في السلع الدنيا فإنه توجد علاقة طردية بين أسعار السلع والطلب عليها، مثال لهذه السلع هي المجوهرات، إذ كلما ارتفعت اسعار المجوهرات زاد تفضيلها للطبقات الغنية وبالتالي سيقبلون على شرائها بغرض إظهار ثرائهم وتضخم ثروتهم.

وهناك أيضا تصرفات المستهلكين حيث يقومون بزيادة الطلب بالرغم من زيادة الاسعار فبالنسبة للسلع العادية في حالة الخوف من ارتفاع الأسعار في المستقبل، قد يندفع الأفراد إلى شراء سلعة ارتفع سعرها لمجرد الخوف من استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل ويحدث هذا في زمن الحروب بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وهناك سلع يرتفع الطلب عليها بارتفاع ثمنها معتقدين بان ارتفاعها دليل على نوعيتها كمنتوجات الماركات العالمية.

عند هذه الحالات الخاصة يكون ميل منحنى الطلب موجبا و هو ما يعني أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تزداد عند ارتفاع السعر و العكس بالعكس، ويصبح منحنى الطلب مشابها لمنحنى العرض كالتالي:

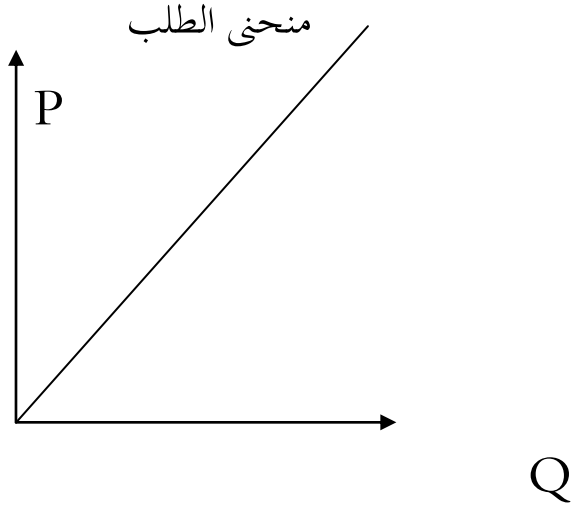

5.التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب:

حسب تغير محددات الطلب نفرق بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة فالتغير في الكمية المطلوبة ينشأ نتيجة التغير في سعر السلعة ذاتها عند ثبات باقي العوامل المؤثرة في الطلب، أما التغير في الطلب ينشأ عن التغير في أحد العوامل الأخرى مع ثبات سعر السلعة ذاته.

أولا: التغير في الكمية المطلوبة.

إن تغير الكمية المطلوبة يعني الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب نفسه بسبب تغير سعر السلعة نفسه وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، عند السعر P1 الكمية المطلوبة Q1 وعند ارتفاع السعر إلى P2 فإن الكمية المطلوبة سوف تنقص إلى Q2 بمعنى أنه اذا تم الانتقال من النقطة A إلى النقطة B على منحنى الطلب نفسه يطلق عليه تغير الكمية المطلوبة، ونوضح ذلك كما يلي:

ثبات العوامل + تغير السعر = تغير الكمية المطلوبة ، مثال (دخل ثابت + تغير السعر = تغير في الكمية المطلوبة).

شكل رقم (04) تغير الكمية المطلوبة

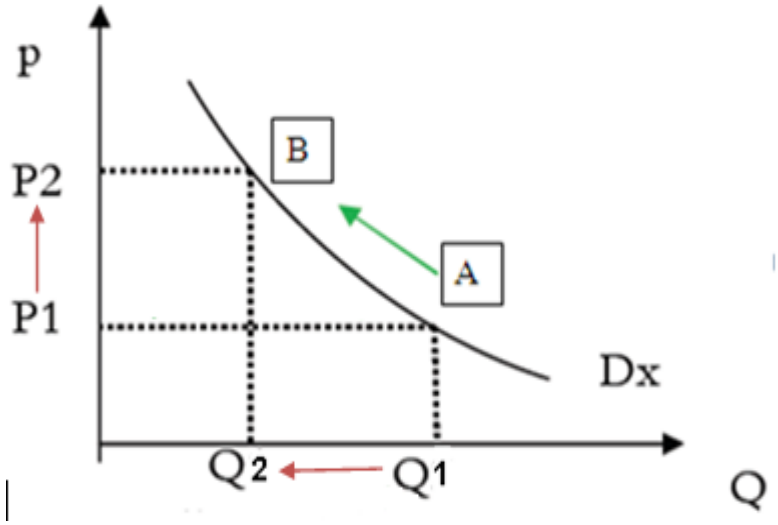

ثانيا: تغير الطلب.

إن تغير الطلب يشير إلى أن تغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب عدا السعر سوف يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب بكامله أما إلى اليمين أو إلى اليسار، بافتراض أن سعر السلعة ظل ثابتا و أن دخل المستهلك أرتفع فأن هذا يعني زيادة قدرة المستهلك على شراء كمية أكبر من السلعة عند مستوى السعر نفسه، فعند السعر p1 سوف يشتري المستهلك الكمية Q1 بنفس الدخل، أما عند زيادة الدخل فان المستهلك سوف يكون قادرا على شراء الكمية Q2 بالسعر نفسه، و بذلك فأن المستهلك سوف يحصل على منحنى طلب أخر هو D2 بسبب زيادة دخله، و هكذا نفس الشيء بالنسبة لبقية العوامل، ونوضح ذلك فيما يلي:

تغير أحد العوامل + سعر ثابت = تغير الطلب ، مثال (زيادة دخل + سعر ثابت = تغير في الطلب).

شكل رقم (05) تغير الطلب

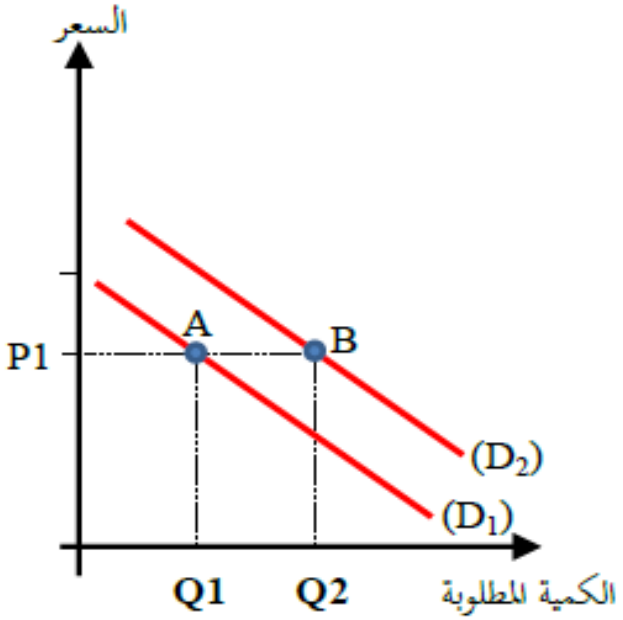

تطبيقات الفصل:

تمرين 01: أجب بوضع (صحيح) أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

1- الانتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب بسبب التغير في سعر السلعة يسمى التغير في الطلب. (خطأ) يسمى التغير في الكمية المطلوبة.

2- سلعة جيفن هي السلع التي يزداد الطلب عليها إذا زاد دخل المستهلك .(خطأ) يزداد الطلب عليها إذا زاد السعر لأن سلعة جيفن تعتبر من استثناءات قانون الطلب.

3-يؤدي انخفاض أثمان أجهزة الفيديو إلى انخفاض الطلب على أشرطة الفيديو (خطأ) يؤدي انخفاض أثمان أجهزة الفيديو إلى زيادة الطلب على أشرطة الفيديو لأنهما سلعتان متكاملتان و العلاقة بينهما علاقة عكسية.

4- تؤدي زيادة البرودة في الطقس إلى انتقال منحنى الطلب على الملابس الصوفية إلى اليمين.(صحيح)

5- الفرق بين الطلب والكمية المطلوبة يكمن في الفرق بين انتقال المنحنى والانتقال على نفس المنحنى.(صحيح)

6- الفرق بين الرغبة والطلب يكمن في القدرة الشرائية .(صحيح)

7- تعتبر مقاعد الدرجة الأولى في الطائرة سلعة مكملة لمقاعد الدرجة الثانية. (خطأ) بل سلعة بديلة

8- يتغير طلب السوق الإجمالي على أي سلعة بصورة عكسية مع عدد السكان في المجتمع .(خطأ) بصورة طردية مع عدد السكان.

9- إذا ارتفع ثمن مشروب كوكا كولا فمن المتوقع أن يزيد الطلب على مشروب حمود بوعلام. (صحيح)

10- ينص قانون الطلب على أنه عند بقاء العوامل الأخرى على حالها تزداد الكمية المطلوبة من السلعة كلما ارتفع ثمنها.(خطأ) كلما انخفض ثمنها.

11- عندما ترتفع أثمان قطع غيار السيارات نتوقع زيادة الطلب على السيارات.(خطأ) نتوقع انخفاض الطلب على السيارات لأن قطع الغيار و السيارات متكاملتان.

12- ينحدر منحنى الطلب من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين ليعبر عن العلاقة الطردية بين الثمن والكمية المطلوبة من سلعة ما.(خطأ) ليعبر عن العلاقة العكسية بين الثمن و الكمية المطلوبة من سلعة ما.

13- ينتقل منحنى الطلب على سلعة ما إلى اليمين إذا زاد ثمن السلعة البديلة أو زاد الدخل.(صحيح)

14- إذا كانت السلعتان (X) و (Y) بديلتان، فإن انخفاض ثمن السلعة (X) يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة (Y) إلى اليسار.(صحيح).

15- يعرف الطلب على سلعة أو خدمة ما بأنه الكميات التي يرغب المستهلك في شرائها. (خطأ) بأنه الكميات التي يرغب ويكون قادر على شرائها بأسعار و في فترة ما.

16- يتناسب الطلب عكسيا مع عدد السكان والدخل.(خطأ) يتناسب الطلب طرديا مع عدد السكان و الدخل.

17- أي نقطة على منحنى الطلب تبين الكمية التي يرغب ويستطيع الأفراد شراءها عند ثمن معين.(صحيح).

18-إذا ارتفع دخل الفرد، مع بقاء العوامل الأخرى المحددة للطلب على حالها، فإن طلبه على السلع العادية ينخفض .(خطأ) فإن طلبه على السلع العادية يرتفع لوجود العلاقة الطردية.

19- السلع الدنيا هي السلع التي ينخفض الطلب عليها إذا انخفض دخل المستهلك والعكس صحيح.(خطأ) إذا زاد دخل المستهلك

20- عند ارتفاع سعر السلعة محل الدراسة مع ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب يترجم ذلك بيانيا بانتقال منحنى الطلب إلى يسار للدلالة على انخفاض الطلب.(خطأ) بالانتقال على نفس منحنى الطلب للدلالة على انخفاض الكمية المطلوبة.

21- يتغير طلب السوق الاجمالي على أي سلعة بصورة عكسية مع عدد السكان في المجتمع. (خطأ) بصورة طردية مع عدد السكان

22- فرضية ثبات العوامل على حالها، تعني أنه في مثال دالة الطلب على السلعة (X) يجب تثبيت السعر و تغيير الدخل(خطأ). يجب تغيير السعر و تثبيث الدخل.

23- يزداد الطلب على سلعة بارتفاع أسعار السلع المكملة لها. (خطأ) السلع البديلة.

تمرين 02 : ضع خط تحت الإجابة الصحيحة:

1.ينص قانون الطلب على:

أ/ يشتري المستهلك كميات أكثر من السلعة عند بارتفاع أثمانها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ب/ يزداد عدد المستهلكين في السوق إذا انخفض سعر السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ج/ الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطا طرديا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

د/ الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطا عكسيا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

هـ/ كل الجمل السابقة خطأ.

2. ارتفاع أثمان قطع غيار السيارات قد يؤدي إلى:

أ/ انخفاض الطلب على السيارات.

ب/ ارتفاع الطلب على السيارات.

ج/ انتقال منحنى الطلب على السيارات إلى اليمين.

د/ انتقال منحنى الطلب على قطع غيار السيارات إلى اليسار.

3. تحرك منحنى الطلب على الدواجن إلى اليسار يعني:

أ/ ستزداد كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.

ب/ ستنخفض كمية الدواجن المشتراة إذا ارتفع السعر.

ج/ ستنخفض كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.

د/ ستزداد كمية الدواجن المشتراة إذا انخفض الثمن.

4. التحرك على نفس منحنى الطلب يعني:

أ/ الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها مرتبطان عكسيا.

ب/ الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها مرتبطان طرديا.

ج/ الطلب على السلعة قد تغير.

د/ الدخل أو الذوق أو أثمان السلع البديلة أو المكملة قد تغير.

5. الطلب على سلعة ما هو الرغبة في الحصول عليها مدعمة:

أ/ بالقدرة على دفع ثمنها.

ب/ الرغبة في أقل ثمن ممكن.

ج/ القدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن.

د/ الرغبة في الاحتفاظ بالسلعة لأطول فترة ممكنة.

6. أي من الأسباب التالية لا يؤدي إلى تغير الطلب على الأسماك ولكن يؤدي على تغير الكمية

المطلوبة من الأسماك:

أ/ ارتفاع سعر الأسماك من 200 دينار إلى 250 دينار.

ب/ قيام صائد الأسماك بحملة إعلانية على الفوائد الصحية للحوم الأنهار.

ج/ انخفاض أثمان لحوم الدواجن بصورة ملحوظة.

د/ انتشار شائعات حول تأثر الأسماك بتلوث البحار أو الأنهار.

7. إذا انتقل منحنى الطلب على السلعة (Y) إلى اليمين فإن ذلك يدل انخفاض ثمن السلعة (X)

بسبب أن:

أ/ السلعتان بديلتان.

ب/ السلعتان مكملتان.

ج/ السلعة (X) سلعة عادية والسلعة (Y)سلعة دنيا.

د/السلعة (Y) سلعة عادية والسلعة (X)سلعة دنيا.

هـ/ السلعتينّ(X) و (Y) سلع دنيا

8. الدخل والذوق يعتبران:

أ/ من العوامل المؤثرة في العرض.

ب/ من العوامل المؤثرة في الطلب.

ج/ من العوامل التي يهملها التحليل الاقتصادي.

د/ من العوامل المكملة للطلب.

9. انتقال منحنى الطلب على أجهزة التلفزيون إلى اليسار يعني:

أ/ زيادة كمية الأجهزة المطلوبة حتى إذا لم يتغير الثمن.

ب/ انخفاض كمية الأجهزة المعطوبة نتيجة لانخفاض الثمن.

ج/ زيادة كمية الأجهزة المطلوبة نتيجة لانخفاض الثمن.

د/ انخفاض كمية الأجهزة المطلوبة حتى إذا لم يتغير الثمن.

هـ/ لا شي مما سبق.

10. إذا زاد الطلب على سلعة (X) عندما ارتفع ثمن السلعة (Y) .

أ/ كانت السلعتان مكملتين.

ب/ .كانت السلعتان بديلتين.

ج/ كانت السلعتين مستقلتين.

د/ كانت السلعة (X) سلعة عادية .

هـ/ كانت السلعة (Y) سلعة دنيا .

11. أي نقطة على منحنى الطلب توضح:

أ/ عددا يمثل ثمن السلعة.

ب/كمية النقود التي يرغب المستهلكين إنفاقها على السلعة.

ج/ النسبة بين الكمية والثمن.

د/ عددا يمثل الكمية المطلوبة من السلعة.

هـ/ الكمية المطلوبة من السلعة عند سعر معين.

12. أي من العوامل لا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة إلى اليمين:

أ/ زيادة دخل المستهلك.

ب/ إقبال المستهلك وذوقه نحو السلعة.

ج/ انخفاض في ثمن السلعة.

د/ انخفاض في ثمن سلعة مكملة

13 . العامل الذي لا يؤدي بمفرده إلى انتقال منحنى الطلب على الشاي:

أ/ ارتفاع أثمان القهوة.

ب/ ارتفاع دخول المستهلكين.

ج/ تحول أذواق المستهلكين عن الشاي إلى القهوة.

د/ انخفاض ثمن الشاي

14. إذا أدى ارتفاع سعر السلعة (X) إلى زيادة الطلب على السلعة (Y) فإن السلعتين:

أ/ بديلتان.

ب/ مكملتان.

ج/ لا علاقة بينهما.

د/ لا شيء مما سبق.

15. منحنى طلب السوق:

أ/ ينحدر من الأعلى إلى الأسفل وذو ميل سالب

ب/ يظهر العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة

ج/ هو تجميع منحنيات طلب الأفراد في سوق معين وفي وقت معين

د/ جميع الإجابات صحيحة

16. يعرف الطلب:

أ/ الرغبة المصحوبة بالمقدرة على الشراء عند أثمان مختلفة في فترة زمنية معينة.

ب/ الرغبة في شراء سلعة معينة عند ثمن معين في فترة زمنية معينة

ج/ اقتناء سلعة معينة تشبع رغبة ملحة.

د/ اقتناء سلعة معينة تشبع رغبة غير ملحة بل ضرورية

17. ارتفاع أثمان قطع غيار السيارات قد يؤدي إلى:

أ/ انخفاض الطلب على السيارات

ب/ انتقال منحنى الطلب على السيارات إلى اليمين

ج/ انتقال منحنى الطلب على قطع غيار السيا ا رت إلى اليسار

د/ ارتفاع الطلب على السيارات

18. زيادة الطلب تعني أن الكمية المطلوبة من السلعة:

أ/ ستزيد بالرغم من ثبات سعرها

ب/ تقل بارتفاع سعرها

ج/ تقل بالرغم من ثبات سعرها

د/ تزيد بانخفاض سعرها

19. سلعة جيفن "Giffen"هي السلع التي تزداد الكمية المطلوبة منها ب:

أ/ انخفاض سعرها

ب/ انخفاض الدخل

ج/ ارتفاع السعر

د/ ارتفاع الدخل

20. اذا انخفض الدخل وازداد الطلب على سلعة ما إذا السلعة هي:

أ/ سلعة بديلة

ب/ سلعة كمالية

ج/ سلعة عادية

د/ سلعة رديئة

21. يبين منحنى انجل "ENGEL"العلاقة بين.

أ/ الدخل و سعر السلعة

ب/ الدخل و الكميات المشتراة من السلعة

ج/ سعر السلعة و الكميات المشتراة

تمرين 03:

إذا كان هناك فردين (مستهلكين) في السوق، دالة الطلب على السلعة (X) لكل منهما على التوالي:

$Qdx2 = 60 - 3\ Px$ و $Qdx1 = 80 - 4\ Px$

أوجد دالة الطلب السوقي على السلعة (X) ومثلها بيانيا.

دالة الطلب السوقي على السلعة (X) هي:

$$\mathbf{QDx} = Qd1 + Qd2 = (80 - 4\ Px) + (60 - 3\ Px)$$

$$\mathbf{QDx} = \mathbf{140 - 7\ Px}$$

التمثيل البياني:

PX	0	20
Qd1	80	0
Qd2	60	0
QDX	140	0

منحنى دالة الطلب على السلعة (X)

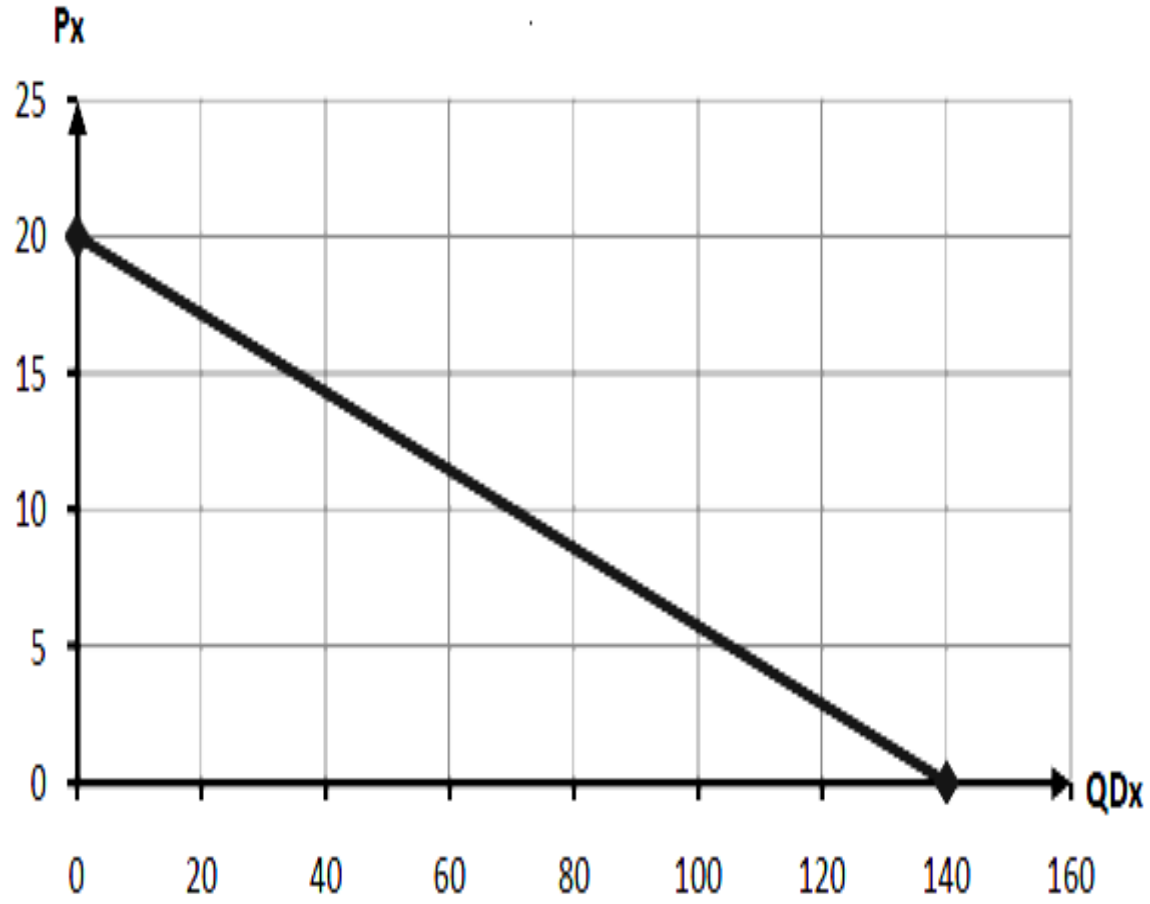

الفصل الثالث

نظريـــة العرض

1. مفهوم العرض:

المقصود بالعرض هو الكميات من سلعة أو خدمة ما التي يكون البائعون قادرين على احضارها إلى السوق في فترة معينة من الزمن وعند الأسعار المقابلة، هذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كما أن الكمية المعروضة لا تتوقف على عامل واحد بل على مجموعة من العوامل تساهم في تحديد كمية العرض.

2.محددات العرض:

من خلال نظرية العرض تتحدد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر في العرض على سلعة أو خدمة ما، حيث تتأثر الكمية المعروضة بهذه المحددات إما بالزيادة أو النقصان، ونتبين أهم هذه المحددات كما يلي[1]:

– سعر السلعة:

وهو العامل الأساسي الذي تتوقف عليه الكميات المعروضة من السلعة، حيث أن هناك علاقة دالية بين العرض والسعر وبالتالي فان السعر هو المتغير المستقل والكمية المعروضة هي المتغير التابع.

[1] – بن شهرة مداني، **النظرية الاقتصادية الجزئية (الجزء الأول)**، دار الخلدونية للنشر والتو زيع، الجرئر، 2012 ص22.

– أسعار عناصر الإنتاج:

يعمل ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج سلعة أو خدمة ما على رفع تكلفة إنتاج هذه السلعة، وبالتالي يقوم المنتج بإنتاج كميات أقل، مما يؤدي هذا إلى انخفاض العرض أي انتقال منحنى العرض من الأعلى إلى اليسار، حيث أن هناك علاقة عكسية بين أسعار عناصر الإنتاج والعرض.

–أسعار السلع الأخرى:

من الممكن أنه لا توجد علاقة مباشرة بين عرض المنتج على سلعة معينة وعرضه لسلعة أخرى، ويكون ذلك في حالة السلع المستقلة، لكن بما أن تكاليف المنتج مشتركة فان ارتفاع سعر أي سلعة من السلع التي ينتجها بالمقارنة مع السلع الأخرى التي تنتجها تكون اقل جاذبية مهما كانت عليه من قبل ويتوقع انخفاض عرضها ويختلف ذلك من السلع المكملة إلى السلع المنافسة.

–العوامل الفنية:

إذا حصل أي تحسن في المستوى الفني للعملية الإنتاجية نتيجة استخدام الآلات الحديثة واختراع طرق وأساليب حديثة لإنتاج فان ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى تكاليف الإنتاج وزيادة حجمه وهذا يحفز المنتجين لزيادة الإنتاج وبالتالي يزداد العرض عند سعر معين.

–حجم السكان:

يعتمد العرض على سلعة أو خدمة ما على عدد البائعين و المنجين لإنتاج وعرض سلعة في السوق وبالتالي يزداد حجم البائعين والمنتجين فيرتفع حجم العرض.

-توقعات المنتجين:

عندما يتوقع المنتجين فقدان سلعة ما من السوق وان سعرها سوف يرتفع، نجد أن المنتجين يقللون من العرض في الوقت الحاضر انتظار الارتفاع أسعارها في المستقبل سواء كانت هذه التوقعات صحيحة أو خاطئة.

-الضرائب والإعانات الحكومية:

عند قيام الحكومة بفرض الضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج هذه السلعة، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل مما يؤدي إلى انخفاض العرض.

3.قانون العرض:

عندما يرتفع سعر السلعة فان الكمية المعروضة من هذه السلعة ترتفع وعندما يحدث العكس أي ينخفض السعر فان الكمية المعروضة تنخفض وبالتالي هناك علاقة طرديه بين سعر السلعة أو الخدمة والكمية المعروضة.

ومن خلال العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة، وباعتبار السعر متغير مستقل والكمية المعروضة هي المتغير التابع، يمكننا أن نعتمد على الدالة التي تحدد العلاقة الرياضية بين كلا المتغيرين كما يلي:

$$Qs = f(P_x) = a + bP_x$$

حيث:

Qs: تمثل الكمية المطلوبة من السلعة X

a: ثابت يعبر عن الكمية المعروضة من السلعة " X " والتي لا ترتبط بالسعر، أو هي الكمية المعروضة عندما يكون السعر معدوم.

b: هو الميل و يعبر عن مقدار التغير في الكمية المعروضة من السلعة والناتج عن تغير الثمن بوحدة واحدة.

و كذلك يعطى الميل بالعلاقة التالية:

$$b=\Delta Q/\Delta P$$

ويتم رسم النمحنى البياني لدالة العرض كما يلي:

جدول رقم (04) جدول العرض

السعر (p_x)	P1	P2	P3	P4	P5
الكمية (Q_x)	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5

ومن خلال هذا الجدول وباستخدام نقطتين فقط يتم رسم منحنى العرض الموالي:

شكل رقم (7) منحنى العرض

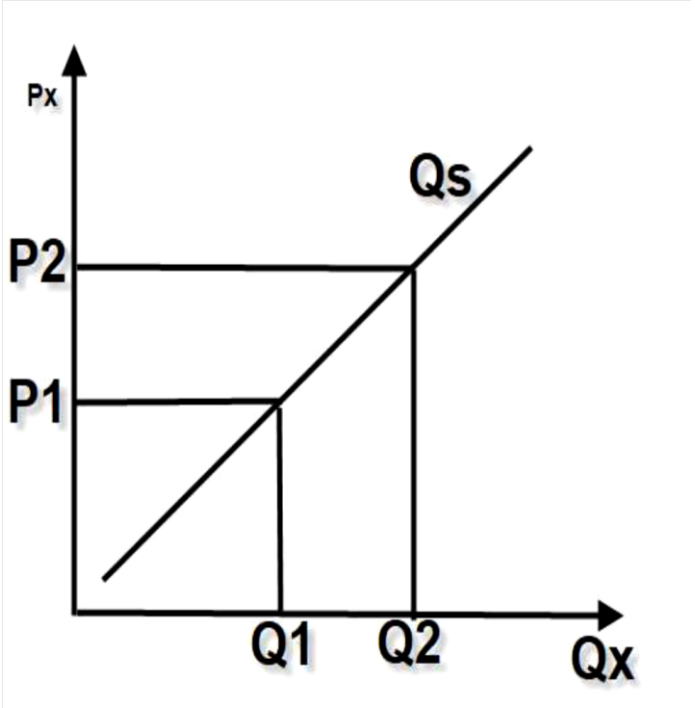

4.العرض السوقي:

هو عبارة عن مجموعة الكميات من السلعة أو الخدمة التي يقوم جميع المنتجين بعرضها عند مستويات الثمن المختلفة، وبذلك يكون منحنى عرض السوق هو التمثيل البياني لمجموع النقاط التي تمثل مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عند كل ثمن من الأثمان.

إذ يمثل عرض السوق الكميات التي يرغب المنتجون عرضها من سلعة معينة وعند اسعار مختلفة، اي عبارة عن مجموع العرض الذي يقوم به كل منتج للسلعة[1]، وبالتالي تكون دالة عرض السوق كما يلي:

دالة العرض السوقي= مجموع دوال العرض الفردي

و يمكن الحصول على كل من جدول أو منحنى عرض السوق من خلال الدالة التالية :

$$\mathbf{QSx} = \sum_{i=1}^{n} Qsi = \mathbf{Qs1+Qs2+Qs3+….+Qsn}$$

بما أن دالة العرض السوقي عبارة عن مجاميع دوال العرض الفردي فهي تمتلك نفس الخصائص ومنها أهمها العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة لنفس السلعة.

كما يوضح المنحنى الذي يترجم دالة العرض السوقي أقصى كمية يرغب ويستطيع البائعون عرضها في السوق عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية معينة، أو أدنى الأسعار الممكنة التي تجعل الباعة يقبلون على طرح الكميات المختلفة في فترة زمنية معينة في السوق وعليه فإن كل نقطة تقع على هذا المنحمى تمثل رغبة وقدرة المنتج أو البائع على عرض هذه السلعة.

[1] - عقيل جاسم عبد الله، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، منشورات جامعية ليبيا، 1998، ص82.

5.التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض:

حسب تغير محددات العرض نفرق بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة فالتغير في الكمية المعروضة ينشأ نتيجة التغير في سعر السلعة ذاتها عند ثبات باقي العوامل المؤثرة في العرض، أما التغير في العرض ينشأ عن التغير في أحد العوامل الأخرى مع ثبات سعر السلعة ذاته.

أولا: التغير في الكمية المعروضة.

إن تغير الكمية المعروضة يعني الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض نفسه بسبب تغير سعر السلعة نفسه وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، عند السعر P1 الكمية المعروضة Q1 و عند ارتفاع السعر إلى P2 فإن الكمية المعروضة سوف تزداد إلى Q2 بمعنى أنه اذا تم الانتقال من النقطة A إلى النقطة B على منحنى العرض نفسه يطلق عليه تغير الكمية المعروضة، ونوضح ذلك كما يلي:

ثبات العوامل + تغير سعر السلعة = تغير الكمية المعروضة، مثال (ثبات أسعار المواد الأولية + تغير سعر السلعة المعروضة = تغير في الكمية المعروضة).

شكل رقم (8) تغير الكمية المعروضة

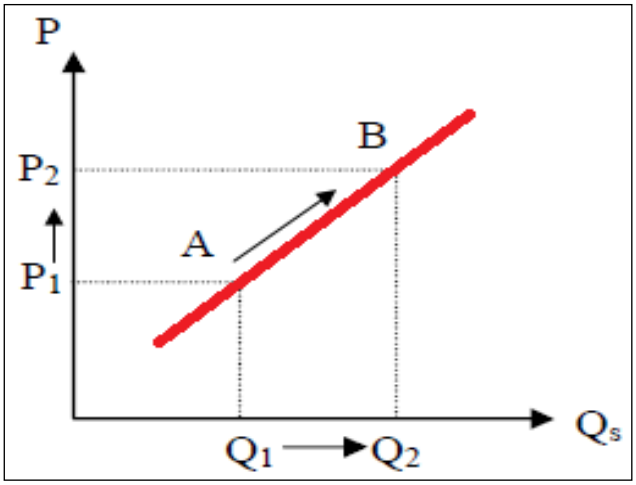

ثانيا: تغير العرض.

إن تغير العرض يشير إلى أن تغير أحد العوامل المؤثرة في العرض عدا السعر سوف يؤدي إلى انتقال منحنى العرض بكامله إما إلى اليمين أو إلى اليسار، فبافتراض أن سعر السلعة ظل ثابتا و أن سعر المواد الأولية انخفض هذا يعني تحفيز المنتجين على بيع كمية أكبر من السلعة عند مستوى السعر نفسه، فعند السعر p_1 سوف تباع الكمية Q_1، أما عند انخفاضالاسعار الأولية يكون البائع أو المنتج قادرا على بيع الكمية Q_2 بالسعر نفسه، و بذلك فأن المنتج سوف يحصل على منحنى عرض أخر هو S_2، و هكذا نفس الشيء بالنسبة لختلف العوامل المؤثرة على العرض، ونوضح ذلك فيما يلي:

تغير أحد العوامل + سعر ثابت = تغير العرض ، مثال (انخفاض اسعار المواد الأولية + سعر ثابت = تغير في العرض).

شكل رقم (9) تغير العرض

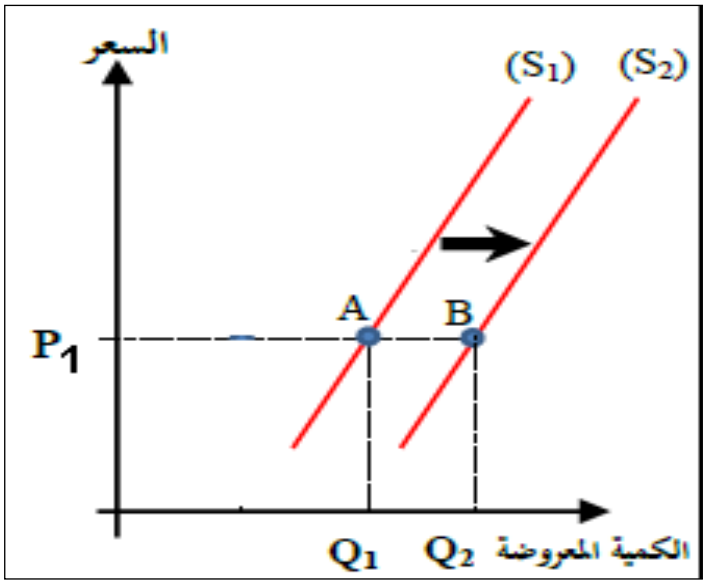

تطبيقات الفصل:

تمرين رقم (01): أجب بوضع (صحيح) أمام العبارة الصحيحة و (خطأ) أمام العبارة الخاطئة مع تصحيح الخطأ.

1/ إذا انتقل منحنى العرض إلى اليمين فإن ذلك يعني أن المنتجين سيقومون بعرض كميات أكبر عند كل ثمن. (صحيح)

2/ عندما ترتفع أثمان الطماطم نتوقع انتقال منحنى عرض الصلصة إلى اليسار .(خطأ) انتقال منحنى عرض الصلصة إلى اليمين. (العلاقة طردية)

3/ ينص قانون العرض على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمن هذه السلعة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها. (صحيح)

4/ ينتقل منحنى عرض سلعة ما لليمين أو لليسار عند تغير عنصر واحد على الأقل من ظروف الطلب. (خطأ) متعلق بظروف العرض.

5/ إذا زاد عدد المنتجين أو عدد البائعين في سوق سلعة ما، فإن ذلك يعني انتقال منحنى العرض اليمين عند كل ثمن. (صحيح)

6/ الكميات المباعة هي ما يرغب البائعون عرضها في السوق. (صحيح)

7/ يؤدي انخفاض أثمان عناصر الإنتاج إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين. (خطأ) انتقال منحنى العرض إلى اليمين

8/ إذا كان منحنى العرض لسلعة ما موجب الميل، فإن الارتفاع في سعر هذه السلعة، مع ثبات باقي العوامل، يترتب عنه زيادة في العرض. (خطأ) يترتب عنه زيادة الكمية المعروضة

9/ انخفاض سعر السلعة المعروضة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار. (خطأ)

يؤدي إلى انتقال على نفس المنحنى من نقطة إلى أخرى

تمرين رقم (02): ضع خط تحت الاجابة الصحيحة

1/ أي من الأسباب التالية لا تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين:

أ. **زيادة ثمن السلعة.**

ب. تقدم التكنولوجيا.

ج. انخفاض أثمان الإنتاج.

د. انخفاض أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة المنتجة.

2/ يتوقف عرض السمك على واحد مما يلي:

أ. **أثمان الوقود المستخدم في تشغيل قوارب الصيد**

ب. دخول المستهلكين.

ج. وعي المستهلكين عن القيمة الغذائية.

د . مرونة الطلب على السمك.

3/ أي من الأسباب التالية لا تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين:

أ. **زيادة ثمن السلعة.**

ب. تقدك التكنولوجيا.

ج .انخفاض أثمان الإنتاج.

د .انخفاض أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة المنتجة.

4/ ينص قانون العرض على أن انخفاض سعر سلعة ما يؤدي إلى:

أ . زيادة الكمية المعروضة

ب.نقص الكمية المعروضة

ج. زيادة العرض

د. نقص العرض

5/ يؤدي سوء الأحوال الجوية الى نقص محصول القمح و ارتفاع سعره نتيجة:

أ. نقص العرض مع بقاء الطلب على حاله

ب. زيادة العرض و عدم تغير الطلب

ج. نقص الكمية المعروضة

د. زيادة الكمية المعروضة

6/ أي العناصر التالية تؤدي إلى زيادة العرض:

أ. انخفاض سعر السلعة

ب. ارتفاع سعر السلعة

ج. **انخفاض تكاليف الانتاج**

د. ارتفاع تكاليف الانتاج

7/ من الأسباب التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين:

أ. زيادة عدد المنتجين

ب. ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج

ج. إنخفاض عدد المنتجين

د. مرونة العرض

8/ الكمية المعروضة من السلعة هي الكمية التي:

أ. يكون على البائعين عرضها عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة

ب. يعرضها البائعون فعلا عند سعر معين خلال فترة معينة

ج. يحتاج البائعون عرضها عند سعر معين خلال فترة معينة

د. يرغب البائعون و يستطيعون عرضها للبيع عند سعر معين خلال فترة معينة

9/ زيادة عدد مطاعم الوجبات السريعة في المدينة يؤدي إلى:

أ. زيادة الطلب على الوجبات السريعة

ب. ارتفاع في أسعار الوجبات السريعة

ج. زيادة عرض الوجبات السريعة

د. زيادة الطلب على بدائل الوجبات السريعة

10/ من بين الأسباب التي تؤدي الى انتقال العرض إلى اليمين:

أ. زيادة عدد المنتجين

ب. ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج

ج. انخفاض عدد المنتجين

د. مرونة العرض

11/ اذا كان منحنى الطلب السالب الميل أشد انحدارا من منحنى العرض السالب الميل فالتوازن هو توازن:

أ. مستقر

ب. غير مستقر

ج. محايد

د. لا شيء مما سبق

تمرين رقم (03):

لتكن لدينا دالة العرض على السلعة x كما يلي:

$$Q_{sx} = 20p_x - 40$$

- المطلوب:

1- اعداد جدول العرض.

2- رسم منحنى العرض.

3-ما هي أدنى كمية يمكن ان يعرضها المنتج من السلعة x.

- الحل:

1- اعداد جدول العرض:

p_x	2	4	8
Q_x	0	40	120

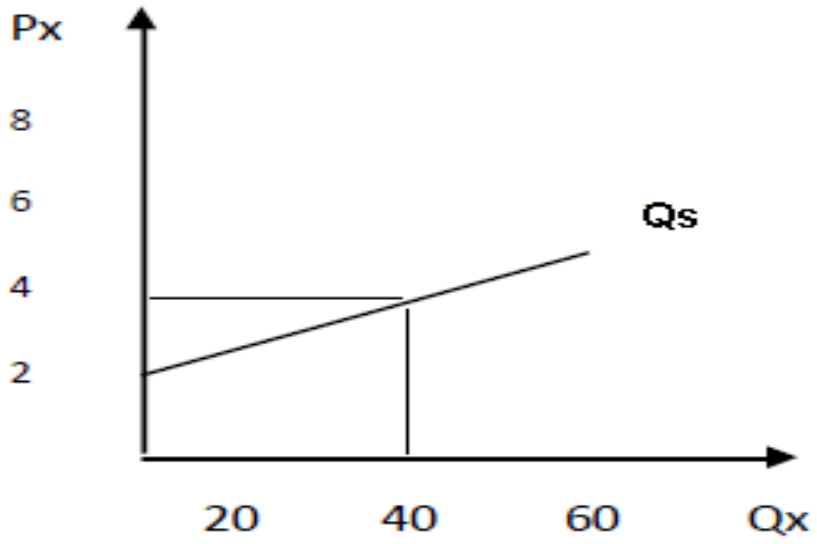

نلاحظ من خلال الشكل انه كلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة مما يدل على وجود علاقة طردية بين السعر و الكمية المعروضة

3- إيجاد أدنى كمية يمكن ان يعرضها المنتج من السلعة x:

قبل ان نجد الكمية يجب تحديد مجال صلاحية الدالة، وعليه يجب ان يكون العرض موجود أي $Qs > 0$ ولذلك يجب أن تكون $px > 2$

أي ادنى سعر هو 2، وبالتعويض في الدالة تصبح أدنى كمية معروضة مساوية للصفر $QX = 0$.

الفصل الرابع

توازن السوق

1. مفهوم التوازن:

يتحقق التوازن في سوق السلعة أو الخدمة (X) عندما تتساوى الوحدات من الكمية المطلوبة (Q_X) مع الوحدات من الكمية المعروضة (Q_S) خلال فترة زمنية محددة.

كما يتحدد التوازن بيانيا عند النقطة الى يتقاطع فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض و عليه نقطة تقاطعهما أي السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يمثل سعر التوازن . فإذا لم تتساوى قوى العرض والطلب يكون السوق في حالة عدم توازن وسيكون هناك ميل إلى تغير سعر السوق حتى يتم الوصول إلى حالة توازن.

2. تحديد التوازن بيانيا:

يتم تحديد السعر التوازني والكمية التوازنية بيانيان بتقاطع كل من منحى العرض مع منحنى الطلب بإسقاط نقطة تقاطع هذين المنحنيين على محوري الأسعار والكميات، حيث ان الإسقاط على محور الأسعار يعطينا السعر التوازني في حين الإسقاط على محور الكميات يعطينا الكمية التوازنية، ويمكن أن نبين ذلك من خلال المثال الموالي:

إذا افترضنا أن دالتي الطلب والعرض لسلعة ما كما يلي:

$$Q_D = 22 - 2P \;/\; Q_S = -2 + 2P$$

- **جدول العرض والطلب:**

P	2	6	8
Q_D	4	10	6
Q_S	2	10	14

- المنحنى البياني:

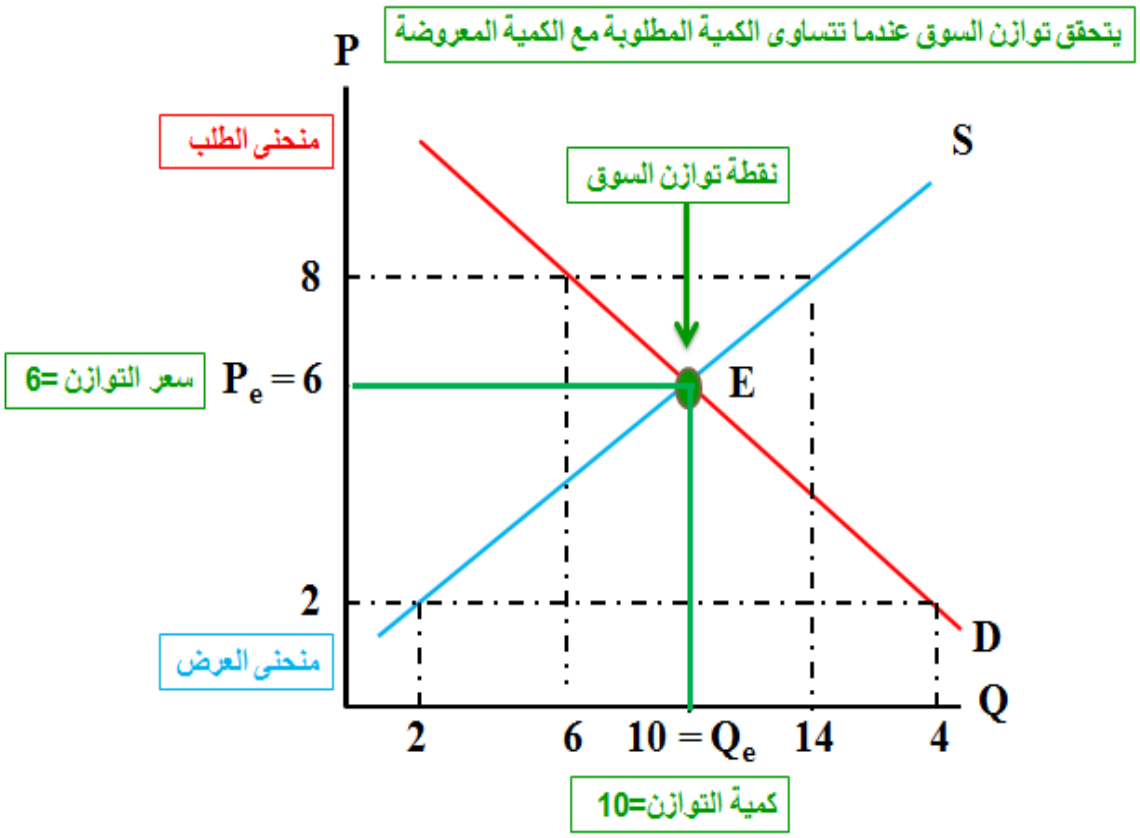

- أي نقطة تقع أسفل نقطة التوازن تمثل عجز في السوق أي أن (الكمية المطلوبة أعلى من المعروضة) ويكون السعر أقل من سعر التوازن، حالة العجز تؤدي الى ارتفاع السعر لأن الكمية المطلوبة أعلى من المعروضة.
- أي نقطة تقع أعلى من نقطة التوازن تمثل فائض في السوق أي أن (الكمية المعروضة اعلى من المطلوبة) ويكون السعر أعلى من سعر التوازن، حالة الفائض تؤدي الى انخفاض السعر لأن الكمية الكمية المعروضة أعلى من المطلوبة.

3. تحديد التوازن رياضيا:

إذا افترضنا أن دالتي الطلب والعرض للسلعة (X) كما في المثال السابق:

$Q_{SX} = -2 + 2P$ (الكمية المعروضة)

$Q_{DX} = 22 - 2P$ (الكمية المطلوبة)

لدينا:

شرط التوازن : $Q_D = Q_S$

$$-2 + 2P = 22 - 2P$$

$$4P = 24 \Longrightarrow Pe = 6$$

بالتعويض في إحدى المعادلتين :

$$Qe = 10$$

إذا يصبح لدينا السعر التوازني $Pe = 6$ و الكمية التوازنية $Qe = 10$

4. التغير في وضع التوازن:

يتم تغير وضعية التوازن نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب في السوق وهو ما يعرف بالتحليل الساكن المقارن، ويقصد بالمقارنة بين وضعين توازنيين مختلفين بالتغير الحاصل في ظروف العرض والطلب، حيث تكون المقارنة بين الوضعية التوازنية الأصلية قبل تغير العرض والطلب والوضع الجديد بعد تغير ظروف العرض أو الطلب أو كلاهما.

كما نميز بين ثلاث حالات لتغير وضعية التوازن بين العرض والطلب نوجزها فيما يلي:

الحالة الاولى: تغير الطلب

الحالة الثانية: تغير العرض

الحالة الثالثة: تغير كل من الطلب والعرض معا.

فمن خلال هذه الحالات الثلاث يتم تغير الوضعية التوازنية وفق ما يلي [1]:

الحالة الاولى (تغير الطلب):

أ/ حالة ارتفاع الطلب: يرتفع طلب السوق لسلعة ما نتيجة لتغير الظروف السالفة الذكر كإرتفاع دخول المستهلكين أو تغير أذواق المستهلكين أو ارتفاع اسعار السلع البديلة ...إلخ، ويمكن أن نتبين هذه الحالة من خلال الشكل الموالي:

[1] - يعقوب علي جانقي، محمد الجاك أحمد، **مبادىء الاقتصاد**، مدرسة العلوم الادارية، جامعة الخرطوم، 2009، ص ص 60 – 63.

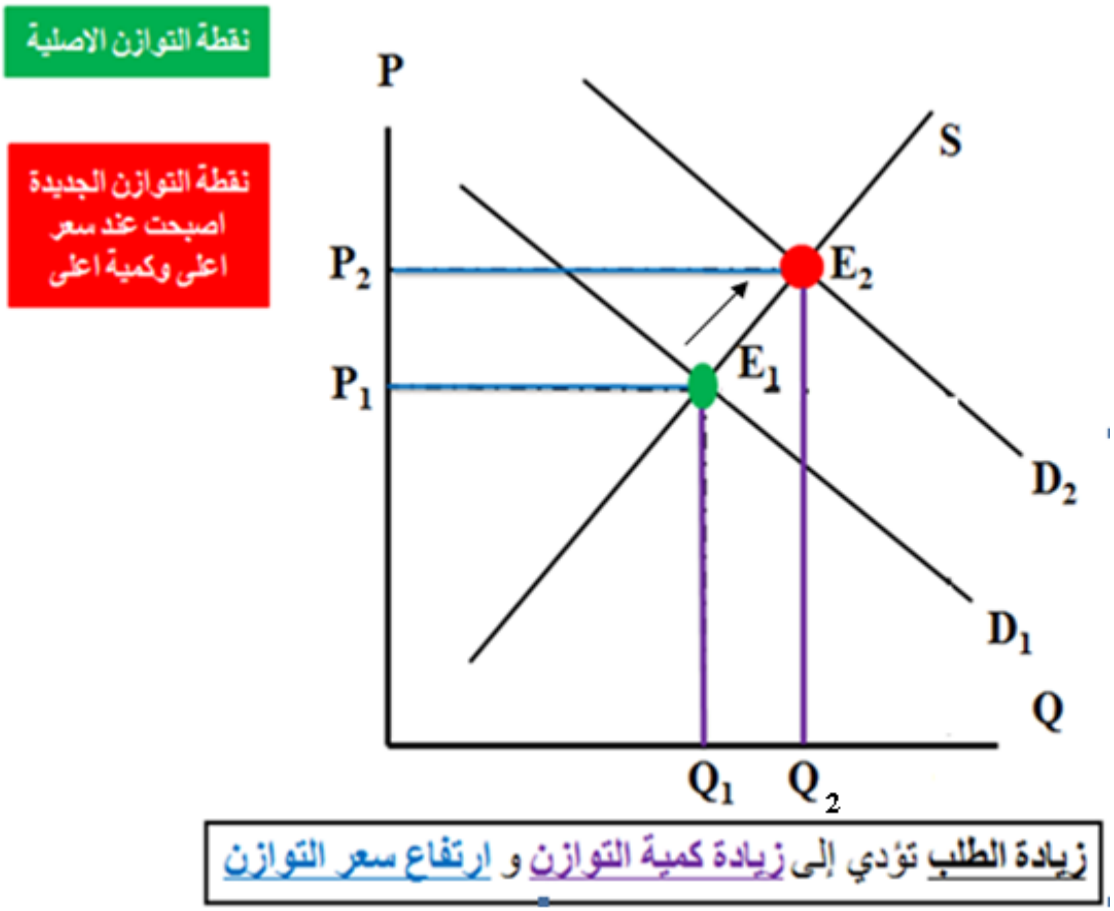

في حالة زيادة الطلب هذا ما يؤدي بإنتقال منحنى الطلب من D_1 إلى D_2 ينتقل المنحنى إلى اليمن (يرتفع إلى الأعلى)، ففي هذه الحالة تصبح الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة (فائض في الطلب) كما هو موضح في التمثيل البياني، ويتم التعبير عنه بالفرق بين Q_1 وQ_2، أي ($\Delta Q = Q2 - Q1$)، هذا الوضع يؤدي بإرتفاع السعر من P_1 إلى P_2، مما ينتج وضع توازني جديد بالإنتقال من الوضع E_1 إلى الوضع E_2.

ب/ حالة انخفاض الطلب: ينخفض طلب السوق لسلعة ما نتيجة لتغير الظروف السالفة الذكر كإنخفاض دخول المستهلكين أو تغير أذواق المستهلكين أو انخفاض اسعار السلع البديلة ...إلخ، حيث أن إنخفاض الطلب يؤدي إلى تغير نقطة التوازن، ويمكن أن نتبين هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

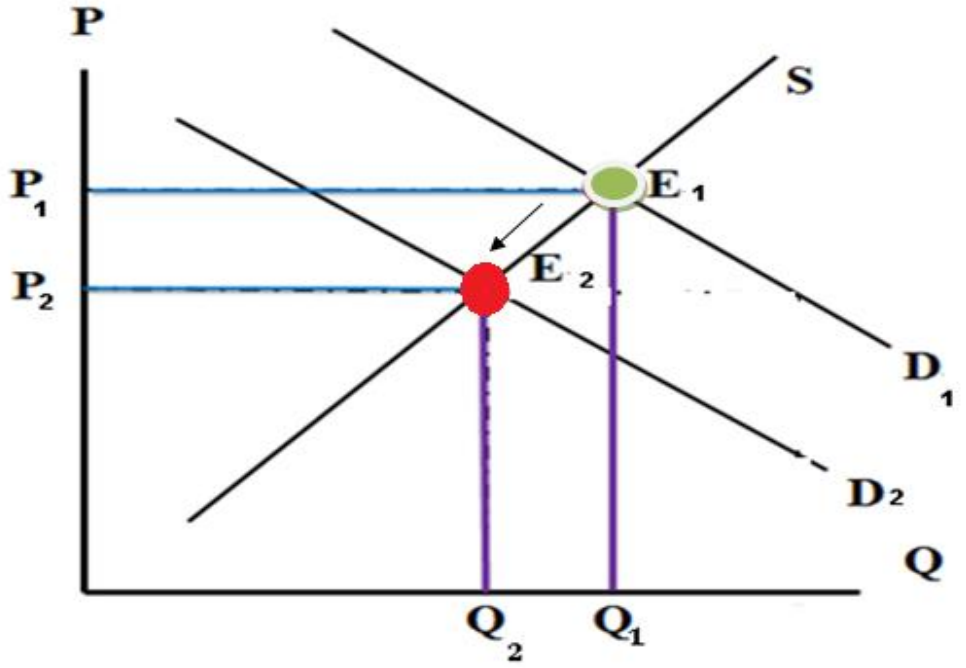

انخفاض كمية الطلب تؤدي إلى **نقصان كمية التوازن** ونقصان سعر التوازن

في حالة انخفاض الطلب هذا ما يؤدي بإنتقال منحنى الطلب من D_1 إلى D_2 ينتقل المنحنى إلى اليسار (ينخفض إلى الأسفل)، ففي هذه الحالة تصبح الكمية المطلوبة أقل من الكمية المعروضة (فائض في العرض) كما هو موضح في التمثيل البياني، ويتم التعبير عنه بالفرق بين Q_1 وQ_2، أي ($\Delta Q = Q_1 - Q_2$)، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض السعر من P_1 إلى P_2، مما ينتج وضع توازني جديد بالإنتقال من الوضع E_1 إلى الوضع E_2.

الحالة الثانية (تغير العرض):

أ/ حالة ارتفاع العرض: يرتفع العرض في السوق لسلعة ما نتيجة لتغير الظروف أو المحددات المتعلقة بالعرض، كتوقعات المنتجين أو تغير التكنولوجيا والعوامل الفنية ...إلخ ويمكن أن نتبين هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

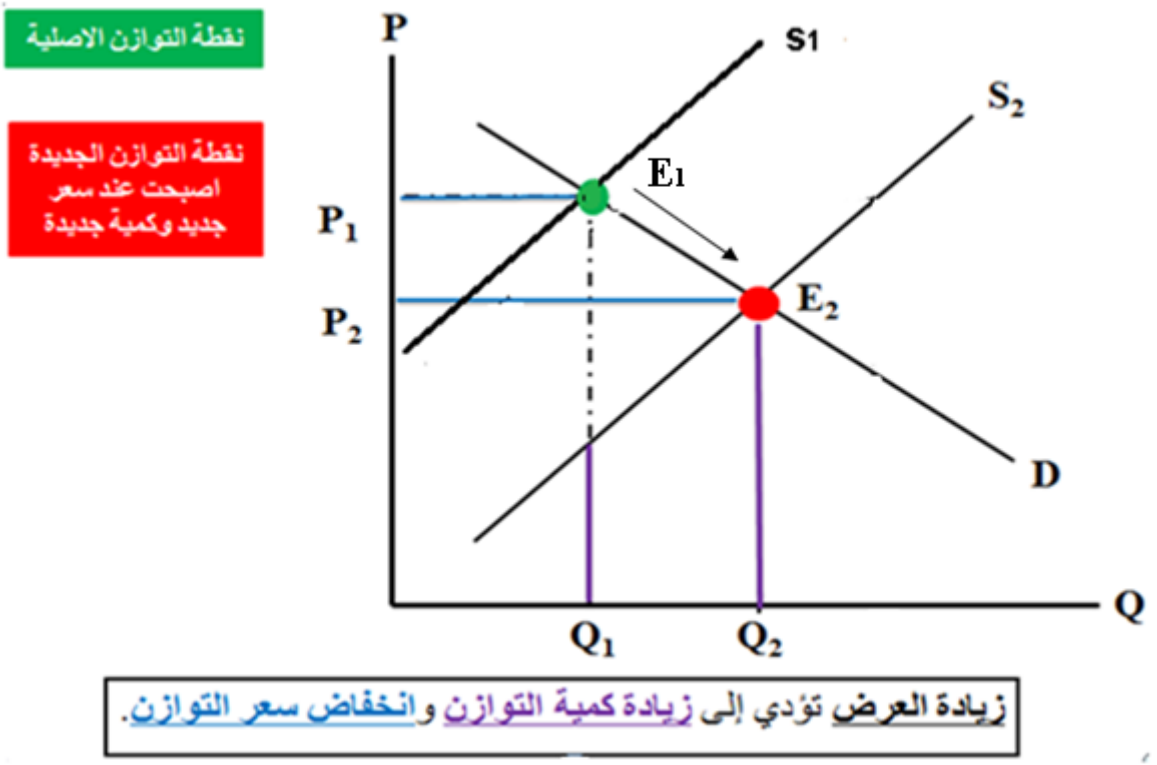

زيادة العرض تؤدي إلى زيادة كمية التوازن وانخفاض سعر التوازن.

في حالة ارتفاع العرض هذا ما يؤدي بإنتقال منحنى الطلب من S1 إلى S2 ينتقل المنحنى إلى اليمين (ينخفض إلى الأسفل)، ففي هذه الحالة تصبح الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة (فائض في العرض) ،أي ($\Delta Q = Q2 - Q1$)، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض السعر من P1 إلى P2، مما ينتج وضع توازني جديد بالإنتقال من الوضع E1 إلى الوضع E2.

ب/ حالة انخفاض العرض: ينخفض العرض في السوق لسلعة ما نتيجة لتغير الظروف أو المحددات المتعلقة بالعرض، كتوقعات المنتجين أو ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج ...إلخ ويمكن أن نتبين هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

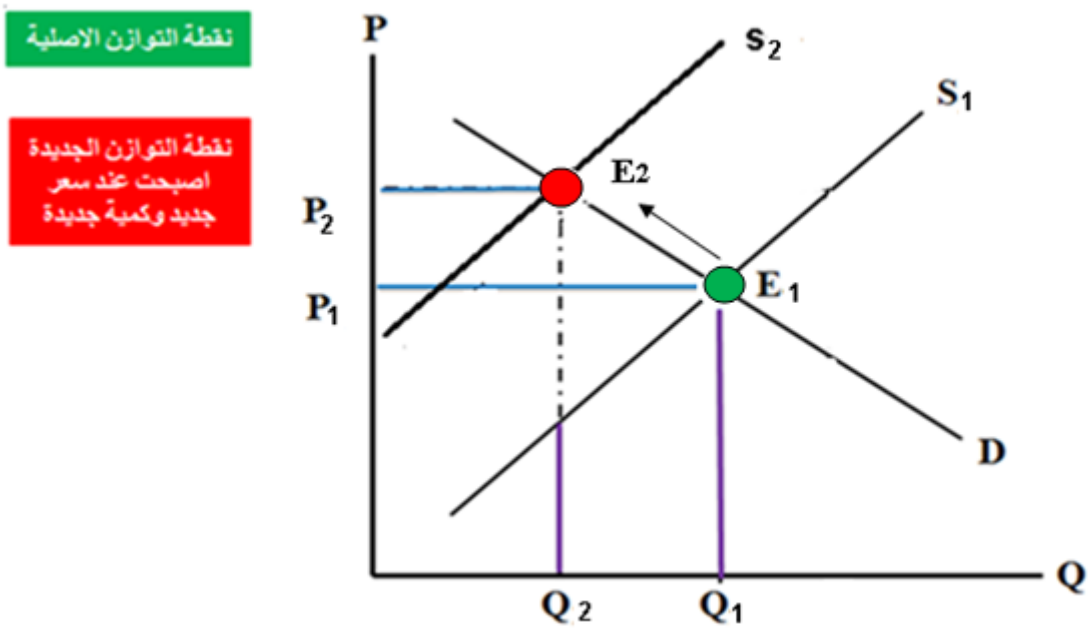

انخفاض كمية العرض تؤدي إلى نقصان كمية التوازن و زيادة سعر التوازن

في حالة انخفاض العرض هذا ما يؤدي بإنتقال منحنى الطلب من S1 إلى S2 ينتقل المنحنى إلى المسار (يرتفع إلى الأعلى)، ففي هذه الحالة تصبح الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة (فائض في الطلب) ،أي ($\Delta Q = Q1 - Q2$)، هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع السعر من P1 إلى P2، مما ينتج وضع توازني جديد بالإنتقال من الوضع E1 إلى الوضع E2.

الحالة الثالثة (تغير الطلب و العرض معا):

إن تغير الطلب والعرض في نفس الوقت يؤدي إلى تغير في الوضع التوازني للسوق ونميز أربع إمكانيات لهذه الحالة تتخللها عدة أوضاع متفاوتة بين الزيادة والنقصان للطلب والعرض نبينها مفصلة فيما يلي:

أ/ حالة ارتفاع الطلب و العرض معا: تؤدي الزيادة في الطلب إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين، كما تؤدي الزيادة في العرض إلى انتقال منحى العرض بأكمله إلى اليمين، وبغض النظر عن حجم الزيادة في الطلب والعرض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية التوازنية، أما السعر التوازني فيعتمد على نسبة التغير في الطلب والعرض، فإذا كانت نسبة الزيادة في الطلب أكبر من نسبة الزيادة في العرض أي عند نقطة التوازن E1 فإن السعر التوازني يرتفع، أما إذا كانت نسبة الزيادة في الطلب أقل من نسبة الزيادة في العرض أي عند نقطة التوازن E3 فإن السعر التوازني ينخفض، أما إذا كانت نسبة الزيادة في الطلب تساوي نسبة الزيادة في العرض أي عند نقطة التوازنE2 فإن السعر التوازني لا يتغير، ويمكن أن نوضح هذه التغيرات من خلال الشكل الموالي:

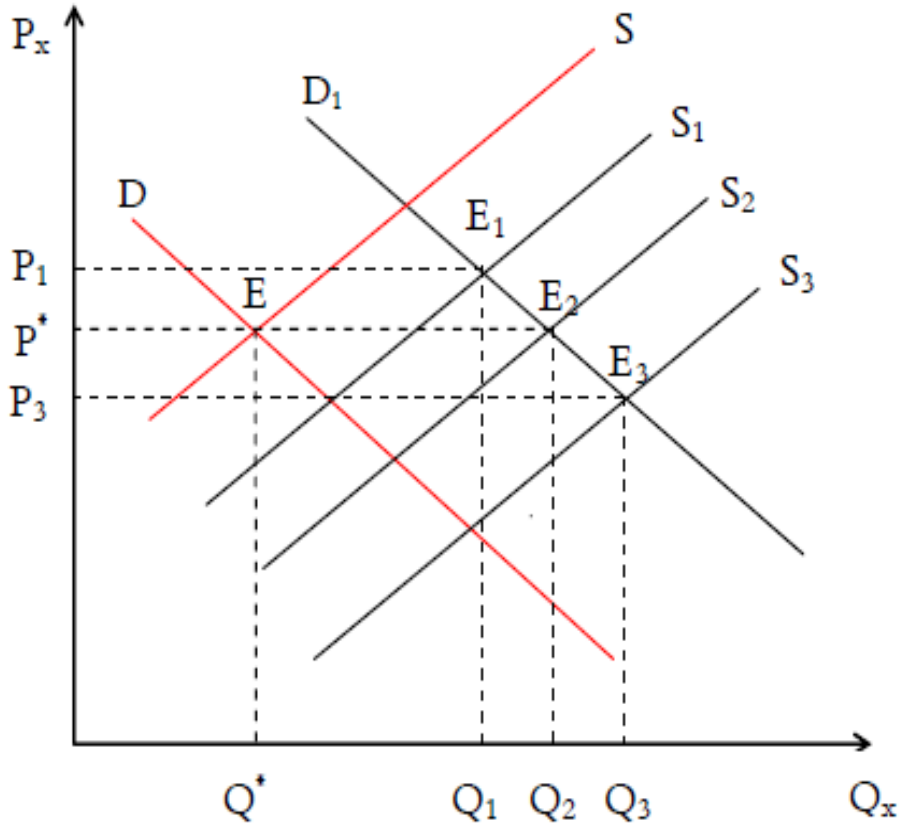

ب/ حالة ارتفاع الطلب وانخفاض العرض:

يؤدي زيادة الطلب إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين، كما يؤدي انخفاض العرض إلى انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليسار، وبغض النظر عن حجم الانخفاض في الطلب والعرض، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني، أما الكمية التوازنية فتعتمد على نسبة التغير في الطلب والعرض فإذا كانت نسبة زيادة الطلب أكبر من نسبة انخفاض العرض أي عند نقطة التوازن E1 فإن الكمية التوازنية ترتفع، أما إذا كانت نسبة زيادة الطلب أقل من نسبة انخفاض العرض أي عند نقطة التوازن E3 فإن الكمية التوازنية تنخفض، أما إذا كانت نسبة الزيادة في الطلب تساوي نسبة الانخفاض في العرض، أي عند نقطة التوازن E2 فإن الكمية التوازنية لا تتغير، ويمكننا أن نوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

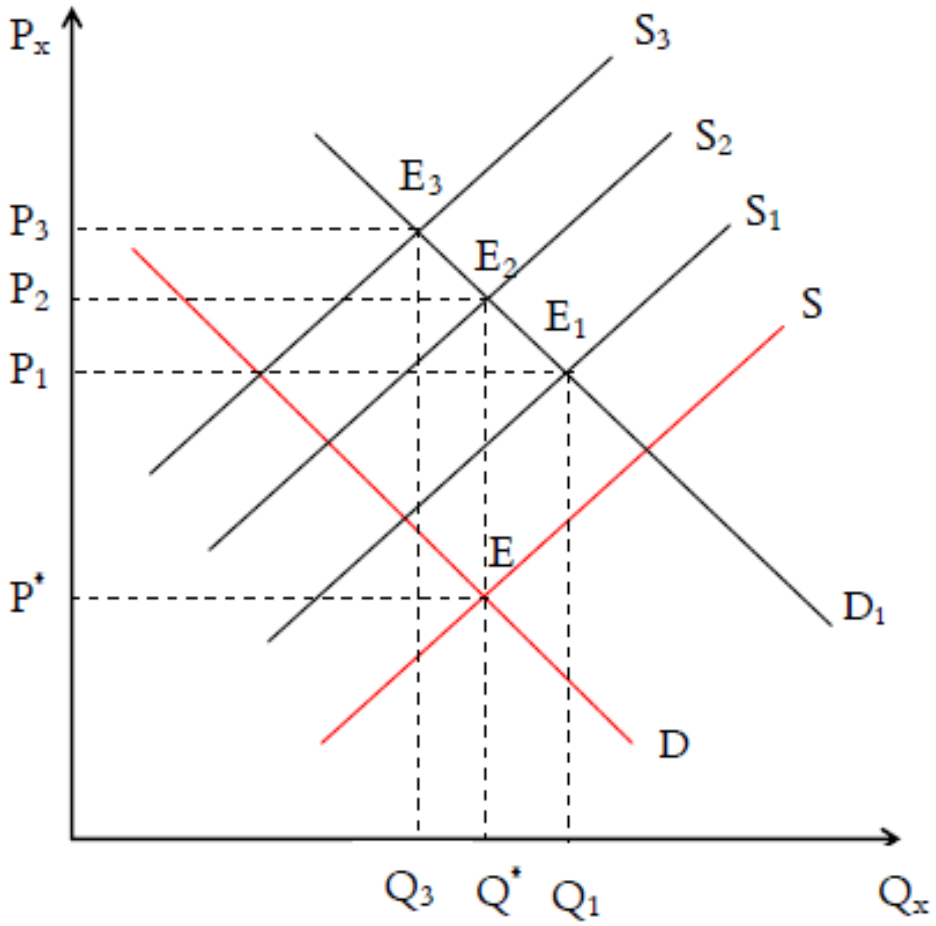

ج/ حالة انخفاض الطلب و زيادة العرض:

يؤدي انخفاض الطلب إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليسار، كما يؤدي زيادة العرض إلى انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين، وبغض النظر عن حجم الانخفاض في الطلب والعرض فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض السعر التوازني، أما الكمية التوازنية فتعتمد على نسبة التغير في الطلب والعرض فإذا كانت نسبة الانخفاض في الطلب أكبر من نسبة زيادة العرض أي عند نقطة التوازنE1، فإن الكمية التوازنية تنخفض، أما إذا كانت نسبة انخفاض الطلب أقل من نسبة زيادة العرض أي عند نقطة التوازن E3، فإن الكمية التوازنية ترتفع، أما إذا كانت نسبة انخفاض الطلب تساوي نسبة الزيادة في العرض أي عند نقطة التوازن E2 فإن الكمية التوازنية لا تتغير، ونوضح هذا من خلال الشكل الموالي:

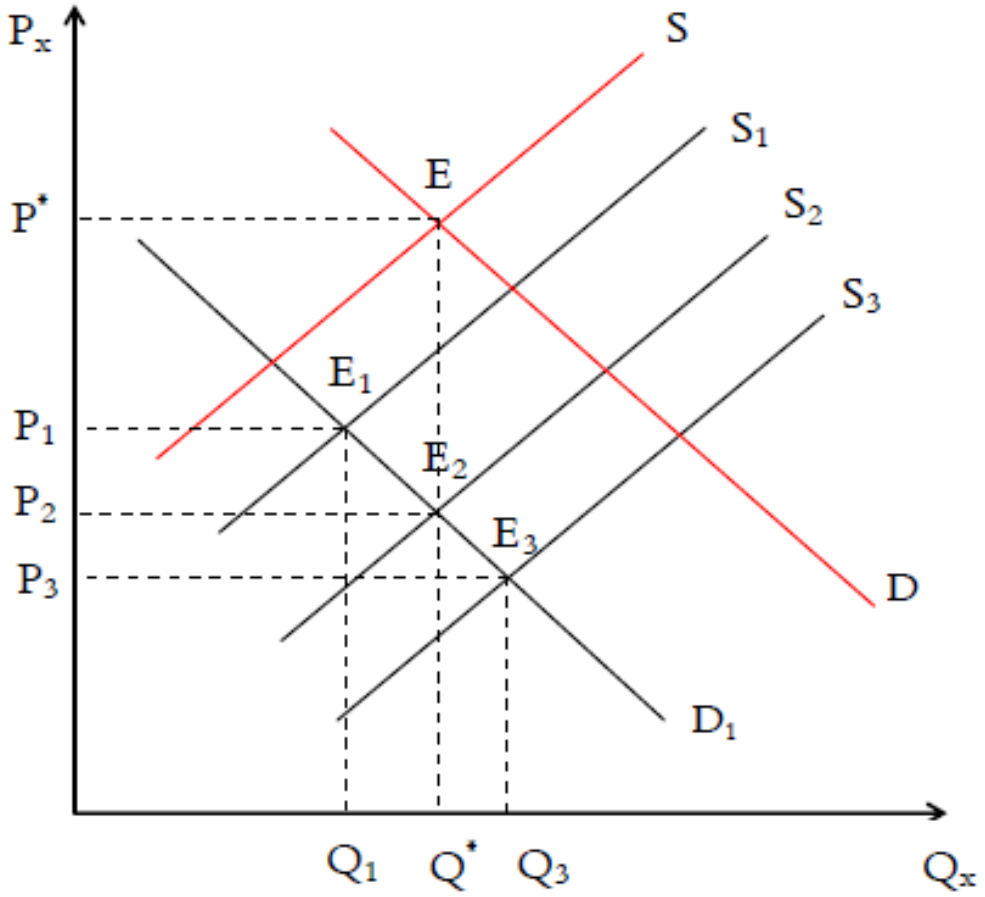

د/ حالة انخفاض الطلب و العرض معا:

يؤدي انخفاض الطلب إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليسار كما يؤدي انخفاض العرض إلى انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليسار، وبغض النظر عن حجم الانخفاض في الطلب والعرض فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الكمية التوازنية، أما السعر التوازني فيعتمد على نسبة التغير في الطلب والعرض، فإذا كانت نسبة انخفاض الطلب أكبر من نسبة انخفاض العرض أي عند نقطة التوازن E3 فإن السعر ينخفض، أما إذا كانت نسبة انخفاض الطلب أقل من نسبة انخفاض العرض أي عند نقطة التوازن E1 فإن السعر يرتفع، أما إذا كانت نسبة انخفاض الطلب تساوي نسبة انخفاض العرض أي عند نقطة التوازن E2 فإن السعر لا يتغير، ونستوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

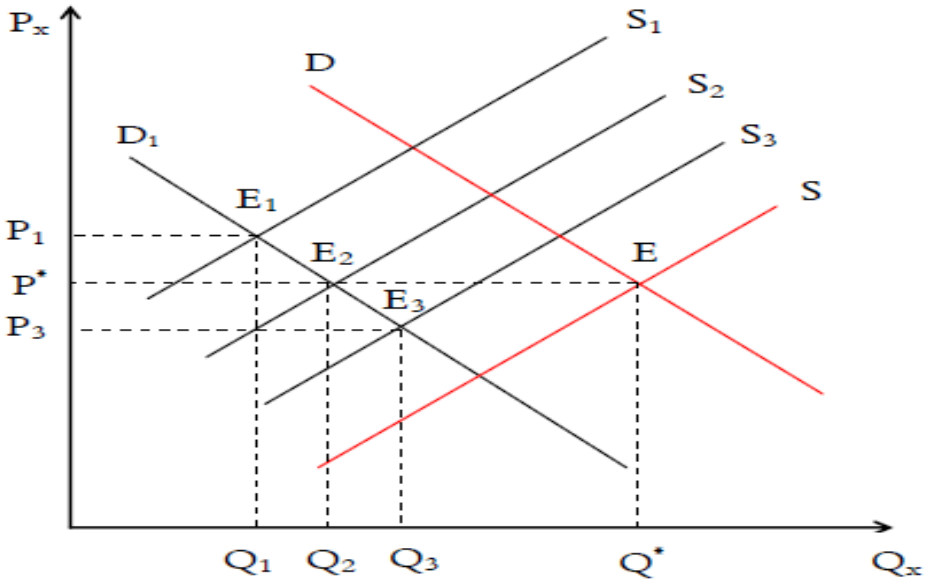

5. أنواع التوازنات:

نميز بين ثلاث أنواع من أشكال التوازن : التوازن المستقر، التوازن غير مستقر و التوازن المحايد[1].

أ/ توازن مستقر: نقول عن توازن أنه توازن مستقر إذا ما حدث خلل في السوق السلعة فإنه توجد قوى اقتصادية مصححة تعيدنا إلى وضع التوازن الأصلي.

ب/ توازن غير مستقر: يحدث التوازن غير المستقر في الحالات التي تأخذ منحنيات الطلب و العرض أشكالا غير طبيعية (استثناءات)، حيث إذا ما حدث خلل في السوق فإن القوى الاقتصادية المصححة ستبعدنا أكثر فأكثر عن وضع التوازن وبالتالي لا يمكن الرجوع مرة أخرى إلى وضع التوازن الأصلي.

ج/ توازن محايد: يحدث التوازن المحايد في الحالة النادرة و هو عند تطابق منحنى الطلب على منحنى العرض، حيث اذا ما حدث خلل في سوق السلعة فذلك لن ينشط أي قوى سوقية من شأنها تؤدي إلى تغير حالة التوازن.

[1] – سامي خليل، **نظرية اقتصادية جزئية**، لجنة البحوث والتدريب كلية التجارة و الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الكويت، 1993، ص 76.

تطبيقات الفصل:

تمرين رقم(01):

– أجب بوضع (صحيح) أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

1. كمية التوازن هي الكمية التي يتساوى عندها ثمن الطلب مع ثمن العرض.(خطأ).

تتساوى كمية الطلب مع كمية العرض.

2. ثمن التوازن هو السعر الذي يتحقق فعلاً في السوق. (صحيح)

3. عندما يوجد فائض في السوق فإن ثمن السلعة أكبر من الثمن التوازني .(خطأ)

ثمن السلعة أقل من الثمن التوازني

4. توا زن العرض والطلب يتم عندما لا يوجد فائض عرض أو طلب.(صحيح)

5. تحدث حالة التوازن الغير مستقر في حالة ما إذا كان منحنى الطلب سالب الميل و منحنى العرض. موجب الميل .(خطأ)

إذا كان منحنى الطلب موجب الميل و منحنى العرض سالب الميل.

6. قد تظهر السوق السوداء إذا حددت الدولة ثمن للسلعة أقل من ثمن التوازن).(صحيح)

7. إذا كانت الزيادة في العرض تساوي الزيادة في الطلب فإن سعر التوازن الجديد يكون أكبر من سعر التوازن الأصلي . (خطأ) السعر الجديد يساوي سعر التوازن الأصلي

تمرين رقم (02):

– ضع خط تحت الاجابة الصحيحة

1/ يتحقق توازن العرض والطلب إذا:

أ. تساوى الثمن مع الكمية

ب. وجد عجز ولكن لم يوجد فائض.

ج. تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

د. كل ما سبق.

2/ إذا كانت الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها تفوق الكمية التي يرغب المنتجون في عرضها

فإن السعر يتحدد عند:

أ. مستوى أعلى من ثمن التوازن.

ب. مستوى أدنى من سعر التوازن.

ج. التقاء منحنيي العرض والطلب بعد انتقال منحنى الطلب.

د.لا يمكن تحديد الثمن بصورة قاطعة.

3/ إذا اتخذ كل من منحنيين الطلب والعرض شكله الطبيعي فإنه يلزم عند أي ثمن أقل من سعر التوازن أن تكون:

أ. الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة.

ب. الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة.

ج. لا يمكن نحدد بصوره واضحة العلاقة بين الكمية المعروضة والمطلوبة.

د. لا شي مما سبق.

4/ يتغير الثمن التوازني إذا:

أ. تغيرت الكمية المطلوبة من سلعة.

ب. تغيرت الكمية المعروضة من سلعة.

ج. تغير الطلب على سلعة.

د. تغير عرض السلعة.

هـ. كل مما سبق.

5/ تقاطع منحنيين الطلب والعرض عند نقطة ما يمثل:

أ.كمية التوازن.

ب. الثمن التوازني للسلعة.

ج. نقطة عدم وجود فائض أو عجز.

د. كل ما سبق

6/ يتحقق توازن العرض والطلب إذا:

أ. تساوى الثمن مع الكمية.

ب. وجد عجز ولكن لم يوجد فائض.

ج. تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

د .كل ما سبق.

هـ. أ و ج

7/ انتقال منحنى الطلب إلى اليمين مع ثبات منحنى العرض يكون بسبب التغيرات التالية في ثمن وكمية التوازن:

أ. ارتفاع الثمن وانخفاض الكمية.

ب. انخفاض الثمن وارتفاع الكمية.

ج. انخفاض الثمن والكمية.

د. ارتفاع الثمن والكمية.

8/ أي الجمل التالية تعتبر خاطئة؟ عند ثمن أعلى من ثمن التوازن فإن:

أ. هناك عجز في كمية السلعة.

ب. الكمية المعروضة من السلعة تزيد على الكمية المطلوبة منها.

ج. هناك فائض في كمية السلعة.

د. هناك قوى تدفع بالثمن إلى أسفل.

9/ انخفاض دخول المستهلكين وارتفاع تكاليف صناعة السيارات في نفس الوقت سيؤديان بلا شك إلى:

أ. زيادة مبيعات السيارات الجديدة وارتفاع أثمانها.

ب. انخفاض كل من مبيعات السيارات الجديدة وأثمانها.

ج. انخفاض أثمان السيارات الجديدة.

د. انخفاض مبيعات السيارات الجديدة.

10/ إذا كانت الزيادة في الطلب على التفاح مصحوبة بانخفاض في سعر التفاح فمن المؤكد إذا:

أ. انخفاض عرض التفاح.

ب. زيادة عرض التفاح بمقدار أكبر من زيادة الطلب.

ج. زيادة عرض التفاح بمقدار أصغر من زيادة الطلب.

د. أن عرض التفاح عديم المرونة.

11 / إذا كان الطلب السلعة X قليل المرونة و حدث انخفاض في سعر السلعة البديلة للسلعة X مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن:

أ. كمية التوازن ترتفع و السعر ينخفض

ب. كمية التوازن تبقى ثابتة و السعر ينخفض

ج. كمية التوازن تنخفض و السعر يبقى ثابتا

د. كمية التوازن ترتفع و السعر و يبقى ثابتا

و. كمية التوازن تنخفض و السعر ينخفض

د. لا شيء مما سبق

12/ رغم زيادة الطلب على أجهزة الحاسوب لوحظ أن أسعارها انخفضت بسبب

أ. زيادة الطلب عليها بنسبة أكبر من زيادة العرض.

ب. زيادة الطلب عليها بنسبة أقل من زيادة العرض.

ج. زيادة الطلب عليها بنسبة مساوية للزيادة في العرض.

د. كانت أجهزة الحاسوب ذات تقنية عالية.

13/ إحدى العبارات التالية خطأ:

أ. إذا قل العرض وبقي الطلب ثابتا ارتفع سعر التوازن.

ب. إذا زاد العرض وقل الطلب انخفض سعر التوازن.

ج. إذا زاد الطلب وبقي العرض ثابتا انخفض سعر التوازن.

د. إذا زاد الطلب وقل العرض ارتفع سعر التوازن.

14/ يتقاطع منحنى العرض والطلب عند سعر التوازن مما يعني

أ. إن مرونة العرض تساوي مرونة الطلب

ب. العرض مرن والطلب غير مرن

ج. المرونة عند نقطة التوازن تساوي الصفر

د. جميع الإجابات غير صحيحة

20/ إذا ارتفع سعر صرف الين مقابل الدينار مع بقاء ظروف الطلب والعرض ثابتة فان سوق السيارات اليابانية سوف يحدث له ما يلي:

أ. السعر التوازني يقل والكمية التوازنية تزداد

ب. السعر التوازني يزداد والكمية التوازنية تقل

ج. السعر التوازني يقل والكمية التوازنية تقل

د. لن نحصل على سعر توازني أو كمية توازنية.

تمرين رقم (03):

لدينا نموذج للسوق وفق المعادلتين : معادلة الطلب $QD = 160 - 24P$

ومعادلة العرض $QS = -20 + 6P$

– أوجد كل من ثمن التوازن والكمية التوازنية جبريا ثم أكمل الجدول؟

ثمن السلعة	0	2	4	6	8	10	12
الكمية المطلوبة							
الكمية المعروضة							

حل التمرين:

جبريا : نعوض بالقانون : معادله الطلب مع معادلة العرض وبالتالي:

$$QD = QS$$

$$160 - 24P = -20 + 6P$$

$$180 = 30P$$

$Pe = 6$ وهو السعر التوازني.

والكمية التوازنية يمكن الحصول عليها من خلال التعويض بأي من المعادلتين ، لو عوضنا مثلا بالسعر في معادلة الطلب سنجد السعر 6 وسيعطينا Qe = 16 هي الكمية التوازنية والجدول أيضاً يمكن التعويض والوصول عند 6 ستجد أن الكمية المطلوبة 16 والكمية المعروضة 16 نجد أن هذه نقاط التوازن.

بيانيا:

بعد ملئ الجول نرسم كل منحنيا الطلب والعرض على نفس المعلم والتقاطع يعبر بالإسقاط على المحورين على الترتيب سعر التوازن وكمية التوازن كمايلي:

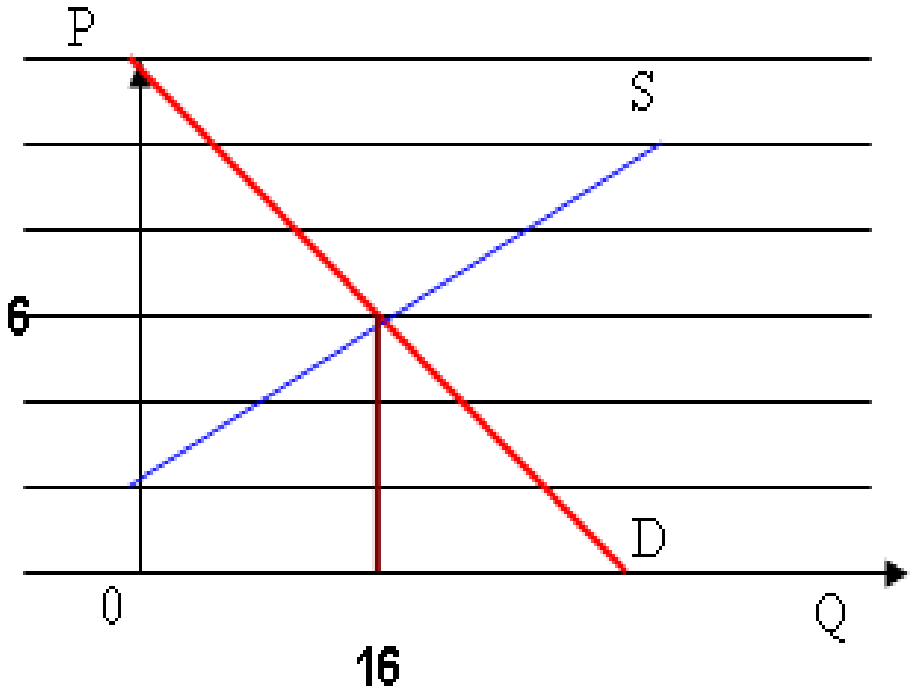

لفصل الخامس

المـــــرونـــــات

المرونة مصطلح مستعار من العلوم الدقيقة والفيزياء، حيث تعبر المرونة عن مدى الاستجابة بين ظاهرتين اثنتين ترتبط الأولى بالثانية على شكل علاقة دالية، إذ تقيس شدة رد الفعل النسبي للظاهرة الأولى للتغيير النسبي الذي يطرأ على الظاهرة الثانية ويعطى قانون المرونة بالشكل التالي:

$$\textbf{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في أحد العوامل المؤثرة في الطلب}}$$

ونستعمل مصطلح التغير النسبي وليس التغير المطلق (الميل) في قياس المرونة، لأن التغير المطلق يتأثر بوحدات القياس المستعملة عند حساب معامل المرونة، حيث أن اختلاف الوحدات من سلعة إلى أخرى ينتج عنه قيم متعددة للمرونة وفق الوحدة المستعملة، ولذلك فإن استخدام التغير النسبي يؤدي إلى توحيد قيم معامل المرونة دون أن تتأثر بوحدات القياس المستعملة لمختلف السلع والخدمات.

أولا مرونـة الطلـب: تشير إلى استجابة الكمية المطلوبة لسلعة معينة للتغير في المتغيرات المستقلة المؤثرة في هذه الكمية وهي السعر أو الدخل أو أسعار السلع الأخرى، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مرونات الطلب.

1 مرونة الطلب السعرية: تشير إلى درجة استجابة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة الناتج عن التغير في سعرها، كما أن الهدف من قياسها التعرف على طبيعة المرونة بحيث كلما كان الطلب غير مرن كلما أمكن رفع سعر السلعة بالنسبة للمنتجين أو البائعين، بينما إذا كان الطلب مرن فإنه يفضل تخفيض سعر السلعة من طرف البائعين لأن هناك مستهلكين يتوقع عزوفهم عن طلب هذه السلعة أو سيتجهون إلى إستهلاك سلع أخرى بديلة رغم عدم تغيير سعر هذه الأخير.

كما يعتبر الاقتصادي ألفريد مارشال أول من وضع صيغة واضحة لمفهوم المرونة السعرية ،فعرفها بأنها عبارة عن النسبة المئوية للتغيير في الكمية إلى النسبة المئوية للتغيير في السعر ، فمرونة الطلب السعرية هي عبارة عن التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير النسبي في سعرها ويمكن قياسها بالصيغة التالية[1]:

$$\textbf{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي السعر}}$$

ويمكننا كتابة معامل مرونة الطلب السعرية (**Ed**) بالمعادلة الرياضية التالية :

$$\mathbf{Ed} = -\frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = -\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

من هذه العلاقة نتبين أن معامل مرونة الطلب السعرية دائماً سالب الإشارة، بسبب العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها وهذا ما يتوافق مع قانون الطلب.

وتشير الرموز المستعملة في المعادلة الرياضية إلى ما يلي:

[1] - ضياء مجيد موساوي، **النظرية الاقتصادية للتحليل الاقتصادي الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 57.

مرونة الطلب السعرية (Ed)

الكمية المطلوبة = Q

التغير في الكمية المطلوبة بين القيمتين الجديدة والقديمة $(Q_2 - Q_1) = \triangle Q$

سعر السلعة المطلوبة = P

التغير في السعر $(P_2 - P_1) = \triangle P$

– كما نميز في المرونة السعرية خمسة حالات تحدد حسب قيمة المرونة نوجزها فيما يلي:

أ/ **الطلب المرن** : ويقال في هذه الحالة أن الطلب مرن إذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي في السعر $(\triangle Q > \triangle P)$، أي أن استجابة الكمية المطلوبة لارتفاع السعر كانت كبيرة نسبيا وأكبر من الواحد $(Ed > 1)$

ويمكن تمثيل الطلب المرن بالرسم البياني التالي:

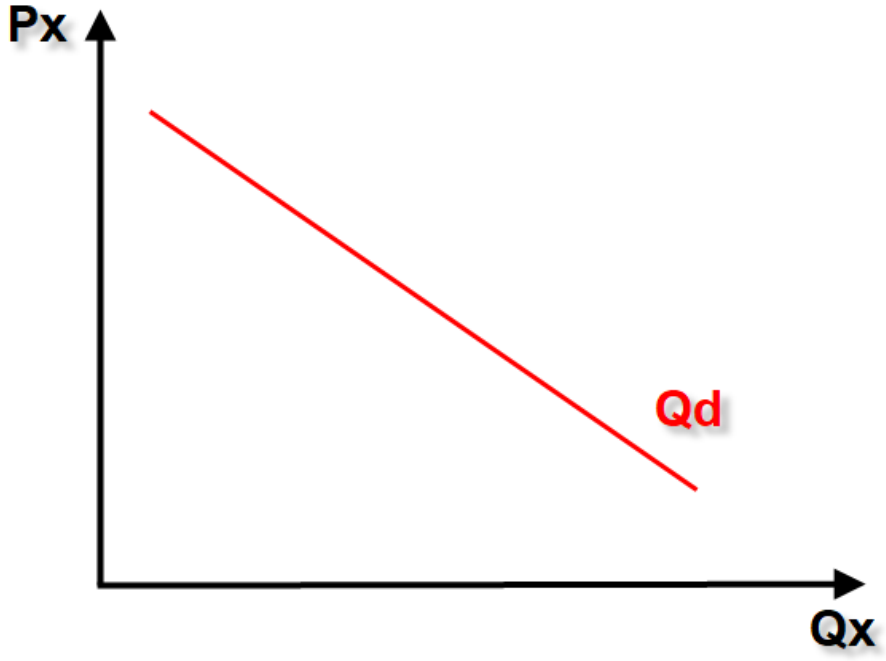

ب/ الطلب غير المرن: في هذه الحالة يكو ن طلب غير مرن إذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر($\triangle Q < \triangle P$)، أي إن النتيجة النهائية تكون اقل من الواحد ($Ed < 1$).

ويمكن تمثيل الطلب الغير مرن بالرسم البياني التالي:

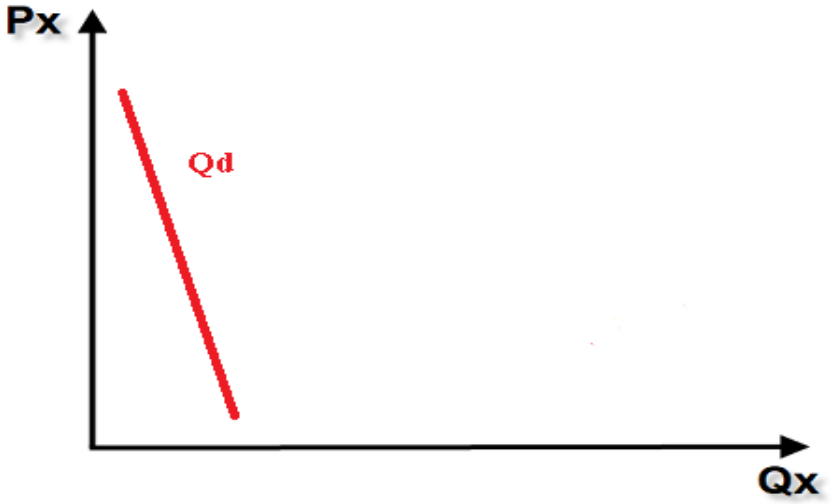

ج/ الطلب الأحادي المرونة (متكافئ المرونة): يكون الطلب متكافئ المرونة إذا كان التغير النسبي في الكمية مساوي إلى التغير النسبي في السعر($\triangle Q = \triangle P$)، أي النتيجة النهائية للمرونة تكون مساوية للواحد ($Ed = 1$).

ويمكن تمثيل الطلب أحادي المرونة في الرسم البياني التالي:

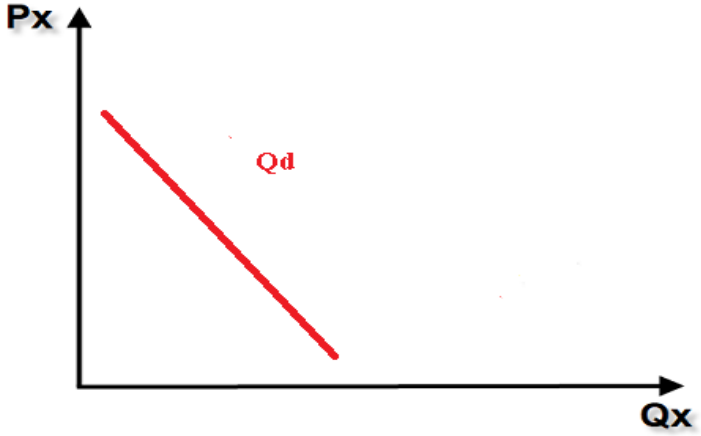

د/ الطلب عديم المرونة : ويكون الطلب عديم المرونة في حال إذا كان التغير في السعر لن يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة. أي أن حاصل القسمة بالنسبة للكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر يكون صفر(Ed =0).

ويمكن تمثيل هذه المرونة بالشكل البياني الآتي:

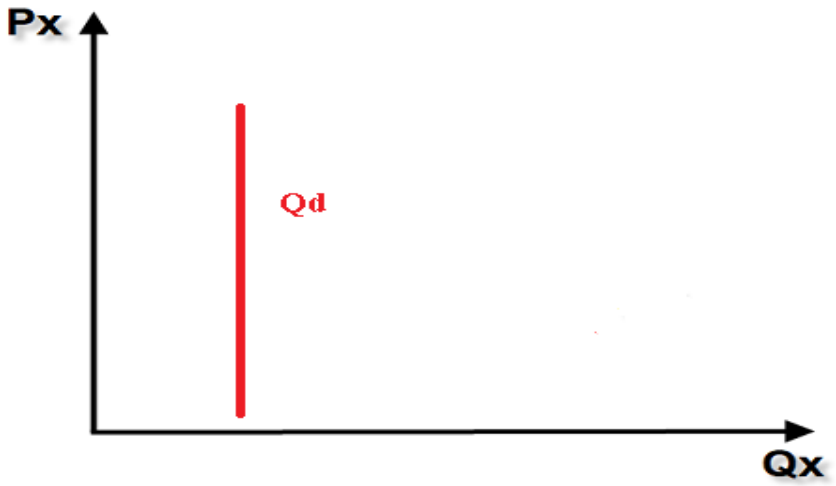

هـ/ طلب لانهائي المرونة : في هذه الحالة يؤدي التغير في ثمن السلعة بنسبة معينة أو طفيفة إلى حدوث تغير لانهائي في الكمية المطلوبة، أي قيمة معامل المرونة تساوي ملانهاية (Ed = ∞).

ويمكن تمثيل هذه المرونة بالشكل البياني الآتي:

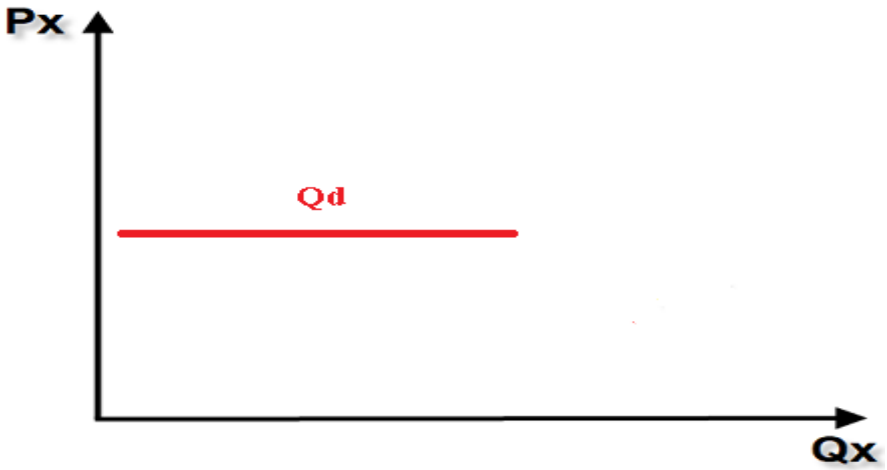

2.محددات مرونة الطلب السعرية:

تتوقف المرونة أو درجة حساسية الطلب على السلعة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمنها على عدد من العوامل منها[1]:

أ/ **أهمية السلعة وضرورتها للمستهلك** : فكلما كانت السلعة مهمة وكانت السلعة ضرورية كلما صار الطلب أقل مرونة، أي أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر ضعيفة فالمستهلك يحتاج هذه السلعة وهي مهمة له فبالتالي تخفيضه للكمية نتيجة ارتفاع السعر يعتبر بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر.

ب/ **مدى توافر بدائل للسلعة** : فكلما كان هناك بدائل أكثر للسلعة تمكن المستهلك من الاستغناء عن كمية أكبر منها عند ارتفاع ثمنها والاستعاضة عنها بسلعة أخرى بديلة ، فكلما كان هناك بدائل أكثر للسلعة كلما كان الطلب أكثر مرونة، والعكس.

ج/ **تعدد استعمالات السلعة** :كلما تعددت استعمالات السلعة كانت أكثر أهمية للمستهلك وبالتالي كانت أقل مرونة للتغيرات التي تحدث في ثمنها، وبعبارة أخرى فالسلعة كلما كانت ذات استعمالات متعددة كلما كانت مرونتها منخفضة.

د/ **مستوى الدخل** : كلما زاد مستوى الدخل تقل المرونة، فمرونة الطلب على السلع المختلفة لدى الأغنياء أقل منها لدى محدودي الدخل، خاصة وأن ما يعتبره الأغنياء ضروريا هو كمالي بالنسبة لفئة محدودي الدخل، فارتفاع سعر سلعة ما لا يتأثر به الأغنياء، حيث قد تنخفض الكمية المطلوبة بمقدار بسيط، أما ذوي الدخل المنخفض فارتفاع الثمن يؤثر على الكمية التي يطلبونها من السلعة وبشكل واضح.

[1] - سامي خليل، مرجع سابق، ص 334.

هـ/ نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل : إذا كانت السلعة باهظة الثمن ويشكل ما ينفق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك، فإن أي تغير في ثمنها سوف يؤثر على الكمية المطلوبة منها بشكل كبير، فيكون الطلب عليها أكثر مرونة، وعليه فإن مرونة الطلب تزبد كلما زادت النسبة المنفقة على السلعة من الدخل ، والعكس فالسلعة التي يشكل الإنفاق عليها نسبة ضئيلة جداً من الدخل يكون الطلب عليها منخفض المرونة.

و/ الفترة الزمنية :كلما طالت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أكثر مرونة، وكلما قلت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أقل مرونة، فعملية تغيير التفضيلات وأذواق المستهلك تحتاج إلى وقت طويل، ومع مرور الوقت يستطيع المستهلك أن يجد بدائل لهذه السلعة وبالتالي يكون الطلب عليها للأجل الطويل أكثر مرونة، أي أنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما تمكن المستهلك من تغير عاداته الاستهلاكية وأصبح أكثر قدرة على تغيير الكمية المطلوبة من السلعة التي تغير ثمنها، حيث يتطلب تغيير عادات الفرد الاستهلاكية فترة من الزمن يتكيف فيها مع استهلاك كمية أقل من سلعة معينة أو الاستعاضة بسلعة أخرى محلها ...وهكذا، لذلك نقول بأن مرونة الطلب تزيد مع زيادة مرور الزمن.

3. مرونة الطلب التقاطعية:

هي مقياس لدرجة حساسية الطلب للتغير في سعر السلعة البديلة أو المكملة أو بعبارة أخرى هي مقياس لمدى إستجابة الكمية المطلوبة من السلعة في سعر السلعة البديلة أو المكملة وتحسب بالصيغة التالية[1]:

$$\textbf{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في أسعار السلع الأخرى}}$$

[1] - يعقوب علي جانقي، محمد الجاك أحمد، **مرجع سابق**، ص83.

ويمكننا كتابة معامل مرونة الطلب اللتقاطعية (**Exy**) بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\mathbf{Exy} = \frac{\Delta Qx/Qx}{\Delta Py/Py} = \frac{\Delta Qx}{\Delta Py} \times \frac{Py}{Qx}$$

وتشير الرموز المستعملة في المعادلة الرياضية إلى ما يلي:

مرونة الطلب السعرية (Exy)

الكمية المطلوبة من السلعة Qx = x

التغير في الكمية المطلوبة بين القيمتين $\triangle Qx = (Qx2 - Qx1)$

سعر السلعة الأخرى = Py

التغير في السعر $\triangle Py = (Py2 - Py1)$

كما تستخدم مرونة الطلب التقاطعية للتمييز بين السلع البديلة والمكملة فإذا كانت:

أ/ المرونة التقاطعية موجبة EXY >0 تكون السلعتين X و Y بديلتين.

ب/ المرونة التقاطعية سالبة EXY <0 تكون السلعتين X و Y مكملتين.

ج/ المرونة التقاطعية معدومة EXY =0 تكون السلعتين X و Y مستقلتين.

4. مرونة الطلب الدخلية:

تعرف مرونة الطلب الداخلية على أنها مقياس لدرجة حساسية الطلب للتغير في دخل المستهلك أو بعبارة أخرى هي مقياس لمدى إستجابة الطلب للتغير في دخل المستهلك ويمكننا إعطاء صيغة المرونة الدخلية كما يلي:

$$\textbf{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في دخل المستهلك}}$$

ويمكننا كتابة معامل مرونة الطلب الدخلية (**ER**) بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\mathbf{ER} = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta R/R} = \frac{\Delta Q}{\Delta R} \times \frac{R}{Q}$$

وتشير الرموز المستعملة في المعادلة الرياضية إلى ما يلي:

مرونة الطلب التقاطعية (ER)

التغير في الكمية المطلوبة بين القيمتين $\triangle Q = (Q_{x2} - Q_{x1})$

دخل المستهلك $= R$

التغير في السعر $\triangle R = (R_2 - R_1)$

5. العلاقة بين مرونة الطلب والإيراد الكلي:

إن هدف البائع أو المنتج هو تحقيق أقصى ربح ممكن أو أقصى إيراد ممكن، وفي سبيل تحقيق ذلك يعمد البائع إلى إتباع إستراتيجية التسعير التي تعتبر من بين الاستراتيجيات الرئيسية لزيادة الإيرادات، فقد يرى البائع أن زيادة السعر سيحقق زيادة في الإيرادات وفي بعض الأحيان يرى أن سياسة بتخفيض السعر هو الحل الأنسب لزيادة الإيرادات وفي أحيان أخرى يرى أن تثبيت السعر هو الحل الأمثل، ولكن السؤال هو إلى أي مدى تكون زيادة الأسعار أو بتخفيضها أو تثبيتها ناجعة وفاعلة في زيادة الإيرادات الكلية أو المحافظة عليها على الأقل.

ولتحديد الطريق الأحسن يجب التطرق للعلاقة بين مرونة الطب السعرية للسلعة و الإيراد الكلي المتحقق من بيعها (والذي يمثل في نفس الوقت الإنفاق الكلي على السلعة من قبل المستهلكين) و نميز هنا بين حالة الطلب المرن و حالة الطلب الغير مرن.

الايراد الكلي = الوحدات المباعة × الثمن

$$TR = P \times Q$$

– **حالة الطلب المرن** : إذا كان الطلب على السلعة طلب مرن (المرونة >1) يكون هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة و الإيراد الكلي المحقق من بيعها بحيث إذا رفع البائع سعر السلعة يقل الإيراد الكلي المتحقق من البيع و إذا انخفض السعر يزداد الإيراد الكلي المتحقق من البيع أي أن العلاقة بين سعر السلعة و الإيراد الكلي المتحقق من بيعها تكون علاقة عكسية في حالة الطلب المرن و تفسير ذلك يرجع إلى انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منهـا (أي كمية المبيعات) بدرجة كبيرة و بنسبـة أكبر من نسبة الانخفاض الذي حدث في الثمن و بالتالي تكون النتيجة زيادة الإيراد الكلي المتحقق من بيع السلعة و أيضا إذا فرض و ارتفع سعر السلعة فإن الإيراد الكلي المتحقق من البيع ينخفض و يتبين من ذلك أنه إذا كان الطلب على السلعة طلب مرن يكون من مصلحة البائع تخفيض سعر السلعة لأن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل أو الإيراد الكلي الذي يتحقق من بيعها.

– **حالة الطلب الغير مرن**: إذا كان الطلب على السلعة طلب غير مرن (المرونة <1) فإنه يكون هناك علاقة طردية بين ثمن السلعة و الإيراد الكلي المتحقق من بيعها بحيث إذا انخفض سعر السلعة يقل الإيراد الكلي المحقق من البيع و إذا أارتفع سعر السلعة يزداد الإيراد الكلي عندما انخفض ثمن السلعة تزداد الكمية المطلوبة أو المباعة بدرجة قليلة و بنسبة أقل من نسبة الانخفاض الذي حدث لسعر السلعة فتكون النتيجة انخفاض الإيراد الكلي المتحقق من بيع السلعة، و أيضاإذا فرض وارتفع سعر السلعة فإن الإيراد الكلي المحقق من البيع يزداد، و يتبين من ذلك أنه في حالة الطلب غير المرن يكون من مصلحة البائع رفع سعر السلعة و ليس تخفيضه

– **حالة طلب متكافئ المرونة:** لا يتغير الإيراد الكلي المتحقق من البيع تقريبا إذا حدث تغير في سعر السلعة (بشرط أن يكون هذا التغير بسيط جداً) وعند مستوى السعر الذي يكون عنده الطلب على السلعة متكافئ المرونة يصل الإيراد الكلي المتحقق من بيع السلعة إلى أعلى مستوى له وهنا لا يكون من مصلحة البائع أن يغير ثمن السلعة.

ثانيا مرونة العرض:

1 مفهوم مرونة العرض السعرية: مرونة العرض السعرية لا تختلف من حيث المفهوم عن مرونة الطلب السعرية ولا تقل أهمية عنها ، فهي تعني مدى استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغيرات في سعرها ويتم احتساب معامل مرونة الطلب السعرية بالعلاقة التالية:

$$\textbf{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي السعر}}$$

ويمكننا كتابة معامل مرونة الطلب السعرية (**ES**) بالمعادلة الرياضية التالية :

$$\mathbf{ES} = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = -\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

من هذه العلاقة نتبين أن معامل مرونة العرض السعرية دائماً موجب الإشارة، بسبب العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها وهذا ما يتوافـق مع قانـون العرض.

وتشير الرموز المستعملة في المعادلة الرياضية إلى ما يلي:

مرونة الطلب السعرية (ES)

الكمية المعروضة = Q

التغير في الكمية المعروضة بين القيمتين، الجديدة والقديمة $(Q_2 - Q_1) = \triangle Q$

سعر السلعة = P

التغير في السعر $\triangle P = (P_2 - P_1)$

2. حالات مرونة العرض السعرية:

أ/ **العرض المرن** : ويقال في هذه الحالة أن العرض مرن إذا كان التغير النسبي في الكمية المعروضة اكبر من التغير النسبي في السعر $(\triangle Q > \triangle P)$، أي أن استجابة الكمية المعروضة لارتفاع السعر كانت كبيرة نسبيا وأكبر من الواحد $(Es > 1)$

ويمكن تمثيل العرض المرن بالرسم البياني التالي:

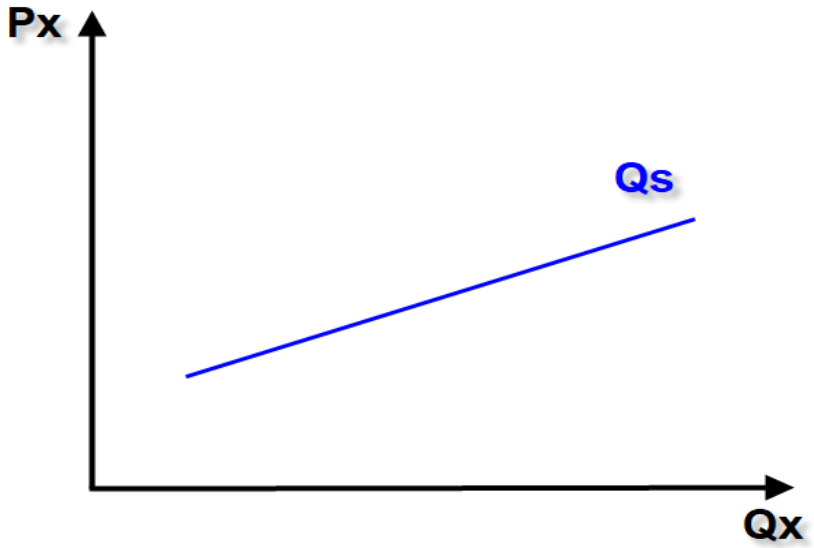

ب/ العرض غير المرن: في هذه الحالة يكو ن العرض غير مرن إذا كان التغير النسبي في الكمية المعروضة أقل من التغير النسبي في السعر$(\triangle P > \triangle Q)$، أي إن النتيجة النهائية تكون اقل من الواحد $(Es < 1)$.

ويمكن تمثيل الطلب الغير مرن بالرسم البياني الموالي:

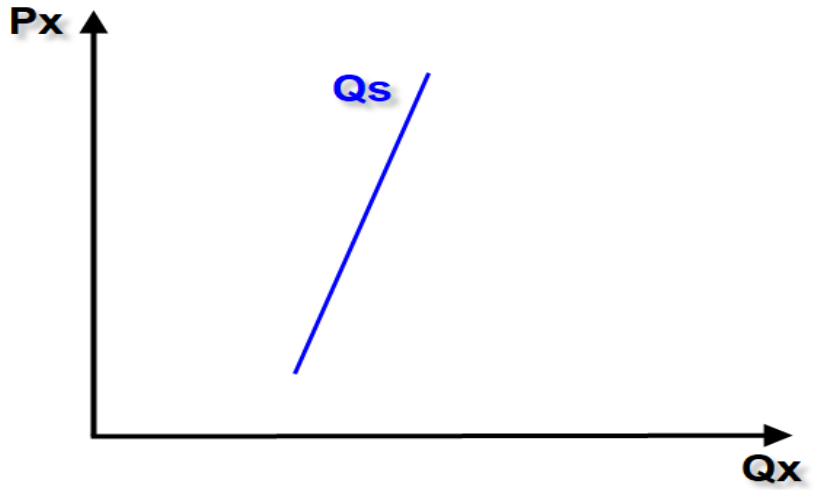

ج/ العرض الأحادي المرونة (متكافئ المرونة): يكون العرض متكافئ المرونة إذا كان التغير النسبي في الكمية مساوي إلى التغير النسبي في السعر($\triangle P= \triangle Q$)، أي النتيجة النهائية للمرونة تكون مساوية للواحد ($Es =1$)، يأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم وسط المحورين العمودي والأفقي ويقسم الزاوية إلى $45°$

ويمكن تمثيل العرض أحادي المرونة في الرسم البياني التالي:

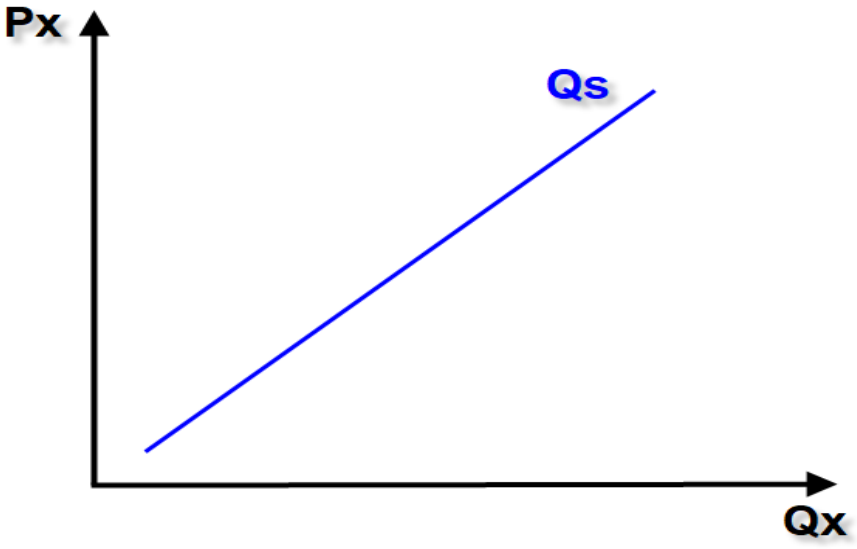

د/ العرض عديم المرونة : ويكون العرض عديم المرونة في حال إذا كان التغير في السعر لن يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة. أي أن حاصل القسمة بالنسبة للكمية المعروضة على التغير النسبي في السعر يكون صفر(Ed =0)، ويكون في هذه الحالة منحنى العرض خط مستقيم موازي للمحور العمودي، ويمكن تمثيل هذه المرونة بالشكل البياني الآتي:

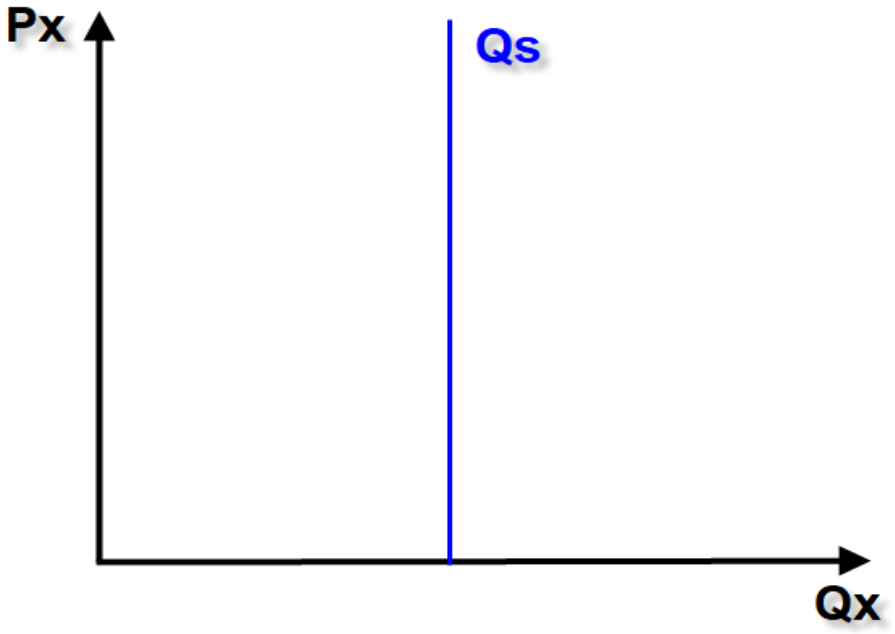

هـ/ عرض لانهائي المرونة : في هذه الحالة يؤدي التغير في ثمن السلعة بنسبة معينة أو طفيفة إلى حدوث تغير لانهائي في الكمية المعروضة، أي قيمة معامل المرونة تساوي ملانهاية (Es = ∞)، ويكون في هذه الحالة منحنى العرض خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، ويمكن تمثيل هذه المرونة بالشكل البياني الآتي:

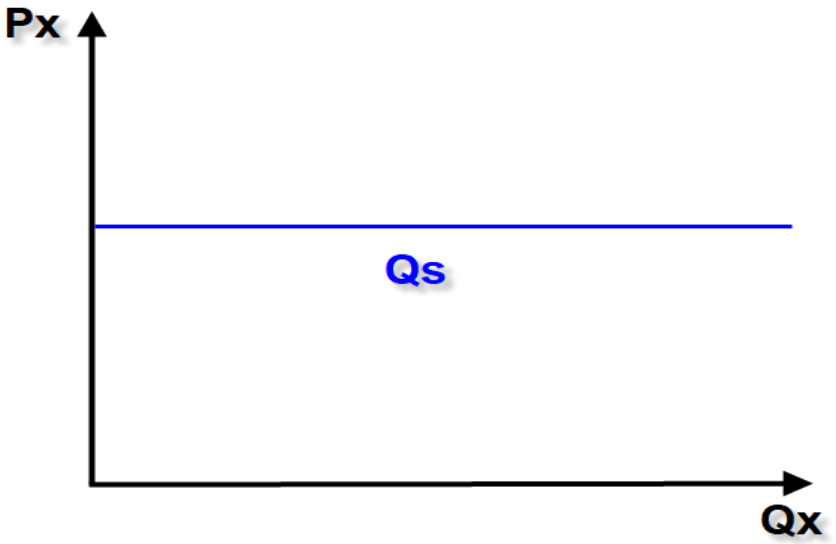

3. محددات مرونة العرض السعرية:

تتوقف المرونة أو درجة حساسية عرض السلعة تبعا للتغيرات التي تطرأ على ثمنها على عدد من العوامل منها[1]:

– القدرة الإنتاجية :

كلما كان المنتج قادرا على التوسع وزيادة الإنتاج لسلعة ما كان عرض تلك السلعة مرنا أما إذا لم يستطع المنتج زيادة قدراته الإنتاجية فان العرض في هذه الحالة قليل أو عديم المرونة.

– مدى قابلية السلعة للتخزين :

تتوقف مرونة العرض في الفترة القصيرة جدا على قابلية السلعة للتخزين وحجم المخزون منها (المدة القصيرة جدا هي تلك التي تكون من القصر بحيث لا تسمح بإحداث أي

[1] – حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2002 ص ص 106-107.

تغيير في الكمية المعروضة عن طريق تغير حجم الناتج)، فإذا كانت السلعة قابلة للتخزين وتغير سعرها (ارتفاعا أو انخفاضا)، فإن استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر تكون كبيرة ومن ثم يكون العرض مرنا، أما إذا تعذر تخزين السلعة فان المعروض من السلعة لا يستجيب لتغيرات السعر ومن ثم يكون العرض غير مرن.

– طبيعة السلعة:

إذا كانت قابلية السلعة للتلف كبيرة فيكون عرضها عادة قليل المرونة وذلك لعدم قدرة المنتج على تخزين هذه السلعة كالفواكه والخضر ،أما إذا كانت قابلية هذه السلعة للتلف قليلة فيكون عرضها ملانا.

– الفترة اللازمة للإنتاج :

تختلف السلع فيما بينها من حيث المدة اللازمة لإنتاجها، فبعضها يتطلب إنتاجها فترة زمنية طويلة فتكون هذه السلع منخفضة المرونة (استجابة العرض للتغير في السعر لن تحدث إلا بعد فترة زمنية طويلة)، أما السلع التي تحتاج مدة إنتاجها فترة زمنية قصيرة تكون مرونة عرضها كبيرة (الكمية المعروضة تستجيب سريعا للتغير في السعر).

– قدرة المنتج في التحكم بعناصر الإنتاج :

إذا استطاع المنتج أن ينتج أكثر من سلعة بنفس عوامل الإنتاج ،فعرض هذه السلع يكون أكثر مرونة، فمثلا إذا أنتج المنتج سلعتين x وy بنفس عوامل الناتج فإذا انخفضت أسعار السلعة x في السوق، فإنه سيوجه عناصر الإنتاج لإنتاج السلعة y وبالتالي ينخفض العرض على السلعة x، وبالتالي فالعرض يكون أكثر مرونة منه في حالة عناصر الإنتاج تنتج سلعة واحدة فقط.

تطبيقات الفصل:

تمرين رقم 01:

– أجب بوضع(صحيح) على الاجابة الصحيحة و(خطأ) على الاجابة الخاطئة.

1– إذا أدى ارتفاع السعر بمقدار 20 % إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة مقدار 10%، فإن مرونة

الطلب السعرية Ed=–2 .(خطأ) (Ed= – 0.5)

2– إذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما موازيا للمحور الأفقي فإن مرونة الطلب السعرية تساوي صفر. (خطأ) (Ed = ∞)

3– إذا كان الطلب على سلعة ما غير مرن فإن زيادة الثمن تؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي. (صحيح)

4– إذا كانت السلعتان (Y) و (X) بديلتان، فإن مرونة الطلب التقاطعية بينهما تكون سالبة . (خطأ)

مرونة الطلب التقاطعية بينهما تكون موجبة.

5– تكون مرونة الطلب الدخلية للسلع العادية موجبة، بينما تكون مرونة الطلب الدخلية للسلع الضرورية أقل من الواحد الصحيح. (صحيح).

6– مرونة التقاطع تعبر عن مدى التغيرات التي تحدث في الطلب على سلعة معينة نتيجة التغيرات التي تحدث في ثمن سلعة نفسها. (خطأ). تحدث نتيجة التغيرات في ثمن السلعة الأخرى.

7- إذا كان الطلب على سلعة ما عديم المرونة، فإن المستهلك يخفض من الكمية المشتراة إذا ارتفع ثمن تلك السلعة. (خطأ). تبقى الكمية المشتراة على حلها لا تتأثر بارتفاع السعر.

8- ينخفض الإيراد الكلي عندما ينخفض الثمن في حالة الطلب المرن. (خطأ) عندما يرتفع الثمن

9- معامل مرونة الطلب عديم المرونة يساوي صفر. (صحيح)

10- التخفيضات الموسمية التي تعلنها بعض المحلات التجارية تعني أن الطلب على سلعها مرن. (صحيح)

11- يتغير الإيراد الكلي بتغير الثمن إذا كان الطلب متكافئ المرونة. (خطأ) يبقى الايراد الكلي ثابت.

13- مرونة الطلب على السلعة ذات البدائل أكبر من السلع التي تقل بدائلها .(صحيح)

14- الطلب على الدواء الضروري عديم المرونة. (صحيح)

15- إذا كان منحنى العرض موجب الميل و يقطع محور الكميات نقول أن العرض مرنا (خطأ) نقول أن العرض قليل المرونة.

16- يؤدي الارتفاع في سعر سلعة ما عندما يكون الطلب مرنا، إلى زيادة الإنفاق الكلي للمستهلك. (خطأ) ينخفض الانفاق

17- إذا كانت المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما أكبر من الواحد فإن هذه السلعة تعتبر رديئة. (خطأ). تعتبر السلعة عادية كمالية

18- إذا ارتفعت أو انخفضت، في الوقت نفسه الكميات المطلوبة من سلعتين عندما يتغير سعر إحداهما تكون المرونة التقاطعية للطلب بينهما سالبة. (خطأ) تكون المرونة التقاطعية موجبة.

19- يوضح منحنى انجل الكمية التي يشتريها المستهلك من سلعة ما عند مستوى ثابت من دخله. (خطأ) عند مستويات مختلفة من الدخل

20- إذا أدى ارتفاع ثمن السلعة إلى انخفاض الايراد الكلي فإن ذلك يعني أن الطلب على السلعة مرن (صحيح)

21- يكون الطلب متكافئ المرونة إذا لم يحدث تغير السعر أي تغير في الكمية المطلوبة .(خطأ) تكون استجابة الكمية بنفس التغير الذي حدث في السعر

22- يكون الطلب مرنا إذا كانت نسبة انخفاض السعر أكبر من نسبة زيادة الكمية. (خطأ) نسبة انخفاض السعر أقل من نسبة زيادة الكمية

23- يكون من صالح المنتجين زيادة الانتاج بغرض الزيادة في الايرادات اذا كان الطلب على السلعة مرن تماما. (صحيح)

24- البترول سلعة ضرورية للإنتاج مما يعني أن الطلب عليه مرنا. (خطأ)

الطلب عليه قليل المرونة

25- إذا بقي الانفاق الكلي ثابتا مع تغير السعر يكون منحنى الطلب مرنا. (خطأ)

يكون منحنى الطلب متكافئ المرونة.

تمرين رقم 02:

- ضع خط تحت الاجابة الصحيحة.

1- مرونة التقاطع هي مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما عندما:

أ /يتغير الطلب على سلعة أخرى.

ب/ يتغير عرض السلع الأخرى.

ج/ **يتغير ثمن السلع الأخرى**.

د/ يتغير ذوق المستهلك بالنسبة لسلعة أخرى.

2- إذا صاحب ارتفاع أثمان الكتب الجامعية انخفاض الإيرادات الكلية لمكتبة النور والمعرفة كان معنى ذلك أن الطلب على الكتب الجامعية:

أ / **غير مرن**.

ب/ مرن.

ج/ متكافئ المرونة.

د / لا علاقة لذلك بالمرونة.

3- إذا كانت مرونة الطلب السعرية على سلعة تساوي صفر فإن منحنى الطلب يكون:

أ / عمودياً على المحور الرأسي(محور الأثمان).

ب/ **عمودياً على المحور الأفقي(حور الكميات)**.

ج / يمر بنقط الأصل.

د / لاشيء مما سبق.

4- مرونة الطلب بين سعر البنزين وعدد السيارات المباعة:

أ / مرونة تقاطعية موجبة

ب/ مرونة دخلية موجبة.

ج/ مرونة سعرية سالبة.

د/ **مرونة تقاطعية سالبة**.

هـ/ مرونة دخلية سالبة.

5- مرونة الطلب بين كميات عصير البرتقال وأثمان عصير التفاح:

أ / **مرونة تقاطعية موجبة**.

ب/ مرونة دخلية موجبة.

ج/ مرونة سعرية سالبة.

د/ مرونة تقاطعية سالبة.

هـ/ مرونة دخلية سالبة.

6- أي العبارات التالية صحيحة:

أ / مرونة الطلب السعرية تتراوح بين∞ – و1 –

ب/ **مرونة الطلب السعرية تتراوح بين∞ – و∞ +**

ج/ مرونة الطلب السعرية تت ا روح بين∞ – و صفر.

د/ مرونة الطلب السعرية تتراوح بين 1 – و1 +

7 – تتزايد مرونة الطلب السعرية على سلعة ما:

أ / كلما تزايدت أهمية السلعة.

ب/ كلما زاد عدد البدائل المتاحة لهذه السلعة بالنسبة لدخل الفرد.

ج/ كلما أمكن استخدامها في أكثر من مجال.

د/ **كل ما سبق.**

8- مرونة العرض تساوي الواحد الصحيح إذا كان:

أ/ منحنى العرض خطا موازياً للمحور الرأسي.

ب/ منحنى العرض خطاً موازياً للمحور الأفقي.

ج/ **منحنى العرض خطاً منبثقاً عن نقطة الأصل.**

د/ منحنى العرض خطاً يقطع المحور الرأسي.

9- افترض أن زيادة في أثمان العصائر بنسبة 20% يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة 10% فأي العبارات التالية صحيحة:

أ/ مرونة الطلب السعرية $Ed = -0.5$

ب/ مرونة الطلب السعرية $Ed = -2$

ج/ الطلب مرن.

د/ الطلب غير مرن.

هـ/ **أ ، د.**

و/ ب ،ج.

10- إذا كانت المرونة السعرية للطلب على حضور مباريات كرة القدم (بالقيمة المطلقة) تساوي 0.782 فإن:

أ/ زيادة أثمان التذاكر سوف تخفض الايراد الكلي.

ب/ تغير أثمان التذاكر لا يؤثر في الايراد الكلي.

ج/ **زيادة أثمان التذاكر سوف تزيد الايراد الكلي.**

د/ الطلب مرن.

11- افترض ان مستهلكاً يشتري 50 ألف وحدة من سلعة إذا كان ثمن الوحدة 4 دينار، فإذا كانت المرونة السعرية لهذه السلعة مساوية للواحد الصحيح فإن إجمالي الإنفاق(الإيراد الكلي للبائع من المستهلك) عند ارتفاع الثمن إلى 4.75 دينار يكون:

أ/ **200 ألف دينار.**

ب/ 50 ألف دينار.

ج/ 480 ألف دينار.

د/ 250 ألف دينار.

12- إذا كانت مرونة الطلب الداخلية لسلعة ما مساوية للصفر، دل ذلك على انه عندما ينخفض الدخل فإن الكمية المطلوبة من السلعة

أ/ تزيد.

ب/ تنقص.

ج/ **تبقى دون تغيير**.

د/ كل ما سبق.

13- أي من المرونات التالية تقيس انتقال المنحنى من موضعه إلى موضع أخر.

أ/ مرونة الطلب التقاطعية.

ب/ مرونة الطلب الدخلية.

ج/ مرونة الطلب السعرية.

د/ **الفقرتين أ،ب**

14- إذا كانت المرونة للطلب السعرية على البرتقال تساوي (0.5) وكانت الكمية المطلوبة 500 كيلو غرام فعند انخفاض الثمن بنسبة 10% نتوقع زيادة الكمية المطلوبة إلى

أ/ 502.5 كيلو غرام

ب/ 600 كيلو غرام

ج/ **525 كيلو غرام**

د/ 550 كيلو غرام

15- إذا زادت الكمية التي يشتريها مستهلك من سلعة ما من 100 إلى 120 وحدة، عند زيادة دخله من 50إلى 55 فإن مرونة الطلب الدخلية تساوي:

أ/ 20

ب/ **2**

ج/ 4

د/ 5

16- إذا أدى ارتفاع سعر السلعة (X) إلى زيادة الطلب على السلعة (Y) فإن السلعتين :

أ/ **بديلتان**.

ب/ مكملتان.

ج/ لا علاقة بينهما.

د/ لا شيء مما سبق.

17- إذا نقصت معاً الكميات المشتراة من سلعتين عندما يرتفع إحداهما فالمؤكد أن مرونة الطلب التقاطعية:

أ/ سالبة.

ب/ تساوي صفر.

ج/ **موجبة**.

د/ تساوي واحد.

18- إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من الواحد الصحيح فإن السلعة تكون سلعة:

أ/ ضرورية.

ب/ **كمالية**.

ج/ دنيا.

د/ مستقلة.

19- تدل مرونة الطلب الداخلية السالبة، انه عندما ينخفض الدخل فإن الكمية المشتراة من السلعة سوف:

أ/ **تزيد**.

ب/ تنقص.

ج/ تبقى دون تغيير.

د/ لا شي مما سبق.

20- إذا بقيت الكمية المطلوبة من سلعة ما دون تغيير، بينما تغير ثمنها، فإن معامل المرونة السعرية يكون:

أ/ أكبر من1

ب/ مساوياً1

ج/ أقل من1

د/ **مساوياً صفر**.

21- إذا أدى ارتفاع سعر السلعة X إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من السلعة Y فإن:

أ/ الطلب على السلعة X غير مرن

ب/ السلعتان X ; Y بديلتان

ج/ **السلعتان X ; Y مكملتان**

د/ السلعة X كمالية

22- تقيس مرونة الطلب التقاطعية الاستجابة النسبية في الكمية المطلوبة من سلعة عند تغير:

أ / **سعر سلعة أخرى**

ب/ سعر السلعة موضوع الدراسة

ج/ دخل المستهلك

د/ ذوق المستهلك

23- تعني الاشارة السالبة لمرونة الطلب الدخلية أنه:

أ/ **مع زيادة الدخل يزداد الطلب على السلعة**

ب/ مع زيادة الدخل ينخفض الطلب على السلعة

ج/ مع انخفاض الدخل ينخفض الطلب على السلعة

د/ تغيرات الدخل لا تؤثر في الطلب

24- إذا كان منحنى العرض يأخذ شكل خط مستقيم و يبدأ من نقطة الأصل فان مرونة العرض السعرية

أ/ **تزيد كلما زاد السعر**

ب/ تزيد كلما انخفض السعر

ج/ تنخفض كلما انخفض السعر

25- العوامل المحددة للمرونة السعرية للطلب هي التالية باستثناء

أ / وفرة البدائل

ب/ الفترة الزمنية

ج/ **التقدم التقني**

د/ نسبة ما ينفق من الدخل على السلعة.

الفصل السادس

تطبيقات على التوازن

تتدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب أو منح إعانات للتاثير على السوق ومن خلال التطبيقات على التوازن يمكن أن تعرف على مدى إستجابة السوق لمختلف التغيرات، حيث تتدخل الدولة بعدة آليات للتحكم بالتوازن والأسعار.

نجد من أهم هذه الآليات حالتي فرض الضرائب ومنح الإعانات كمايلي[1]:

1.حالة فرض ضريبة:

تفرض الضرائب غير المباشرة على المشتريات أو المبيعات من السلع والخدمات أو على انتاج هذه السلع و الخدمات و تتخذ أحد الشكلين:

أ / ضرائب نوعية : وهي مبلغ ثابت يفرض على كل وحدة منتجة أو مباعة، حيث فرض ضريبة غير مباشرة على السلعة التي يبيعها مُنتِج معين تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج فيلجأ المنتج إلى تخفيض العرض، أي منحنى العرض ينتقل إلى اليسار ، فكلما زادت مرونة الطلب السعرية تضعف قدرة المنتج على رفع الثمن، حيث أن رفع ثمن السلعة ذات الطلب المرن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الثمن .فكلما كانت السلعة ذات طلب أكثر مرونة تحمل المنتج العبء الأكبر من الضريبة .والعكس يحدث عندما يكون الطلب على السلعة غير مرن، إذ يتمكن المنتج من رفع الثمن ليتحمل المستهلك الجزء الأكبر من العبء الضريبي .وبناء على ما تقدم فإن الملمنتج في حالة السلعة ذات الطلب لا نهائي المرونة يتحمل عبء الضريبة وحده و بالكامل، هذا في حين يتحمل المستهلك كامل العبء عندما يكون الطلب على السلعة عديم المرونة.

[1] – بوجرادة سهيلة، **مطبوعة دروس مدعمة بتمارين وأسئلة نظرية في القتصاد الجزئي، مرجع سابق**، ص ص 78-79.

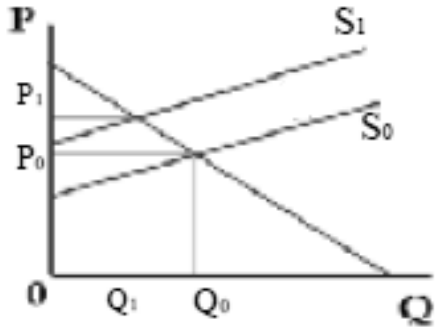

وعندما نوضح ذلك في الرسم نجد أن منحنى الطلب لم يتغير .إذا العامل الذي حدث من العوامل التي تؤدي إلى نقل منحنى العرض .هنا العرض انتقل إلى اليسار بسبب الضريبة لأنها هناك ارتفاع في تكاليف المنتجين وبالتالي نجد أن الكمية التوازنية انخفضت من Q إلى Q_1 والسعر التوازني ارتفع والمستهلك سيدفع p_1 والمنتج لم يستلم p_1 سيستلم في الواقع سعرا أقل من p_1 و p_0 لأنه سيتحمل جزء من العبئ الضريبي لأنه لو استلم p_0 فما تحمل أي عبئ ضريبي لكن نجد السعر الذي ينزل من نقطة التوازن الجديدة إلى Q_1 أي تقاطع هذا العمود مع منحنى العرض الأصلي الذي هو S_0 هو فعلاً محدد للسعر الذي سيستلمه المنتج وبالتالي في مثل هذه الحالة من الواضح أن المستهلك تحمل العبء الضريبي الأكبر، إذ لم يتحمل عبء ضريبي كامل لكنه تحمل الجزء الأكبر.

ففرض الضريبة تؤدي الى انتقال منحنى العرض إلى أعلى أو إلى اليسار.

إن المقدار ما يتحمله البائع و المشتري من الضريبة يتحدد وفقا للصيغة التالية:

مقدار ما يتحمله البائع من الضريبة / مقدار ما يتحمله المستهلك من الضريبة = مرونة الطلب/ مرونة العرض.

جبريا يمكن حساب كل من السعر و الكمية التوازنية بعد فرض الضريبة كما يلي:

ليكن النموذج الخطي البسيط في سوق سلعة ما كالتالي:

$$Q_D = a - bP$$
$$Q_S = c + dP$$

$$Q_D = Q_S \Leftrightarrow a - bP = c + dP$$
$$P_e = \frac{a-c}{b+d}$$

وبالتعويض التعويض نجد الكمية التوازنية Q_e كالتالي:

$$Q_e = \frac{ad+bc}{b+d}$$

- بعد فرض ضريبة نوعية (t) يصبح النموذج كالتالي:

$$Q_D = a - bP$$
$$Q_{S'} = c + d(P-t)$$

شرط التوازن الجديد $Q_D = Q_{S'}$

$$Q_D = Q_{S'} \Leftrightarrow a - bP = c + d(P-t)$$
$$P_{e'} = \frac{a-c}{b+d} + \frac{dt}{b+d}$$

بتعويض السعر التوازني الجديد $P_{e'}$ نجد الكمية التوازنية الجديدة $Q_{e'}$

$$Q_{e'} \frac{ad+bc}{b+d} - \frac{bdt}{b+d}$$

فرض الضريبة النوعية t أدت إلى إرتفاع السعر التوازني بمقدار $\frac{dt}{b+d}$

فرض الضريبة النوعية t أدت إلى انخفاض الكمية التوازنية بمقدار $\frac{bdt}{b+d}$ والشكل يوضح هذا

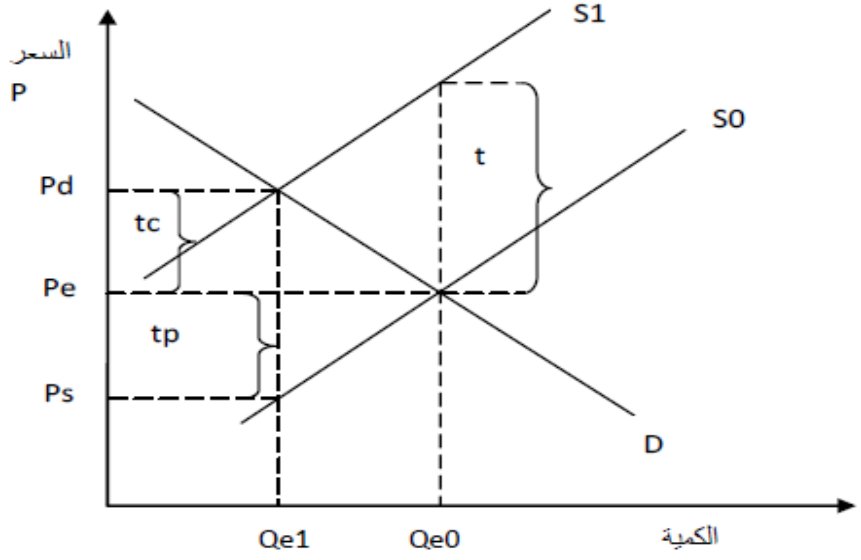

تتوقف حصيلة الضريبة على معدل الضريبة t والكمية المباعة من السلعة حيث:

$$T = t \cdot Qe$$

بعد التعويض في النموذج السابق نجد

$$T = \frac{ad + bc}{b + d}t - \frac{bdt^2}{b + d}$$

ولكي تقوم الحكومة بتعطيم الضريبة يجب توفر الشرطين التاليين :

الشرط الأول:

$$\frac{\delta T}{\delta t} = 0 \Leftrightarrow \frac{ad + bc}{b + d} - 2\frac{bdt}{b + d} = 0 \Rightarrow t = \frac{ab + bc}{2bd}$$

ويسمى t بمعدل الضريبة الأمثل إذا تحقق الشرط الثاني و هو أن المشتق الثاني يجب أن يكون أصغر من الصفر

الشرط الثاني:

$$\frac{\delta^2 T}{\delta t^2} = -\frac{2bd}{b + d} \prec 0$$

ب/ضرائب قيمية: في هذه الحالة تكون الضريبة عبارة عن نسبة مؤوية من سعر السلعة تفرض على كل وحدة منتجة (مباعة)، لنفرض أن r النسبة المئوية للضريبة القيمية مفروضة على وحدة منتجة مباعة فإن دالة الطلب تبقى على حالها بينما دالة العرض تتغير وفق النموذج التالي :

$$Q_S = c + dP_r = c + dP(1 - r)$$

بتطبيق شرط التوازن بين كمية العرض والطلب نجد السعر التوازني P_e:

$$Q_D = Q_{S'} \Leftrightarrow a - bP = c + dP(1 - r) \Rightarrow P_{e'} = \frac{a - c}{d + b - dr}$$

ومنه الكمية التوازنية Q_e :

$$Q_{e'} = \frac{ad - adr + bc}{d + b - dr}$$

2 – حالة منح إعانة:

تلجأ الحكومة إلى مثل هذه الآلية في حالة الحاجة إلى تحقيق زيادة في الكمية المعروضة من خلال مساعدة المنتجين بمنحهم إعانات أو تسهيلات إقراضية أو ضريبة ..إلخ وبالتالي يمكن إعتبارها بمثابة ضريبة سالبة تضاف إلى السعر بدلا من أن تطرح منه ويمكن توضيح تأثيرها على التوازن من خلال الشكل التالي:

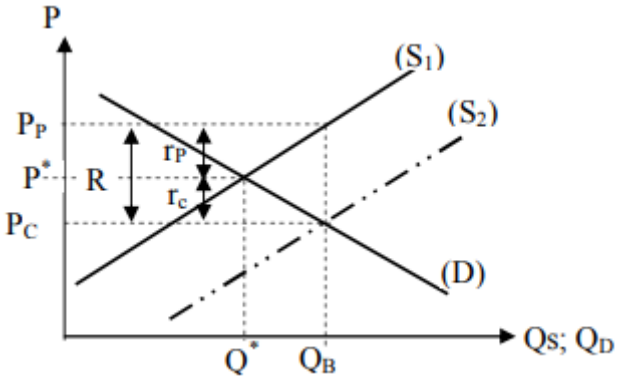

أما عن توزيع الإعانة بين المنتج و المستهلك، أيهما يستفيد أكثر فيعتمد على مرونة الطلب السعرية، فكلما كانت المرونة أكبر كلما استفاد المنتج أكثر من الإعانة ، وكلما انخفضت المرونة استفاد المستهلك أكثر. وعلى ذلك نجد أن المستهلك في حالة الطلب عديم المرونة يستفيد وحده من الإعانة إذ ينخفض ثمن السلعة بمقدار الإعانة كاملا . أما في حالة الطلب لا نهائي المرونة فالمنتج هو المستفيد من الإعانة ولن يكون هناك أي انخفاض في ثمن السلعة.

يمكن تحديد مقدار الإعانة من خلال المعادلة التالية:

مقدار ما يحصل عليه المستهلك من الاعانة / مقدار ما يحصل عليه البائع من الاعانة = مرونة العرض/مرونة الطلب

جبريا يمكن حساب السعر و الكمية التوازنية بعد الإعانة كما يلي:

$$Q_D = a - bP$$
$$Q_{S'} = c + d(P + r)$$

شرط التوازن الجديد: $Q_D = Q_{S'}$

$$Q_D = Q_{S'} \Leftrightarrow a - bP = c + d(P + r)$$
$$P_{e'} = \frac{a-c}{b+d} - \frac{dr}{b+d}$$

بالتعويض نجد الكمية التوازنية

$$Q_{e'} \frac{ad + bc}{b+d} + \frac{bdr}{b+d}$$

من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- منح الإعانة r من طرف الحكومة أدى إلى إنخفاض السعر التوازني بمقدار $\frac{dt}{b+d}$
- منح الإعانة r من طرف الحكومة أدى إلى إرتفاع الكمية التوازنية بمقدار $\frac{bdt}{b+d}$

إن تقديم إعانة يؤدي إلى ظهور سعرين ، سعر الشاري P_b يتحدد من منحنى الطلب وسعر البائع P_S يتحدد من منحنى العرض، أما مقدار استفادة كل من المنتج و المستهلك من الإعانة فيتوقف على مرونة الطلبو مرونة العرض.

من الشكل لدينا:

$r = Ps - Pb$ (مقدار الإعانة)

مقدار استفادة المنتج من الإعانة : $Ps - Pe$

مقدار استفادة المستهلك من الاعانة: $Pe - Ps$

3- آلية التسعير : تعني تدخل الدولة في السوق بطريقة مباشرة تهدف للتأثير على حجم العرض أو الطلب لحماية المستهلكين أو المنتجين عن طريق التسعير الجبري الذي يأخذ إحدى الصورتين التاليتين[1]:

[1] - طويطي مصطفى، **محاضرات ودروس في الاقتصاد الجزئي،مرجع سابق**، ص 42.

أ– تحديد أدنى سعر ممكن: تلجأ الحكومة أو الجهة المكلفة بمراقبة الأسعار في بعض الحالات بتحديد سعر أقل من سعر التوازن لبعض السلع والخدمات خاصة ذات الاستهلاك الواسع لتكون في متناول جميع المستهلكين ومن أمثلة هذا التدخل سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور عند إنخفاض القدرة الشرائية، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الكمية المطلوبة على حساب الكمية المعروضة بمقدار معين يسمى فائض في الطلب يمثل الفرق بين الكميتين عند هذا السعر ($\Delta Q = QD - QS$) ، كما يمكن توضيح هذا الفائض من خلال الشكل التالي:

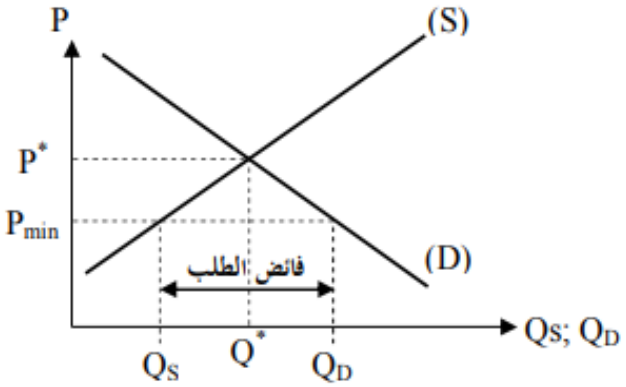

ب– تحديد أعلى سعر ممكن (تسقيف الأسعار) : في هذه الحالة تقوم الحكومة من خلال الوزارة الوصية بتحديد سعر أعلى من سعر التوازن تهدف لتحفيز إنتاج بعض السلع الضرورية وذلك قصد زيادة الكمية المعروضة على حساب الكمية ($\Delta Q= QS-QD$) والشكل في الأسفل يوضح هذا الفائض بفارق يسمى فائض العرض.

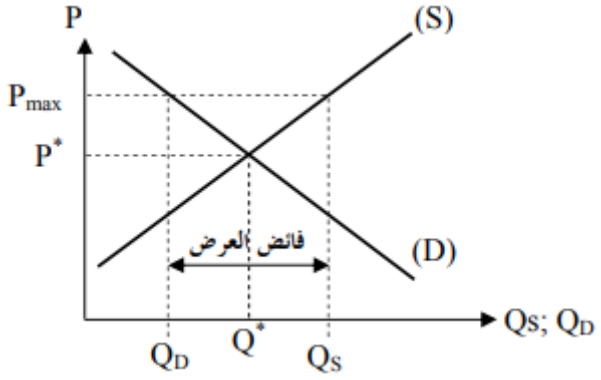

4.فائض المنتج وفائض المستهلك:

يعرف فائض المستهلك على أنه الفرق بين الأسعار المرغوبة و التي يكون المستهلك قادر على دفعها و السعر الفعلي المدفوع في حالة الطلب و العرض خطيان يحسب فائض المستهلك و الذي نرمز له بالرمز CS بالعلاقة التالية:

يعبر فائض المستهلك عن المساحة المحصورة ببين دالة الطلب والسعر التوازني ويكن حسابها بيانيان بمساحة المثلث " ABC"

فائض المستهلك = مساحة المثلث (ABC)

$$CS = \frac{CA\ CB}{2}$$

أما المنتج فيقوم بإنتاج السلع بأسعار بأقل من السعر الذي تباع به السلعة بمعنى أنه تتفاعل قوى العرض و الطلب بتحديد سعر البيع يكون أكبر بكثير من سعر الانتاج أي أن فائض المستهلك يتمثل في إيراداته و يتمثل في مساحة المثلث EBC

فائض المنتج = مساحة المثلث EBC

$$SP = \frac{EC\ CB}{2}$$

يمكن تمثيل ماسبق بيانيا كمايلي :

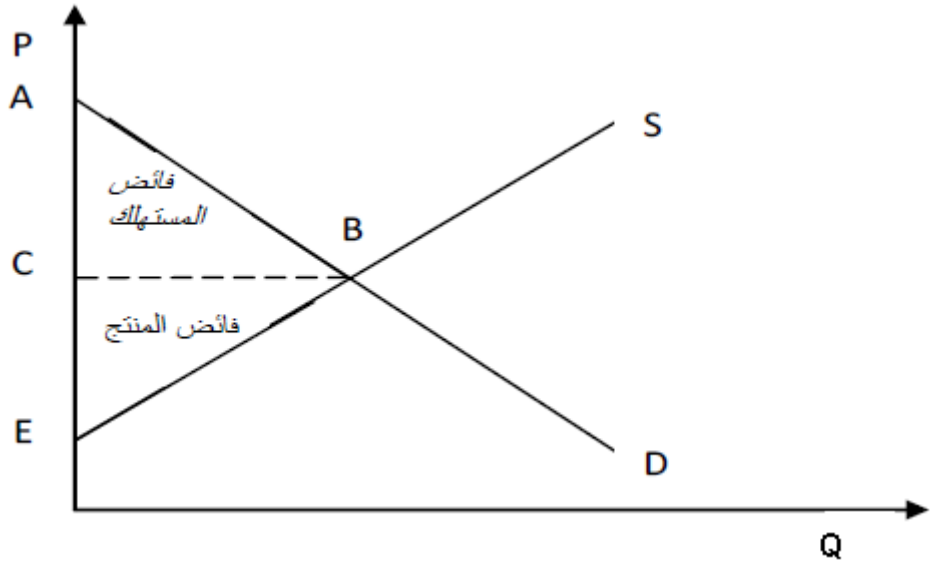

عندما تكوف دالة الطلب ليست خطية فيتم حساب فائض المستهلك بالإعتماد على التكامل على النحو التالي:

$$CS = \int_{0}^{Qe} f(Qd) - \mathrm{Pe} * \mathrm{Qe}$$

وأيضا عندما تكوف دالة الطلب ليست خطية يتم حساب فائض المنتج بالإعتماد على التكامل على النحو التالي:

$$PS = \mathrm{Pe} * \mathrm{Qe} - \int_{0}^{Qe} f(Qs)$$

تطبيقات الفصل:

تمرين رقم (01):

- لتكن دالتي الطلب و العرض الفرديتين على السلعة X كالتالي:

$$Q_{dx} = 15 - 2P_X \ldots\ldots\ldots Q_{SX} = 20P_X$$

إذا علمت أن السوق يضم 1000 مستهلك و 50 عارضا؛

1. أوجد دالتي الطلب و العرض السوقيين ؛
2. أوجد سعر و كمية التوازن؛
3. تفرض الدولة ضريبة نوعية بمقدار 1.5 دج عن كل وحدة مباعة ، أوجد قيم التوازن بعد فرض الضريبة؛
4. تقدم الدولة إعانة بمقدار 1.5 دج عن كل وحدة مباعة، أوجد قيم التوازن الجديدة بعد منح الإعانة؛
5. ما هي التكلفة التي تتحملها الدولة جراء تقديم هذه الإعانة.

الحل:

1. دالة الطلب السوقي:

$$Q_{DX} = 1000.Q_{dX}$$
$$\Rightarrow Q_{DX} = 1000(15 - 2P_X) = 15000 - 2000P_X$$

دالة العرض السوقي : $Q_{SX} = 50.Q_{sX} = 50.(20P_x) = 1000\,P_X$

2. تحديد سعر و كمية التوازن

$$Q_{DX} = Q_{SX}$$
$$\Rightarrow 15000 - 2000P = 1000P$$
$$\Rightarrow P_0 = 5 \ldots\ldots\ldots Q_0 = 5000$$

3. إيجاد التوازن الجديد بعد الضريبة : دالة العرض الجديدة بعد الضريبة هي

$$Q_{1S} = 1000(P_1 - t) = 1000(P_1 - 1.5)$$
$$Q_{1X} = Q_{DX} \Leftrightarrow 1000P_1 - 1500 = 15000 - 2000P_1$$
$$\Rightarrow P_1 = 5.5 \ldots\ldots\ldots\ldots Q_1 = 4000$$

4. إيجاد التوازن الجديد بعد الإعانة : دالة العرض الجديدة بعد الإعانة هي:

$$Q_{2X} = 1000(P_2 + S) = 1000(P_2 + 1.5)$$
$$Q_{2X} = Q_{DX} \Leftrightarrow 1000P_2 + 1500 = 15000 - 2000P_2$$
$$\Rightarrow P_2 = 4.5 \ldots\ldots\ldots\ldots Q_2 = 6000$$

5.التكلفة التي تتحملها الدولة من جراء تقديم هذه الإعانة:

$$S = Q_2.s$$
$$\Rightarrow S = 6000\,(1.5) = 9000$$

تمرين رقم (02):

إذا كانت $P = 10 - Q_D \ldots\ldots P = Q_S - 4$

1. أوجد سعر و كمية التوازن؛
2. للضغط على الاستهلاك الكلي و زيادة مستوى الإيرادات الضريبية تقرر فرض ضريبة نوعية بمقدا 1 دج عن كل وحدة مباعة ، أوجد قيم التوازن الجديدة، و حدد سعر المستهلك و سعر البائع، و كذا نصيب كل منهما من الضريبة؛
3. دعما للقدرة الشرائية للمستهلكين تقرر منح إعانة بـ 1 دج لكل وحدة مباعة، أوجد قيم التوازن الجديدة، و حدد سعر المستهلك و سعر البائع ، و كذا نصيب كل منهما من الإعانة.

الحل:

لدينا:

$P = 10 - Q_D \ldots\ldots P = Q_S - 4$ و منه $Q_D = 10 - P \ldots\ldots\ldots\ldots Q_S = P + 4$

1. تحديد سعر و كمية التوازن :

$$Q_D = Q_S \Leftrightarrow 10 - P = P + 4$$
$$\Rightarrow P_0 = 3 \ldots\ldots\ldots\ldots Q_0 = 7$$

2. إيجاد قيم التوازن بعد الضريبة

دالة العرض الجديدة $Q_{S1} = (P - t) + 4 = P - 1 + 4$

$\Rightarrow Q_{S1} = P + 3$

التوازن الجديد هو $Q_{S1} = Q_D \Rightarrow P + 3 = 10 - p$

$\Rightarrow P_1 = 3.5 \ldots\ldots Q_1 = 6.5$

السعر الذي يدفعه المستهلك هو $P_B = 10 - Q = 10 - 6.5 = 3.5$

السعر الذي يدفعه البائع هو $P_S = Q - 4 = 605 - 4 = 2.5$

نصيب المستهلك من الضريبة $t_D = P_B - P_0 = 3.5 - 3 = 0.5$

نصيب البائع من الضريبة $t_S = P_0 - P_S = 3 - 2.5 = 05$

3. إيجاد التوازن بعد الإعانة S =1

دالة العرض الجديدة $Q_{S2} = (P + S) + 4 = P + 1 + 4$

$\Rightarrow Q_{S2} = P + 5$

التوازن الجديد يتحقق عندما

$Q_{S2} = Q_D \Rightarrow P + 5 = 10 - P$

$\Rightarrow P_2 = 2.5 \ldots\ldots Q_2 = 7.5$

السعر المستهلك بعد الإعانة هو : $P_B = 10 - Q_2 = 10 - 7.5 = 2.5$

سعر البائع بعد الإعانة هو : $P_S = Q_2 - 4 = 7.5 - 4 = 3.5$

نصيب المستهلك من الإعانة هو $S_D = P_0 - P_B = 3 - 2.5 = 0.5$

نصيب المستهلك من الإعانة هو $S_S = P_S - P_0 = 3.5 - 3 = 2.5$

تمرين رقم (03) :

– قدرت مصلحة المبيعات أن يصل الطلب الفردي على منتوج X إلى 27 وحدة إذا كان سعر الوحدة 8000 دج، و يصل الطلب الفردي عليها إلى 39 وحدة إذا كان سعر الوحدة هو 4000 دج. إلا أن تنبؤات نفس المصلحة تتوقع أنه عند السعر 5000 للوحدة يمكن للمؤسسة أن تبيع 21000 وحدة، في حين يمكن أن تبيع 57000 وحدة إذا رفعت سعر الوحدة ب 3000دج، إذا علمت أن المجتمع الاستهلاكي لهذه السلعة هو 1000 مستهلك .

1. أوجد الصيغة الرياضية لدالتي العرض و الطلب السوقيين؛

2. تفرض الدولة ضريبة بمقدار t عن كل وحدة مباعة، أوجد مقدار t الذي يعظم حصيلة إيرادات الدولة من هذه الضريبة ، و ما هو حجم هذه الإيرادات

حل التمرين:

جدول الطلب الفردي

P	8000	4000
Q	27	39

نفترض أن دالة الطلب خطية و تأخذ الشكل التالي : $Q_d = a - bP$ و بالتالي :

$$\begin{cases} 27 = a - 8000b \\ 39 = a - 4000b \end{cases}$$

بحل جملة المعادلات هذه نجد a =51 و b =0.003

و دالة الطلب الفردية هي $Q_d = 51 - 0.003\,p$

بما أن في السوق 1000 مستهلك فإن دالة الطلب السوقي هي :

$$Q_D = 1000\,.Q_d = 51000 - 3P$$

جدول العرض

P	5000	8000
Q	21000	57000

نفترض أن دالة العرض خطية و تأخذ الشكل التالي $Q_S = a + bP$

$$\begin{cases} 21000 = a + 5000P \\ 57000 = a + 8000P \end{cases}$$

بحل جملة المعادلات نجد a =-39000 و b =12

$$Q_S = -39000 + 12P$$

4. إيجاد التوازن قبل الضريبة

$$Q_D = Q_S \Rightarrow 51000 - 3P = -39000 + 12P$$
$$\Rightarrow P_0 = 6000 \ldots\ldots\ldots Q_0 = 33000$$

إيجاد التوازن بعد الضريبة

دالة العرض الجديدة $Q_S = -39000 + 12(P - t)$

$$Q_D = Q_S \Rightarrow 51000 - 3P = -39000 + 12(P - t)$$

$$P_1 = 6000 + 0.8t \ldots\ldots\ldots Q_1 = 33000 - 2.4t$$

الحصيلة الضريبية هي : $T = t.Q_1$

$$T = t(33000 - 2.4t) = 33000\,t - 2.4t^2$$

تكون الإيرادات الضريبية عظمى إذا كان مشتق دالتها مساوٍ للصفر أي $T' = 0$

$$T' = 0 \Rightarrow 33000 - 4.8t = 0$$

$$\Rightarrow t = 6875$$

$$Q_1 = 33000 - 2.4(6875) = 16500$$

و قيمة الحصيلة الضريبية هي

$$T = 6875.16500$$

$$= 113437500$$

الفصل السابع

نظرية سلوك المستهلك (المنفعة)

تعد مشكلة الندرة العقبة الأساسية للمستهلك، ولذلك فإن المستهلك مجبر على اتخاذ قرارات استهلاكية، فالإشكالية تكمن في إيجاد الأساس الذي يمكن الإعتماد عليه من أجل اتخاذ القرارات أو الإختيارات الإستهلاكية السليمة، حيث تمكننا نظرية المستهلك من تحليل سلوك المستهلك بغرض البحث عن تعظيم منفعته، جراء استهلاكه للسلع و الخدمات باستعمال دخله المحدود .فنظرية المستهلك تهدف إلى تحديد توازن المستهلك أي السلوك الأمثل للمستهلك و المتمثل في إحدى الحالتين التاليتين:

- تحقيق المستهلك لأقصى إشباع) منفعة (ممكن باستعمال كامل دخله المتاح.
- تحقيق قدر محدد من الإشباع أو المنفعة بإنفاق أقل مقدار ممكن من الدخل.

1.نظرية المنفعة:

ظهرت فكرة المنفعة كأساس فني لتحليل سلوك المستهلك في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث قام بعض لاقتصاديين بتحليل سلوك المستهلك اعتدادا على فكرة أن الإنسان يسعى دائما إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة. وأول من جاء بنظرية المنفعة الانجليزي وليام ستانلي جيفنز 1871،حيث عرف المنفعة بأنها قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الاشباع وسعادة الفرد وهي المجموع الكلي للاشباعات المختلفة التي يحصل عليها، ويستهدف

النشاط الاقتصادي في الواقع إلى إشباع الحاجات الإنسانية والحاجة بالمعنى الاقتصادي هي تعبير عن الرغبة ، حيث تولد الرغبة الشعور بالحاجة

للحصول على السلع والخدمات المرغوبة لإشباع حاجيات المستهلك، وهنا تكتسب السلع والخدمات صفة المنفعة بالمعنى الاقتصادي وللمنفعة عدة مميزات أهمها[1]:

– المنفعة هي عبارة عن علاقة بين السلعة والمستهلك ،إذ هي ذات طابع ذاتي لأنها تلد باستيقاظ رغبة شخصية وتزول بزوالها؛

– المنفعة الاقتصادية لسلعة ما تتوقف من جهة على كمية هذه السلعة ومن جهة أخرى على شدة الحاجة المطلوب إشباعها؛

– المنفعة مرتبطة بالطابع الاقتصادي للسلع والخدمات ذلك أن الطابع الذي يجعل من سلعة ما محلا للتبادل من قيمتها الاستعمالية أي من خلال منفعتها.

كما يمكن قياس المنفعة أو كمية الإشباع التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه السلع بوحدات تسمى المنفعة، حيث تقوم نظرية المنفعة القياسية على عدة افتراضات وذلك من أجل تحليل سلوك المستهلك ،وتتمثل فيما يلي:

– **افتراض العقلانية:** ويقصدبها الرشادة في الاستهلاك ،أي الاستناد على التفكير المنطقي وتحديد الأهداف من أجل الوصول إلى حل أمثل باختيار الطريقة الصحيحة لذلك.

– **افتراض تعظيم المنفعة وتدنية الدخل** : فالمستهلك يسعى إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن في حدود دخله.

[1] - زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، **الاقتصاد الجزئي– أسلوب رياضي–**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010،ص 14.

– **افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة:**إذا ارتفع دخل المستهلك بنسبة تعادل أو تفوق مقدار ارتفاع سعر سلعة ما ،فإن تحليل طلب المستهلك (العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة) مرتبط بالدخل كذلك ،لذا يصبح اللجوء إلى فرضية بقاء العوامل ثابتة ضروريا من أجل تحليل سلوك المستهلك.

– **مبدأ المقارنة:**فالمستهلك يقوم بترتيب تفضيلاته على أساس مقارنة السلعة الأولى مع السلعة الثانية والثانية مع الثالثة.... إلخ ،من أجل إيجاد تركيبة تحقق منفعة أكثر.

– **مبدأ التجزئة** :للمستهلك العديد من السلع والخدمات ،وهذه السلع قابلة للتجزئة كما أن أيضا منافعها قابلة للتجزئة.

– **مبدأ التعدي:** من خلال مقارنة السلع فيما بينها، يمكن مقارنة كذلك التركيبات فيما بينها (استنتاج أن التركيبة الأولى للسلع تمنح منفعة أكبر من التركيبة الثانية أو العكس).

2. المنفعة الكلية:

يمكن تعريف المنفعة الكلية بأنها مقدار الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك عند استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة، أو هي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لكميه معينه من سلعة ما في فتره زمنيه معينه، والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص إلى إن تبلغ حدها الأقصى بعدها تبدأ بالتناقص المطلق، ويمكننا أن نين تغير المنحنى الكلية من خلال المنحنى الموالي:

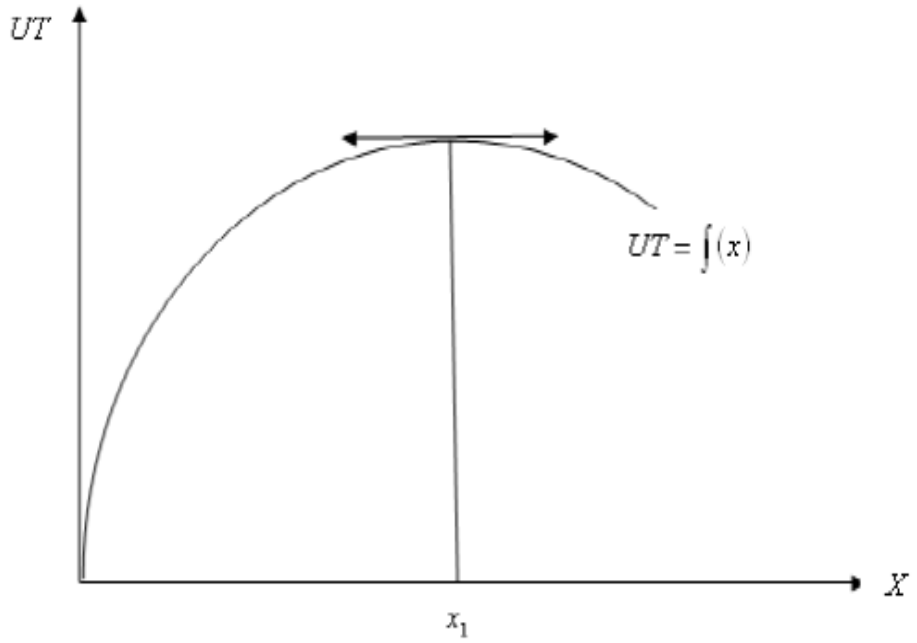

من خلال هذا المنحنى نتبين سلوك المنفعة الكلية والذي من خلاله يمكن ملاحظة أن المنفعة الكلية تتزايد مع تزايد الكميه المستهلكة إلى أن يصل إلى نقطة التي تحقق الإشباع الكامل وما بعد النقطة تبدأ المنفعة بالانخفاض مع العلم أن الزيادة في المنفعة الكلية قبل الوصول إلى النقطة الإشباع بدأت تزداد بمعدل متناقص.

3. المنفعة الحدية:

هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلع أو هي : مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم عن استهلاك وحدة إضافيه من السلعة وان النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك تفترض ان المنفعة الحدية تكون متناقصة وهناك ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية و ترتبط المنفعة الحدية بالمنفعة الكلية ارتباطا وثيقا، ويعطى قانون المنفعة الحدية كمايلي:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية للسلعة}}{\text{التغير في الكمية المستهلكة من السلعة}}$$

وتعطى المنفعة الحدية بصيغتها الرياضية بالشكل التالي:

$$UMx = \frac{\Delta TUX}{\Delta QX}$$

حيث :

UMx تمثل المنفعة الحدية للسلعة X.

ΔTUX تمثل المنفعة الكلية للسلعة X.

ΔQX تمثل التغير في كمية السلعة المستهلكة X.

وتعتبر المنفعة الحدية مقياس لمقدار التغير في المنفعة الكلية، وعندما تكون المنفعة الحدية متناقصة و موجبة فأن المنفعة الكلية تتزايد بمعدل متزايد، و هذا يعني أن كل وحدة يتم استهلاكها من السلعة تؤدي الى ارتفاع المنفعة الكلية بمقدار أكبر عن المستوى السابق و يمكن بيان تناقص المنفعة الحدية من خلال الشكل التالي:

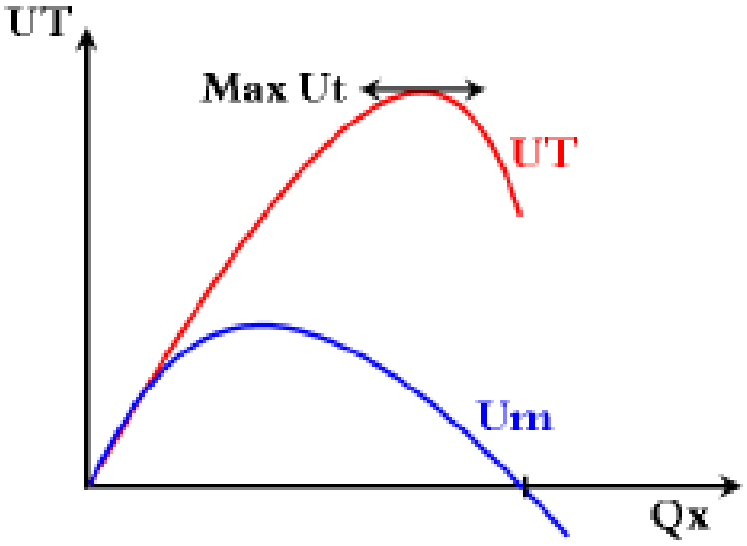

من خلال المنحنى السابق نتبين العلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، فعندما تكون المنفعة الكلية عظمى تكون الحدية معدومة، كما نلاحظ تناقص المنفعة الحدية للسلع Qx كلما أستهلكت وحدات إضافية حتى تنعدم عند مستوى الإشباع الكامل وتسمى هذه الظاهرة بقانون تناقص المنفعة الحدية للاقتصادي، ويعتبر قانون تناقص المنفعة الحدية ذا أهمية بالغة في تفسير سلوك المستهلك، ومضمونه أنه إذا زاد استهلاك شخص بوحدات متتالية متعادلة (كما ونوعا) من سلعة ما فإن المنفعة الحدية (مستوى الإشباع الإضافي)، التي يحصل عليها هذا الشخص لابد وأن تبدأ في التناقص بعد حد معين من استهلاك السلعة، وان تناقص المنفعة الحدية هو الذي يضمن وصول المستهلك إلى حالة التشبع، وقد يحدث أحيانا أن تسبق مرحلة تناقص المنفعة الحدية مرحلة تتزايد من خلالها المنفعة الحدية مع زيادة الاستهلاك، ويرجع سبب هذ الحالة إلى رغبة وشغف المستهلك في الحصول على المزيد من السلعة، لذا نرى أن أهم الشروط الواجب توفرها لانطباق قانون تناقص لمنفعة الحدية أن يكون المستهلك قد بل في استهلاكه من السلعة الحد المناسب بحيث يبدأ بعدها سريان قانون تناقص المنفعة الحدية

4. فائض المستهلك:

هو الفرق بين أقصى ما يمكن أن يدفعه المستهلك من وحدات نقدية حتى لا يحرم من السلعة وبين القيمة المدفوعة فعلا ثمنا لهذه السلعة، مع العلم أن فائض المستهلك يتأثر بالأسعار، فزيادتها تؤدي إلى تقليله والعكس صحيح، ويتم اشتقاقه بيانيا كما في الشكل الموالي:

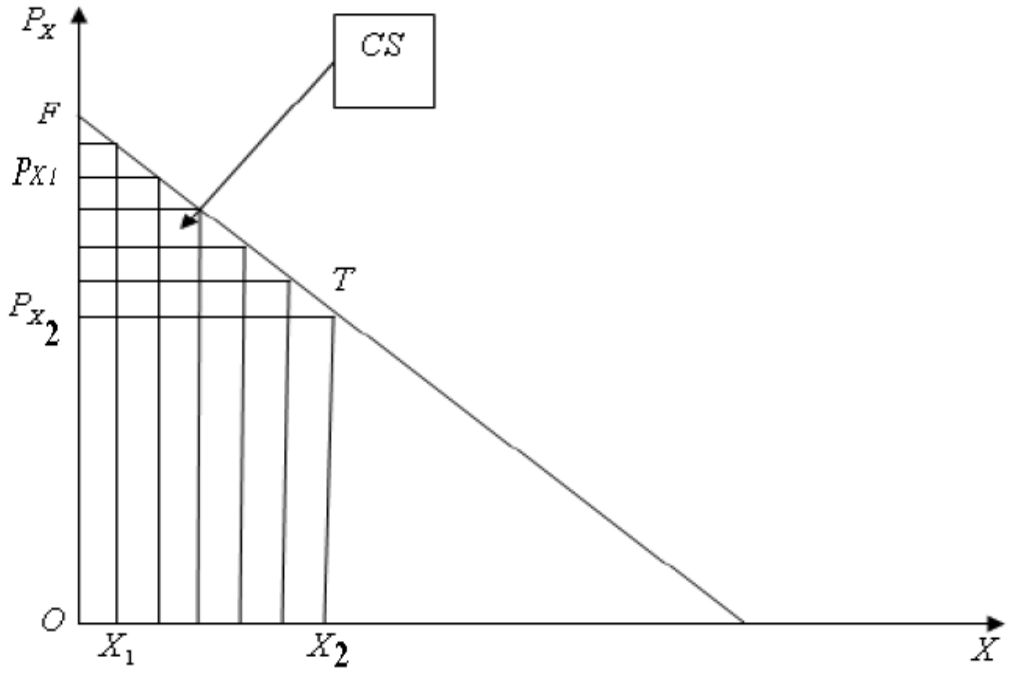

ويحسب فائض المستهلك (CS) كمايلي:

$CS = OFTX_2 - PX_2TX_2O$

كما يتأثر فائض المستهلك بعاملين أساسيين هما:

– **التغير في سعر التوازن** : يتأثر فائض المستهلك بالأسعار السائدة في السوق، فزيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى تقليله في حين انخفاضها تؤدي إلى زيادته، وبالتالي توجد علاقة عكسية بين الاثنين.

– **التغير في تقدير المستهلك للسلعة**: إذا تغير تقدير المستهلك للسلعة فان فائض المستهلك سيتغير تبعا لذلك، فانخفاض المبلغ الذي يكون المستهلك مستعدا لدفعه سعر الطلب بسبب انخفاض منفعة السلعة بالنسبة له سيؤدي إلى انخفاض الفائض المتوقع من شرائها، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والعكس صحيح.

5. توازن المستهلك:

تهدف دراسة توازن المستهلك إلى تعيين الكميات التي يشتريها المستهلك من السلع المختلفة بحيث يكون المستهلك راضيا عن الكميات التي يشتريها إذا ما نجحت هذه السلع في تحقيق أقصى إشباع ممكن، ويقصد به ترشيد الإنفاق من أجل الحصول على أقصى منفعة كلية ممكنة في حدود الدخل المحدود، مما يفرض عليه المفاضلة بين السلع والخدمات لتحقيق هذه المنفعة بغية التوصل إلى ما يراه مناسب وموافق لما ينفقه للتوصل إلى منفعة يراها مساوية لما أنفقه، إلا أنه من أجل التبسيط والوصول إلى نتائج محددة نفترض أيضا أن للنقود منفعة حدية وهى عبارة عن منفعة الوحدة الأخيرة من النقود التي يمتلكها الأفراد .حيث أنه كلما زاد الدخل الذي يحصل عليه الفرد كلما قلت المنفعة الحدية للنقود، أي أن قانون تناقص المنفعة الحدية ينطبق أيضا على النقود، ويمكن أن نميز توازن المستهلك بالنسبة لحالة شراء سلعة واحدة أو التوازن بالنسبة لحالة شراء مجموعة من السلع.

أ/ توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة:

يتوقف الاختيار بين سلعة وأخرى على ذلك المبلغ الذي سيدفع في سبيل الحصول عليها والذي يمثل تضحية المستهلك بعدم شراء سلعة أخرى لذلك عندما يقوم المستهلك بشراء سلعة معينة يقارن بين الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها من شراء كمية معينة من السلعة ،وكلما كان الإشباع مقوما بالنقود يفوق السعر المدفوع (التضحية) فمن صالح المستهلك اتخاذ قرار الشراء.أي من صالح المستهلك أن يشتري السلعة طالما أن المنفعة الحدية للسلعة تفوق السعر المدفوع (تزايد المنفعة الكلية) وسوف يحقق المستهلك أقصى إشباع، ويتوقف عن شراء السلعة عندما تصبح المنفعة الحدية المقومة بالنقود معادلة للسعر.

$$UMx/\mathrm{Px} = \lambda$$

ب/ توازن المستهلك في حالة شراء أكثر من سلعة:

بما أن دخل المستهلك محدد، فلا بد أن يرتب احتياجاته من السلع وفق أهميتها، فيتم ترتيب السلع التي يقوم باستهلاكها لإشباع حاجاته وفق المنفعة الحدية، والمستهلك في هذه الحالة لا يقارن بين سلعة وأخرى ولكنه يقارن بين تقليل استهلاكه لسلعة ما مقابل الحصول على المزيد من سلعة أخرى.

$$UMx/\mathrm{Px} = UMy/\mathrm{Py} = UMC/\mathrm{PC} = \ldots\ldots\ldots\ldots UMz/\mathrm{Pz} = UMR$$

أما في حالة عدم معرفة قيمة UMR فإنه يتم تعويضه بشرط الإنفاق الذي يعبر عن المساواة بين الدخل المخصص للاستهلاك و مجموع الإنفاق، حيث يجب تحقق الشرطين التاليين:

- **الشرط الأول** هو: $UMx/\mathrm{Px} = UMy/\mathrm{Py} = UMC/\mathrm{PC} = \ldots\ldots\ldots UMz\mathrm{Pz}$
- **الشرط الثاني** هو: $R = xPx + yPy + \ldots\ldots + zPz$

ويمكن استعمال طريقة لاغرانج (LGRANGE) لإيجاد توازن المستهلك كمايلي:

تهدف طريقة مضاعف لاغرانج إلى تعظيم المنفعة للمستهلك اعتمادا على دخله المحدود وبالتالي يمكن كتابة على النحو الآتي:

$$L = F(x.y) + \lambda\,(R - Xp_x - Yp_y)$$

ثم نقوم بتعظيم دالة المنفعة، ويتحقق الشرط بإعدام المشتقات الجزئية كما يلي:

$$\frac{dL}{dx} = 0 \Rightarrow \delta f(\mathrm{xy})/\delta \mathrm{X} - \lambda\, \mathrm{PX} = 0 \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\frac{dL}{dY} = 0 \Rightarrow \delta f(\mathrm{xy})/\delta \mathrm{Y} - \lambda\, \mathrm{PY} = 0 \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\frac{dL}{d\lambda} = 0 \Rightarrow \delta f(\mathrm{xy})/\delta\, \lambda\, - \mathrm{R\text{-}Xp_x} - \mathrm{Yp_y} = 0 \ldots\ldots\ldots(3)$$

بإيجاد قيمة x بدلالة y أو العكس من المعادلتين الأولتين ثم بالتعويض في المعادلة الأخيرة أو الثالثة نجد كمية السلعتين y وx التي تعظم قيمة المنفعة.

وقد وجهت عدة انتقادات لطريقة المنفعة المقاسة أهمها:

- لا يوجد مبرر نظري أو واقعي لقياس المنفعة عدديا أو كميا من طرف المستهلك كون المنفعة أو الإشباع ظاهرة بسيكولوجية يختلف قياسه من شخص لآخر تبعا للأذواق و عدة محددات أخرى.

- فرضية تناقص المنفعة الحدية غير مقبولة عمليا مع جميع السلع فهي تنطبق خاصة مع السلع الغذائية.

6- اشتقاق منحنى الطلب:يرجع سبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة إلى زيادة الاستهلاك ما ينتج عنه زيادة في المنفعة الكلية وتناقص المنفعة الحدية . وبالاعتماد على قانون تناقص المنفعة الحدية وشرط التوازن يمكن اشتقاق دالة الطلب على النحو التالي:

- نقوم بتحديد نقطة التوازن الأصلية.
- نسمح لسعر السلعة المراد تحديد دالة طلبها بالتغير ،ثم نحدد نقطة توازن جديدة.
- نقوم بربط النقاط المحددة بالسعر والكمية عند مختلف نقاط التوازن قبل وبعد التغيير لنحصل على دالة الطلب.

تطبيقات الفصل:

تمرين رقم 01:

- ضع خط تحت الإجابة الصحيحة:

1- إذا كانت المنفعة الحدية لسلعة ما سالبة فإن:

أ/ المنفعة الكلية تتزايد.

ب/ المنفعة الكلية تتناقص.

ج/ المنفعة الكلية ثابتة.

د/ المنفعة الكلية مساوية للصفر.

2- إذا رغب المستهلك في إنقاص المنفعة الحدية من سلعة ما حتى يصل إلى شرط التوازن فإنه:

أ/ يزيد من استهلاكه من السلعة.

ب/ ينقص من استهلاكه من السلعة.

ج/ يدفع ثمن أعلى للسلعة.

3- إذا كان سعر السلعتين X1 و X2 متساويا ولكي يكون المستهلك في حالة توازن يجب عليه أن :

أ/ يقسم ميزانيته بالتساوي بين السلعتين.

ب/ يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الكلية.

ج/ يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الحدية.

د/ يتصرف باعتبار أن المنافع التي يحصل عليها متساوية.

4- عندما تزيد المنفعة الكلية فإن المنفعة الحدية تكون:

أ/ سالبة ومتزايدة.

ب/ سالبة ومتناقصة.

ج/ موجبة.

د/ صفر.

5- عند نقطة التشبع للسلعة X تكون المنفعة الحدية للسلعة:

أ/ موجبة.

ب/ سالبة.

ج/ صفر.

د .لاشي مما سبق.

6- إذا كانت المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة X ضعف المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة منY كان المستهلك في حالة توازن بين السلعتين إذا:

أ/ كان ثمن X نصف ثمن Y

ب/ كان ثمن X ضعف ثمن Y

ج/ كان ثمن X يساوي ثمن Y

د/ لا شي مما سبق.

7- في حالة التوازن بين سلعتين (X,Y) تتساوى المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه الوحدة الأخيرة لكل سعلة إذا:

أ/ كان ثمن X نصف ثمن Y

ب/ كان ثمن X ضعف ثمن Y

ج/ كان ثمن X يساوي ثمن Y

د/ لا شي مما سبق.

8- في تحليل المنفعة الرقمية يصل المستهلك إلى نقطة التشبع عندما:

أ/ تتزايد المنفعة الحدية بمعدل متناقص

ب/ تتزايد المنفعة الكلية بمعدل متزايد

ج/ تكون المنفعة الحدية صفر

د/ جميع الإجابات خاطئة.

9- إذا استهلك فرد 9 وحدات من سلعة بمنفعة كلية 38 وحدة، واستهلك الوحدة العاشرة بمنفعة كلية 45 وحدة فان المنفعة الحدية للوحدة العاشرة هي:

أ/ 45 وحدة

ب/ 5 وحدات

ج/ 38 وحدة

د/ 7 وحدات

التمرين رقم 02:

- يبين الجدول ادناه المنافع الكلية التي يحصل عليها مستهلك لقاء استهلاكه لسلعتين X و Y.

X, Y	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
TUx	18	34	48	60	70	78	84	88	90	90
TUy	16	31	45	58	70	81	91	100	108	115

- **المطلوب :**

1- عرف المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

2- أحسب المنفعة الحدية ل X و Y.

3- أرسم على معلم بياني كلا من TUXوMUX ووضح العلاقة بينهما؟

*اذا علمت أن: PY=1, px = 2, R=16

4-أوجد كمية التوازن التي تحقق أقصى إشباع لهذا المستهلك وما هي المنفعة الكلية المحققة؟

1-تعريف المنفعة الحدية والكلية:

أ/المنفعة الكلية هي اجمالي المنفعة المحققة للمستهلك من جراء استهلاك وحدات متعدد من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة.حيث أن المنفعة الكلية تتزايد مع تزايد كمية السلعة المستهلكة إلى أن يبلغ المستهلك حد الإشباع حيث تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى ويؤدي بعدها استهلاك أي وحدات اضافية إلى انخفاض المنفعة الكلية.

ب/ المنفعة الحدية وتعني منفعة أخر وحدة من وحدات السلعة المستهلكة وحيث أنه عندما يبلغ الاستهلاك مستوى معين من السلعة تصل المنفعة التي يحصل عليها الفرد عند استهلاكه إلى نهايتها العظمى، فان المنفعة الحدية تصبح مساوية للصفر وعندما يؤدي استهلاك وحدات اضافية من السلعة إلى انخفاض المنفعة الكلية فان المنفعة الحدية تصبح سالبة بسبب مشاكل التخزين والصرف

2-حساب المنفعة الحدية ل X و Y.

Q	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
TUx	18	34	48	60	70	78	84	88	90	90
MUx	-	16	14	12	10	8	6	4	2	0
TUy	16	31	45	58	70	81	91	100	108	115
MUy	-	15	14	13	12	11	10	9	8	7
MUx/Px	-	8	7	6	5	4	3	2	1	0
MUy/Py	-	15	14	13	12	11	10	9	8	7

Px=2 ,Py=1 , R=16

$$\frac{MUx}{Px}=\frac{MUy}{Py}=7\Rightarrow(3,10)$$

$$\frac{MUx}{Px}=\frac{MUy}{Py}=8\Rightarrow(2,9)$$

نعوضها في قيد الدخل

$$R=X.Px+YPy$$
$$16=2(3)+1(10)$$
$$16=16$$

نتيجة مقبولة

$$R=X.Px+YPy$$
$$16=2(2)+1(9)$$
$$16\neq 13$$

مرفوضة

ومنه يكون المستهلك في أقصى اشباع له عندما يستهلك 3 وحدات من X و10 وحدات من Y

المنفعة الكلية المحققة هي: $TU=48+115=163$

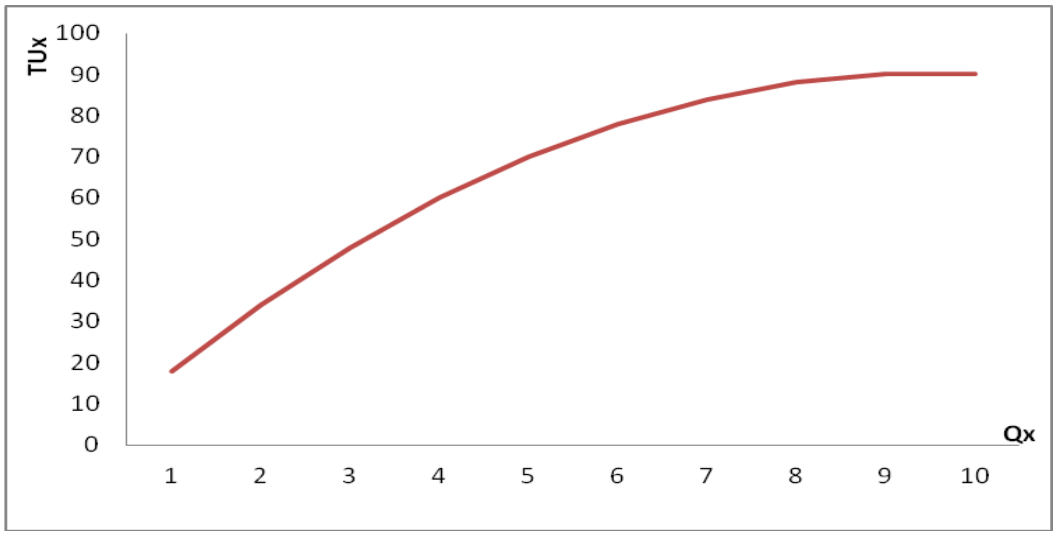

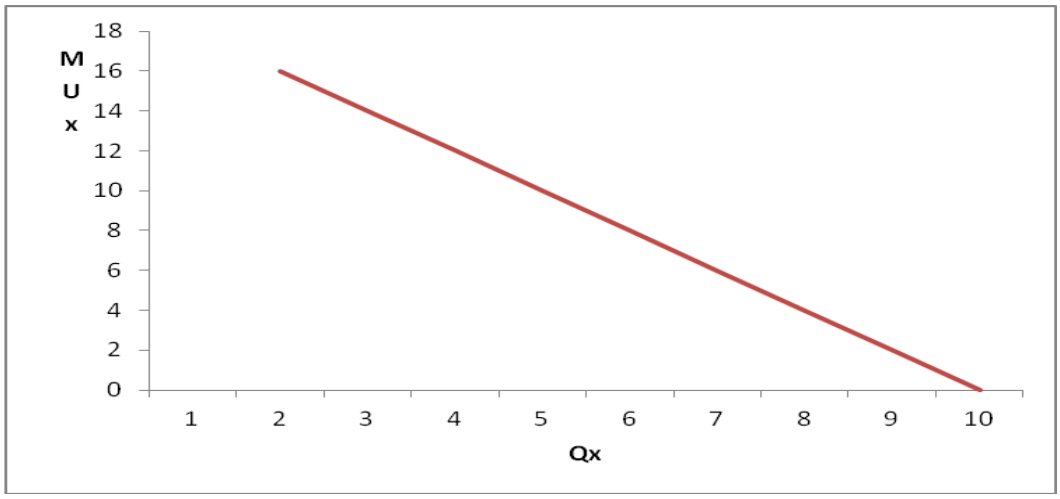

نلاحظ أن المنفعة الكلية تتزايد والحدية تتناقص حتى الوحدة العاشرة تصبح المنفعة الكلية عظمى والمنفعة الحدية صفر مما يدل على أن استهلاك هذه الوحدة لا يقدم أية منفعة.

تمرين رقم 03:

- لتكن دالة المنفعة الكلية لمستهلك من الشكل : $TU= 2X+4Y + XY + 8$

1- أوجد دالتي الطلب على السلعتين Xو Y

2- ما هي قيم التوازن عند: $Py=10, Px = 5, R= 50$.

3- أحسب قيمة MRS_{XY} عند التوازن.

الحل:

1- إيجاد دوال الطلب على السلعتين X و Y

لدينا عبارة المعدل الحدي للإحلال عند التوازن بالشكل التالي:

$$Mux = \frac{\partial Tu}{\partial X}.\ Muy = \frac{\partial Tu}{\partial Y} \quad \text{و} \quad \mathrm{MRS}_{XY} = \frac{Mux}{Muy} = \frac{Px}{Py}$$

$$\Leftrightarrow \frac{2+Y}{4+X} = \frac{Px}{Py}$$

$$\Leftrightarrow Px(4+x) = Py(2+y)$$

$$\Rightarrow 4Px + xPx = 2Py + yPy$$

$$\Rightarrow x = \frac{2Py + yPy - 4Px}{Px}$$

$$y = \frac{4Px + xPx - 2Py}{Py}$$

نعوض في قيد الدخل

$$R = xPx + yPy$$

$$\Rightarrow R = Px\left(\frac{2Py + yPy - 4Px}{Px}\right) + yPy$$

$$\Rightarrow R = 2Py + yPy - 4Px + yPy$$

$$\Rightarrow R = 2Py + 2yPy - 4Px$$

$$\Rightarrow y = \frac{R - 2Py + 4Px}{2Py}$$

$$R = xPx + yPy$$

$$\Rightarrow R = Py\left(\frac{4Px + xPx - 2Py}{Py}\right) + xPx$$

$$\Rightarrow R = 4Px + xPx - 2Py + xPx$$

$$\Rightarrow R = 4Px + 2xPx - 2Py$$

$$\Rightarrow x = \frac{R - 4Px + 2Py}{2Px}$$

2- إيجاد كميات التوازن

$$\frac{Mux}{Px}=\frac{Muy}{Py}$$
$$\Leftrightarrow \frac{2+y}{4+x}=\frac{5}{10}$$
$$\Rightarrow 20+10y=20+5x$$
$$\Rightarrow x=2y$$

بالتعويض في قيد الدخل

$$50=5(x)+10(y)$$
$$\Leftrightarrow 50=5(2y)+10(y)$$
$$\Leftrightarrow 50=20y$$
$$\Rightarrow y=\frac{5}{2} \qquad x=5$$

كما يتم التعويض مباشرة في معادلتي الطلب.

$$x=\frac{50-4(5)+2(10)}{2(5)}=5$$
$$y=\frac{50-2(10)+4(5)}{2(10)}=2.5$$

إيجاد قيمة المعدل الحدي للإحلال في نقطة التوازن $\text{MRS}_{XY}=\frac{Px}{Py}=\frac{5}{10}=\frac{1}{2}$

أو $\text{MRS}_{XY}=\frac{2+y}{4+x}=\frac{2+2.5}{4+5}=\frac{4.5}{9}=\frac{1}{2}$

التمرين رقم 04:

- لتكن لدينا دالة منفعة مستهلك ما على الشكل التالي:

$$TU=X^{1/2}Y^{1/4}$$

حيث أن :TU تمثل المنفعة الكلية التي يشتقها المستهلك من استهلاكه للسلعتين Y,X

1- احسب مقدار المنفعة التي يحصل عليها هذا المستهلك عند النقطة A ذات الاحداثيات Y=1 , X = 4

2- احسب مقدار الزيادة في المنفعة عندما تزيد الكمية المستهلكة من السلعة X بمقدار وحدة واحدة.

3- أوجد المعدل الحدي للإحلال MRSxy واحسب قيمته عند النقطة A ؟

4- بافتراض أن سعري السلعتين هما Px=1 ,Py=2 وان دخل المستهلك هو R=10.
متى يكون هذا المستهلك في حالة توازن ؟

5- نفترض بأن الدخل النقدي لهذا المستهلك هو R، وان أسعار السلعتين هما Py,Px

6 - أوجد دالتي الطلب على كل من السلعتين بدلالة الدخل النقدي وأسعارهما، واشرح النتيجة؟

الحل:

مقدار المنفعة الكلية عند A : $Tu = 4^{\frac{1}{2}}1^{\frac{1}{4}} = 2uu$

1- مقدار الزيادة في المنفعة عندما تزيد الكمية المستهلكة من السلعة x بوحدة واحدة

عندما تزيد الكمية المستهلكة من السلعة Xبوحدة واحدة ولتكن عند النقطة b فإن إحداثياتها هي :

X = 5 y = 1 فإن المنفعة الكلية هي :

$$tub = 5^{\frac{1}{2}}1^{\frac{1}{4}} = \sqrt{5} = 2.236.$$
$$\Delta tu = tub - tua = 2.236 - 2 = 0.236$$

2- المعدل الحدي للإحلال هو : $MRS_{xy} = \frac{MUx}{MUy} = \left|\frac{\Delta y}{\Delta x}\right|$

$$\frac{dtu}{dx} = \frac{1}{2}x^{\frac{-1}{2}}y^{\frac{1}{4}};\ \frac{dtu}{dy} = \frac{1}{4}x^{\frac{1}{2}}y^{\frac{-3}{4}}$$

$$\Rightarrow MRSxy = \frac{\frac{1}{2}x^{\frac{-1}{2}}y^{\frac{1}{4}}}{\frac{1}{4}x^{\frac{1}{2}}y^{\frac{-3}{4}}} = 2\frac{y}{x}$$

مقدار المعدل الحدي عند النقطة A**هو** : $MRSxy = 2\frac{1}{4} = 0.5$

3 - نريد تعظيم دالة المنفعة لهذا المستهلك تحت قيد الدخل ،باستعمال دالة Lagrange نجد :

$$L = x^{\frac{1}{2}} y^{\frac{1}{4}} + \lambda(10 - x - 2y)$$

$$\frac{dL}{dx} = \frac{1}{2} x^{\frac{-1}{2}} y^{\frac{1}{4}} - \lambda = 0 \rightarrow (1)$$

$$\frac{dL}{dy} = \frac{1}{4} x^{\frac{1}{2}} y^{\frac{-3}{4}} - 2\lambda = 0 \rightarrow (2)$$

$$\frac{dL}{d\lambda} = 10 - x - 2y = 0 \rightarrow (3)$$

$$\Rightarrow y = \frac{5}{3}$$

$$\Rightarrow x = \frac{20}{3} = 6.66$$

من (1)،(2)،(3) نجد أن :

4-إيجاد دوال الطلب على x y بدلالة R,Px, Py :

نستعمل كذلك دالة لاغرانج أو مباشرة المعدل الحدي للإحلال عند وضع التوازن فنجد :

$$MRS(xy) = \frac{MUx}{MUy} = \frac{\frac{1}{2} X^{-1/2} Y^{1/4}}{\frac{1}{4} X^{1/2} Y^{-3/4}} = \frac{Px}{Py} \Rightarrow \frac{Px}{Py} = 2\left(\frac{Y}{X}\right) \Rightarrow X = \frac{2YPy}{Px}$$

نعوض في دالة الدخل لنجد دوال الطلب على كل من السلعتين :

$$R - xPx - yPy = 0$$

$$R = Px\left(\frac{2YPy}{Py}\right) - PyY = 0 \Rightarrow R - 2YPy - YPy = 0$$

$$Y = \frac{R}{3Py}$$

$$X = \frac{2R}{3Px}$$

نلاحظ بان السلعتين منفصلتين عن بعضهما البعض، كما أن الطلب على السلعتين متزايد مع زيادة الدخل أي أن الكمية المطلوبة والدخل تربطهما علاقة طردية، بينما الكمية المطلوبة تتناقص بتزايد السعر، أي تجمعهما علاقة عكسية.

التمرين رقم 05:

- إدا كانت لدينا دالة منفعة مستهلك ما بالشكل التالي : TU= 4XY وكان دخله مقدرا بـ 240 مخصص لشراء السلعتين X و Y كما أن أسعار السلعتين كانت بالشكل التالي :

PX= 2 و PY= 3

المطلوب :

1- احسب كميات السلعتين X و Y التي تحقق أقصى إشباع لهذا المستهلك؟

2- أوجد ميل منحنى الدخل؟

3- إذا تغير الدخل، وضح بيانيا كيف سينتقل منحنى الدخل؟

4-

حل التمرين رقم 05:

1- إيجاد كميات السلعتين X و Y التي تحقق أقصى إشباع :

عند التوازن .

$$\frac{Mux}{Muy}=\frac{Px}{Py}$$

$$\Rightarrow \frac{4Y}{4X}=\frac{2}{3}$$

$$\Rightarrow 3Y=2X \Rightarrow X=\frac{3}{2}Y$$

لدينا :

بتعويض قيمة X في دالة الدخل نجد :

$$R=XPx+YPy$$

$$\Rightarrow 240=2\left(\frac{3}{2}Y\right)+3(Y)\Rightarrow 240=6Y$$

$$\Rightarrow Y=40, X=60$$

وأقصى منفعة هي :

$$TU = 4(40) + 3(60)$$
$$\Rightarrow TU = 9600$$

2-إيجاد ميل منحنى الدخل :

$$\frac{Px}{Py} = \frac{2}{3}$$

عندما يتغير الدخل مع ثبات سعري السلعتين فإن منحنى الدخل سينتقل إلى الأعلى بارتفاع الدخل، وإلى الأسفل إدا انخفض الدخل محافظا على نفس الميل مادام سعري السلعتين ثابتين ولم يتغير.

- التمثيل البياني لتغيرات انتقال منحنى الطلب عندما يتغير الدخل

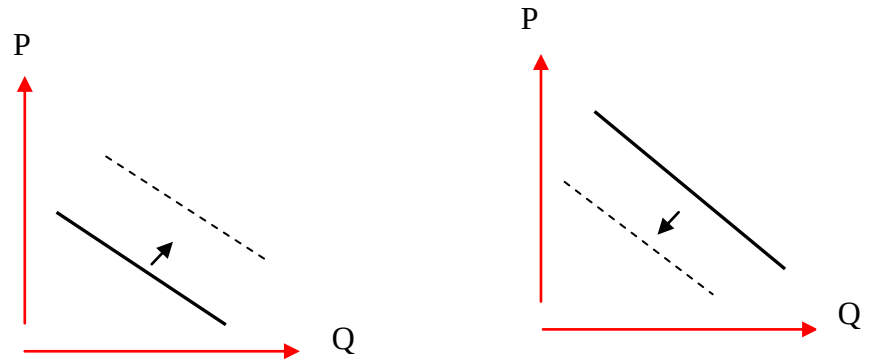

- **انتقال منحنى الطلب إلى الأسفل عندما يزيد الدخل النقدي للفرد (سلعة دنيا).**
- **انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى عندما يزيد الدخل النقدي للفرد (سلعة عادية).**

الفصل الثامن

نظرية سلوك المستهلك (منحنيات السواء)

يرجع تاريخ منحنيات السواء كأسلوب فني من أساليب البحث العلمي إلى الثمانينيات من القرن الأسبق، وإن كان لم يأخذ مكانته الحالية في التحليل الاقتصادي إلا في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد اعتمدت هذه الطريقة لعدم امكانية قياس المنفعة في أغلب الأحيان.

1- منحنيات السواء:

تمثِل منحَنيات السواء صورة بيانية لأذواق المستهلك وتفضيلاته خلال مدة محددة وتمثل المجموعات (التوليفات) المختلفة من السلع والخدمات التي لو استهلكها المستهلك فإنها تعطيه قدرا متساويا من الرضا أو الإشباع أو المنفعة ومن هنا جاءت تسمية منحنيات السواء بهذا الاسم، ويعرف كذلك منحى السواء بأنه عبارة عن منحنى تمثل كل نقطة عليه مجموعة من سلعتين تتساوى في الأهمية تماما في نظر المستهلك مع أي مجموعة أخرى من نفس السلعتين تمثلها أي نقطة على نفس المنحنى[1]

2- خارطة منحنيات السواء: تمثل خريطة منحنيات السواء مجموعة من منحنيات السواء الممثلة في نفس المعلم، حيث يعبر كل منحنى سواء منها عن مستوى إشباع مختلف عن الآخر، وكلما انتقلنا إلى أعلى على خريطة السواء ابتعدنا عن نقطة الأصل (0.0) يزداد مستوى الإشباع الذي بوصل عليه المستهلك، وكلما انتقلنا لأسفل خريطة السواء اقتربنا من نقطة الأصل (0.0) ينقص أو يقل مستوى الإشباع، ويفسر ذلك بأن منحنى السواء

[1] - طارق العكيلي، **الإقتصاد الجزئي**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، الجامعة المستنصرية، العراق 2000، ص77.

الأعلى يحتوى على كميات أكبر من إحدى أو كلا السلعتين معا كما، ونوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

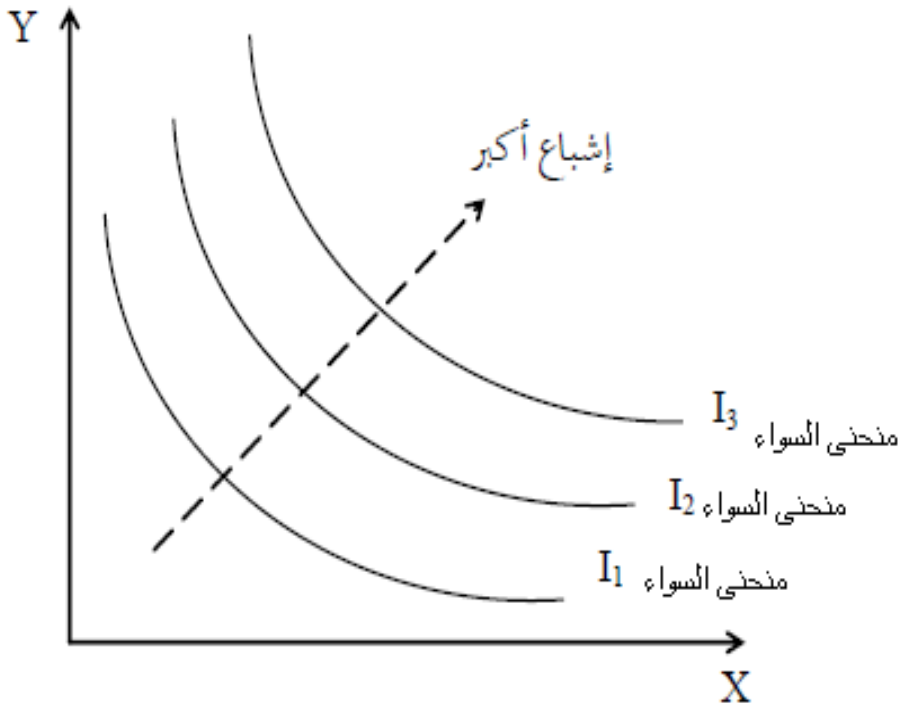

3- خصائص منحنيات السواء:

لمنحنيات السواء خصائص معينة، منها أنها تنحدر إلى أسفل جهة اليمين، وأنها تكون محدبة في اتجاه نقطة الأصل، وأنها لا تتقاطع، وأن التي تقع في مكان أبعد إلى جهة الشمال الشرقي تكون مفضلة دائما[1]، ومن خلال منحنيات السواء نلاحظ التوليفات المتعددة التي تسهل لنا اختيار وتعظيم المنفعة.

4- المعدل الحدي لإحلال(TMSxy):

ويمكن تعريفه بمقدار ما يجب التنازل عنه للسلعة (y) من أجل زيادة استهلاك السلعة (x) بمقدار وحدة واحدة، مع البقاء على نفس منحنى السواء. فمثلا عندما نريد أن نزيد (x)

[1] - جيمس جوارتني وريتشارد ستروب، **الاقتصاد الجزئي**، ترجمة عبدالصبور علي، دار المريخ، الرياض، 1407هـ، ص ص 170 – 172.

بمقدار وحدة واحدة، ضحينا بثلاث وحدات من (y) نقول أن المعدل الإحلال الحدي يساوي ثلاثة، ورياضيا نقول أن معدل الإحلال الحدي هو القيمة المطلقة لميل منحنى السواء.

فميل منحنى السواء = التغير في السلعة (y) ÷ التغير في السلعة (x)، $(-\Delta Y \div \Delta X)$

وهذا هو الميل إما القيمة المطلقة فنضربها في ناقص وبالتالي يعطينا القيمة الموجبة ، وأيضاً يمكن التعبير عن معدل الإحلال الحدي بالصيغة أالرياضية كما يلي:

$$TMSxy = -\frac{\Delta Qy}{\Delta QX} = \frac{Px}{Py}$$

$$TMSxy = \frac{MUx}{MUy}$$

فإذا تعرفنا على معدل الإحلال الحدي، وقلنا أنه منحنى سواء، نجد أن معدلها الحدي يتناقص كلما اتجهنا من أعلى إلى أسفل، لأن الأهمية النسبية للسلعة (y) كلما اتجهنا من أعلى إلى أسفل تتناقص، وبالتالي يكون لابد لنا من التضحية بقليل من (y) من أجل الحصول على (x)، أما إذا كان عندنا كمية كبيرة من (y) نجد أن معدل الإحلال الحدي كبير ، لأن السلعة (y) متوفرة وبالتالي المستهلك يكون على استعداد للتنازل عن كمية كبيرة من (y) من أجل حصوله على وحدة من السلعة (x).

5- خط قيد الميزانية:

قيد ميزانية يعني أن المستهلك يتقيّد بميزانيته في الاستهلاك، أي أنه لا يستطيع أن ينفق أكثر من دخله، وخط يمثل كل نقطة عليه توليفة من السلعة (x) و (y) والتي يستطيع المستهلك الحصول عليها من خلال دخله المعطى والأسعار السائدة في السوق، ويمكن كتابة معادلة خط الدخل ومن ثم رسم خط الدخل، فإذا أردنا أن نكتب معادلة خط الدخل نقول : أن دخل المستهلك يساوي إنفاقه.

$I = R = \Sigma(xi\ pi) \Leftrightarrow R = x1.p1 + x2.p2 + x3.p3 + \ldots\ldots\ldots xn.pn$

إذا كان عنده سلعتين، فالدخل = إنفاقه على السلعة (X) + إنفاقه على السلعة (Y)

أي {سعر السلعة (X) × الكمية من (X) + سعر السلعة من (Y) × الكمية من (Y)}.

ويمكن كتابته كالتالي: ($I = Px.X + Py.Y$). ويمكننا أن نبين كيف نحدد خط الميزانية من خلال الشكل التالي:

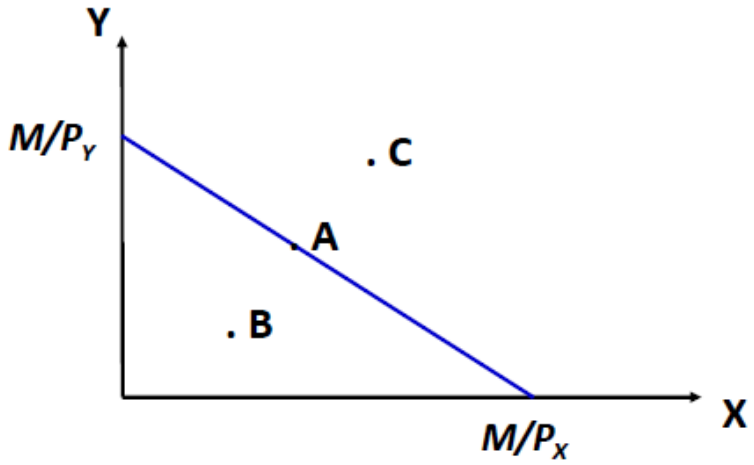

نلاحظ من المنحنى أن النقطة (A) تقع على قيد الميزانية وبالتالي فان المستهلك باختباره يكون قد انفق كل دخلة في شراء السلعتين، أما باختباره النقطة (B) فانه بذلك لم يستطع اختيار توليفة مثلى، حيث كان بإمكانه اختيار توليفة تعطيه كميات اكبر من (X) و (Y) (عدم عقلانية اختيار النقطة (B) أما النقطة (C) فهي خارج حدود ميزانية المستهلك وبالتالي غير متاحة له.

-كما أن خط الميزانية أو الدخل ينتقل بتغير سعر السلعتين أو الدخل:

أ/ تغير الدخل مع ثبات الأسعار:يؤدي تغير الدخل وثبات الأسعار إلى انتقال خط الدخل ويكون موازيا للخط الأصلي ،كما أن الميل يبقى ثابت.

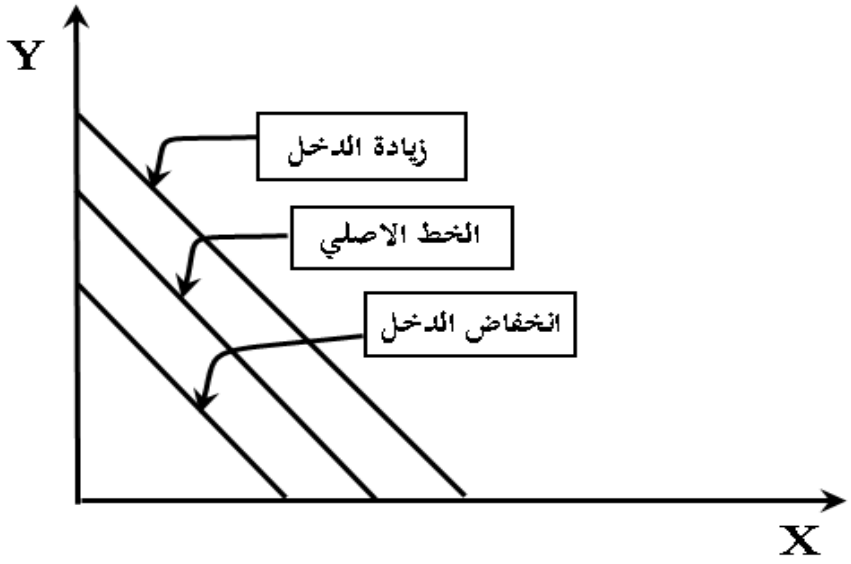

ب/ تغير الأسعار مع ثبات الدخل :في هذه الحالة يتغير ميل خط الميزانية ،وبالتالي لا يكون خط الدخل الجديد موازيا لخط الخل الأصلي، ونميز حالتين جزئيتين:

– حالة تغير سعر السلعة X مع ثبات سعر السلعة Y، فيكون الإنتقال موضح من خلال الشكل التالي:

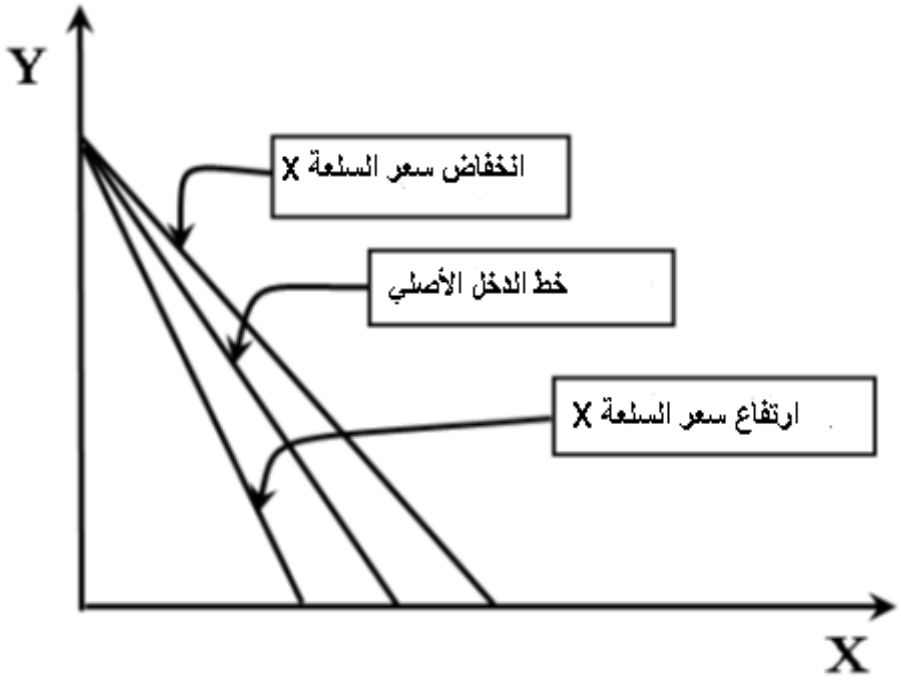

– حالة ثبات سعر السلعة X مع تغير سعر السلعة Y، فيكون الإنتقال موضح من خلال الشكل الموالي:

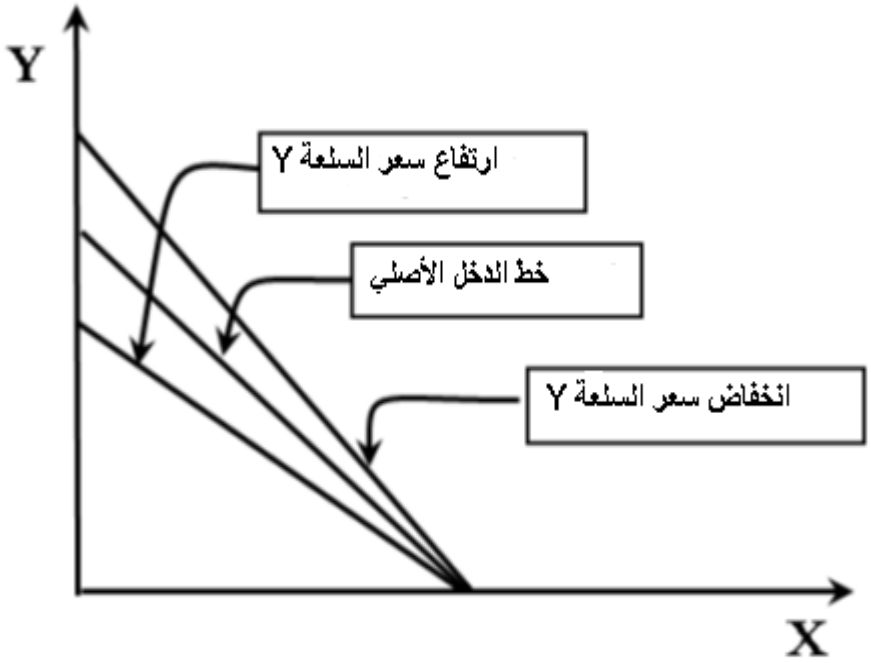

6– توازن المستهلك في ظل منحنيات السواء:

يعرف توازن المستهلك بأنه التوليفة المثلى التي تحقق أقصى مستوى منفعة (إشباع) في حدود قيد ميزانيـة المستهلك وذلك في ثبات الأسعـار عند مستوى معين، بمعنى آخر

توازن المستهلك يقصد به أعلى منحنى سواء يستطيع المستهلك الوصول إليه في حدود قيد دخله، ولتحديد توازن المستهلك يجب رسم منحنيات سواء المستهلك وقيد ميزانية معا كما هو موضح في الشكل الموالي:

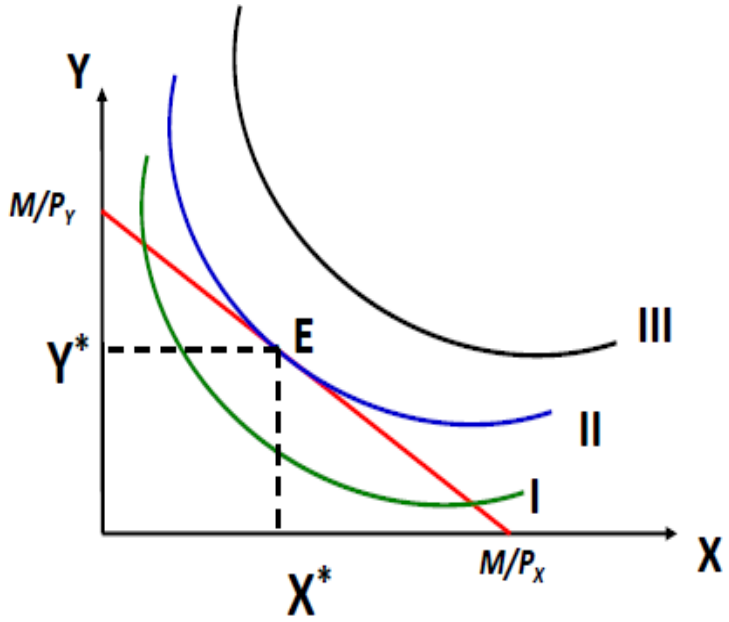

من الشكل انلاحظ بأن منحنى السواء III يقع خارج حدود ميزانية المستهلك وبالتالي غير متاح للمستهلك،أما المنحنى I فيمكن للمستهلك في ذات حدود قيد الدخل الوصول إلى منحنى سواء آخر أعلى منه لذلك تعتبر كل النقاط الوقعة عليه ليست نقاط توازن، ولكن المنحنى II أعلى منحنى سواء يستطيع المستهلك الوصول إلية في حدود قيد ميزانية ويخلق **تماسا** مع خط قيد الميزانية عند النقطة (E) لذلك تعتبر التوليفة (X^*,Y^*) الناتجة من هذا التماس هي التوليفة المثلى التي تعظم منفعة المستهلك في حدود قيد الميزانية.

رياضيا النقطة (X^*,Y^*) تمثل نقطة تماس منحنى السواء مع قيد دخل المستهلك عند هذه النقطة، ميل المنحنى (منحنى السواء) = ميل المماس (قيد الميزانية)

وهي موضحة من خلال الصيغة الرياضية التالية:

7- منحنى استهلاك الدخل ومنحنى أنجل:

أ/ منحنى استهلاك الدخل هو المنحنى الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من (X) و (Y) والتي يختارها المستهلك عند تغير الدخل فقط مع ثبات أسعار السلع، حيث يتم تحديد منحنى استهلاك الدخل من الخط الذي يصل بين نقاط التماس المتتالية بين خطوط الميزانية و منحنيات سواء المستهلك، ويمكن أن نبين خط منحنى استهلاك الدخل من خلال الشكل التالي:

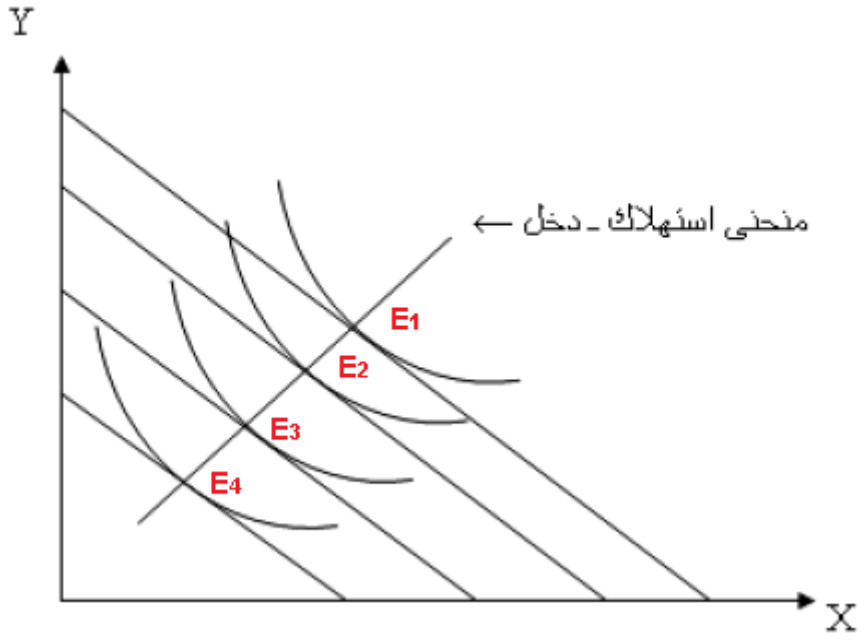

ب/ اشتقاق منحنى آنجل: من المعطيات التي يوفرها منحنى استهلاك دخل يمكن اشتقاق منحنى انجل، حيث يوضح العلاقة المباشرة بين دخل المستهلك والتغير في الكميات المستهلكة من السلعة X ومنحنى وآخر خاص بالسلعة Y، يعرف بمنحنى أنجل، ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن المحل الهندسي للكميات المثلى من سلعة معينة بدلالة د خل المستهلكك، ويمكن اشتقاق منحنى انجل للسلعتين (X) و (Y) كما يلي:

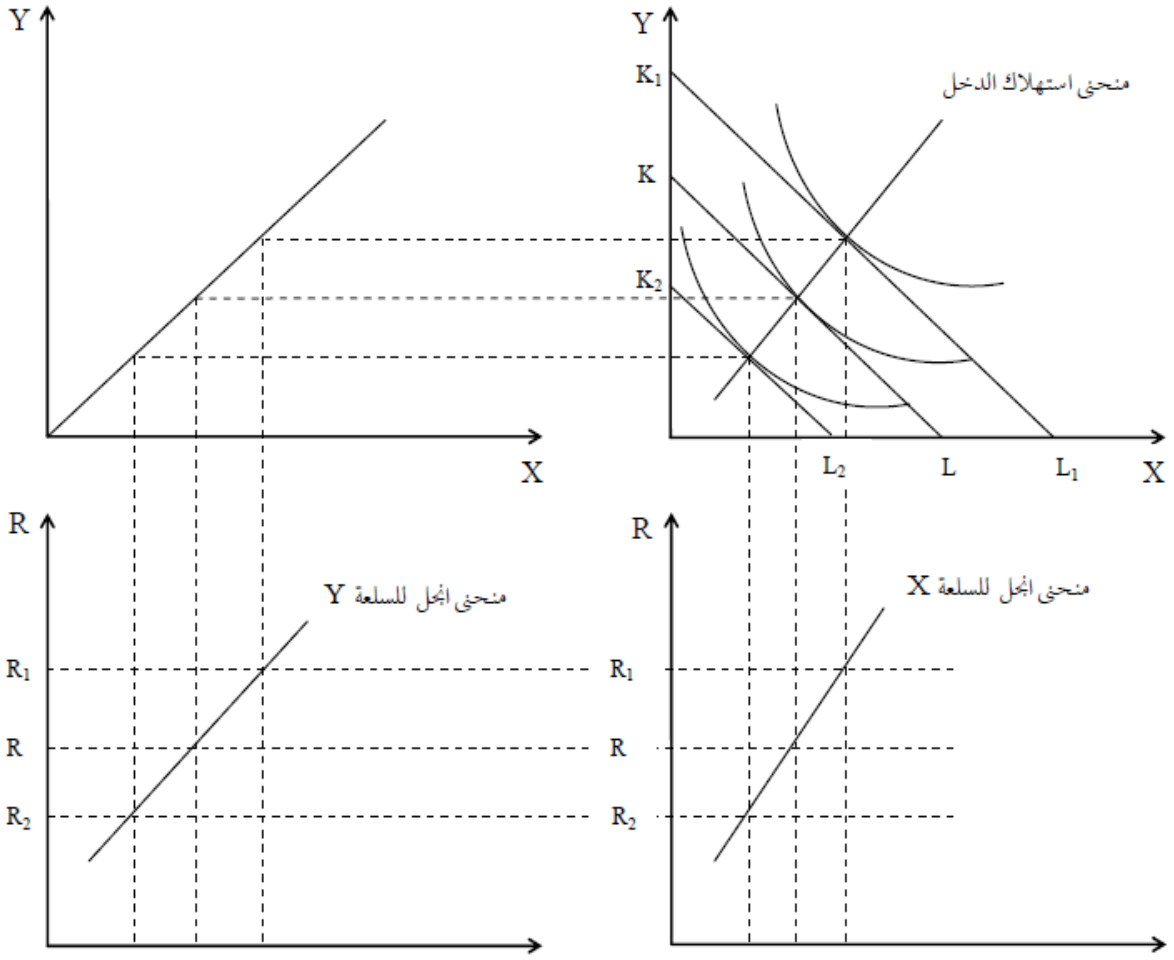

نلاحظ من الاشكال بأن منحنى أنجل للسلعتين (X) و (Y) ذو ميل موجب أي أن هناك علاقة طردية بين دخل المستهلك والكمية المستهلكة من السلعتين، وهذا يعني أن السلعتين (X) و (Y) كلاهما سلعة عادية، يزيد استهلاك المستهلك لهذه السلع العادية كلما تحسن دخله والعكس صحيح، أما في حالة السلع الرديئة (الدنيا) يكون منحنى أنجل ذو ميل سالب أي أن هناك علاقة عكسية بين دخل المستهلك والكمية المستهلكة من السلعة المعينة، وكذلك نميز بين السلع العادية، وهما السلع الكمالية والسلع الضرورية، ففي حالة السلع الكمالية فإن الإنفاق عليها يرتفع بنسبة أكبر من النسبة التي يرتفع بها الدخل، أما في حالة

السلع الضرورية فإن الإنفاق عليها يرتفع بنسبة أقل من النسبة التي يرتفع بها الدخل، والأشكال التالية توضح شكل منحنى أنجل في الحالات المذكورة سابقا:

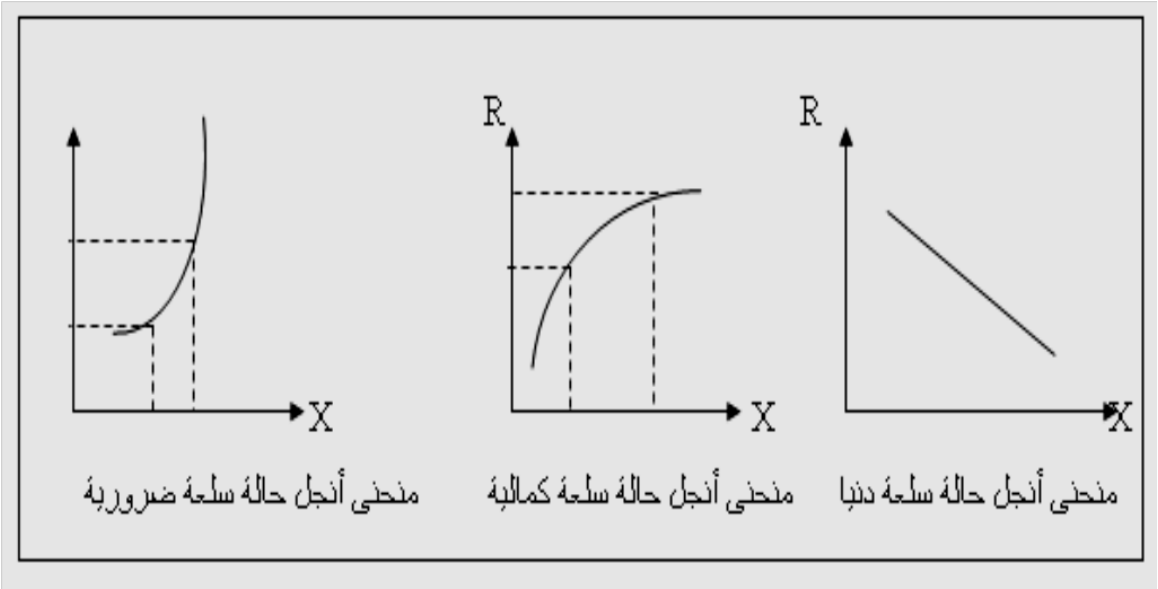

نستنتج أهمية العلاقة بين دخل المستهلك والكمية المستهلكة من السلعة في تحديد نوع السلعة أو الطبيعة الاقتصادية للسلعة ما إن كانت عادية (إذا كانت العلاقة موجبة) أو سلعة دنيا (إذا كانت العلاقة سالبة)، وكذلك نستطيع معرفة السلعة العادية سواء أكانت ضرورية أو كمالية من خلال شكل المنحنى مقعر أو محدب.

8- أثر الإحلال وأثر الدخل: إن تغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء دخل المستهلك وسعر السلعة الأخرى ثابتين، ينتج عنه تغير الكميات المطلوبة من السلعة التي تغير سعرها والكميات المطلوبة من السلعة التي بقي سعرها ثابت أيضا، ويطلق على التغير الحاصل في الكمية المطلوبة من السلعة التي تغير سعرها "أثر السعر أو الأثر الكلي "والذي يمثل في حقيقة الأمر أثرين اثنين هما :أثر الإحلال وأثر الدخل.

أ/ أثر الإحلال:هو التغير الحاصل في الكميات المطلوبة من سلعة ما نتيجة تغير سعرها وبقاء الدخل الحقيقي للمستهلك ثابتا، وأثر الإحلال يتعلق بقانون الطلب، فإنه يعمل دائما في اتجاه معاكس لاتجاه تغيرات السعر مهما كانت الطبيعة الاقتصادية للسلعة وذلك بناء على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها.

ب/ أثر الدخل:هو التغير الحاصل في الكميات المطلوبة من سلعة ما نتيجة تغير الدخل الحقيقي للمستهلك، وأثر الدخل يعمل بناءا على الطبيعة الاقتصادية للسلعة فإن كانت السلعة عادية نجد أن أثر الدخل يعمل في نفس اتجاه أثر الإحلال، أما إن كانت السلعة دنيا فإن أثر الدخل يعمل في الاتجاه المعاكس لأثر الإحلال فيصبح الأثر الكلي الذي هو مجموع الأثرين (الإحلال والدخل) متوقفا على أي الأثرين أقوى، بحيث أن التغير الحاصل في الكمية المطلوبة بفعل أثر الإحلال إذا كان أكبر من التغير الحاصل فيها بفعل أثر الدخل تكون السلعة دنيا، والعكس إذا كان التغير الحاصل في الكمية المطلوبة بفعل أثر الإحلال أقل من التغير الحاصل فيها بفعل أثر الدخل فالسلعة هي من نوع" جيفن "والأثر الكلي هنا يكون تغير الكمية المطلوبة في نفس اتجاه تغير السعر وهو ما يناقض قانون الطلب الذي ينص على العلاقة العكسية بين الكمية والسعر.

تطبيقات الفصل:

التمرين رقم 1: – ضع خط تحت الإجابة الصحيحة.

1– عندما تنخفض أسعار إحدى السلع مع بقاء الدخل وأسعار السلع الأخرى ثابتة فإن:

أ/ منحنيات السواء تنتقل إلى اليمين

ب/ خط الدخل ينتقل إلى اليسار

ج/ خط الدخل ينتقل إلى اليمين بشكل مواز لخط الدخل السابق

د/ خط الدخل ينتقل إلى اليمين بشكل غير مواز لخط الدخل السابق

2– يحقق المستهلك أقصى إشباع ممكن في حدود دخله عندما:

أ/ يتماس منحنى السواء مع خط الدخل

ب/ يساوي معدل الإحلال الحدي النسبة بين مستويين السعرين

ج/ تتساوى المنفعة الحدية للدخل مع المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على سعرها

د/ جميع الإجابات صحيحة

3– منحنى طلب المستهلك لإحدى السلع يمكن اشتقاقه من:

أ/ تلامس منحنيات السواء عدة خطوط للدخل عند تغير سعر السلعة

ب/ تلامس منحنيات السواء عدة خطوط للدخل عند تغير الدخل

ج/ تلامس منحنى المنفعة الكلية مع خط السعر

د/ جميع الإجابات صحيحة.

4– منحنيات السواء مقعرة بعيدا عن نقطة الأصل بسبب:

أ/ تساوي ميل خط الدخل مع النسبة بين السعرين

ب/ تناقص معدل الإحلال الحدي

ج/ جميع الإجابات صحيحة

5- انخفاض أسعار إحدى السلع مع ثبات الدخل يؤدي إلى:

أ/ زيادة الكمية المستهلكة من السلعة

ب/ زيادة إمكانات الفرد الانفاقية

ج/ انتقال خط الدخل إلى اليمين

د/ السلعة التي يتم لتنازل عنها وتزايد منفعة السلعة التي يتم الحصول عليها

هـ/ جميع الإجابات صحيحة

6- أي نقطة على خط الدخل توضح:

أ/ الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله

ب/ الكميات التي يفضلها المستهلك ولا يستطيع شراءها

ج/ الكميات التي لا يفضلها المستهلك

د/ الكميات من السلعتين التي تحقق أقصى إشباع ممكن

7- أى نقطة على منحنى سواء المستهلك توضح:

أ/ الكميات من السلعتين التي يفضلها المستهلك

ب/ الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله

ج/ الكميات من السلعتين التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها

د/ جميع الإجابات صحيحة

8- منحنيات السواء مقعرة بعيدا عن نقطة الأصل بسبب:

أ/ تساوي ميل خط الدخل مع النسبة بين السعرين

ب/ تناقص منفعة السلعة التي المتنازل عنها وتزايد منفعة السلعة التي يتم الحصول عليها

ج/ تناقص معدل الإحلال الحدي

د/ جميع الإجابات صحيحة

تمرين رقم 2:

بافتراض أن دالة إشباع مستهلك ما تأخذ الشكل التالي : $tu = x^{\alpha}.y^{\beta}$

1. بافتراض أن y تبقى ثابتة و أن x ترتفع ب 10 %.

أ- ما هو مقدار الزيادة في الإشباع

ب- ما هو المعنى الاقتصادي بالنسبة لكل من α و β

2. حدد العلاقة الموجودة بين

أ- المعدل الحدي للإحلال و المرونة الجزئية للإشباع بالنسبة لكل من السلعتين ؟ .

ب- مرونة منحنى السواء E و مرونة الإشباع بالنسبة لكل من السلعتين ؟ .

بافتراض أن مرونة منحنى السواء بقيمتها المطلقة E=1 و مرونة الإشباع بالنسبة للسلعة x هي e = 0.5 بكم سوف نضاعف الإشباع إذا ما ضربنا xو yب 4 مرات؟

الحل:

1- إذا بقيت y ثابتة يمكننا أن نكتب $\begin{matrix} S = A.X^{\alpha} \\ A = Y^{\beta} \end{matrix}$ حيث :

كذلك يمكننا أن نكتب هذه المساواة من S بالنسبة ل x .

$$\frac{\Delta S}{\Delta X} = \frac{\partial S}{\partial X} \Rightarrow \frac{\partial S}{\partial X} = \alpha X^{\alpha-1}.A$$

$$\frac{\partial S}{\partial X} = \alpha X^{\alpha}.X^{-1}.A = \alpha.\frac{S}{X}$$

$$\Rightarrow \Delta S = \alpha.S.\frac{\Delta X}{X}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta S}{S} = \alpha.\frac{\Delta X}{X}$$

و لما كان لدينا $\frac{\Delta X}{X} = 10\%$ فإن $\frac{\Delta S}{S} = \alpha\frac{\Delta X}{X} = \alpha\frac{10}{100}$

التغير في الإشباع عند التغير في x ب 10% هو $\alpha.10$ % . و من العلاقة الأخيرة يمكننا كتابة العلاقة التالية : $\alpha = \frac{\Delta S}{\Delta X}.\frac{X}{S}$

S هي عبارة عن المتغير التابع بينما x هو المتغير المستقل ، لذلك يمكننا القول أن α هي مرونة الإشباع بالنسبة للسلعة x أي التغير النسبي في S عندما يتغير x بنسبة معينة .

يمكننا أن نبرهن بنفس الطريقة أن β هي مرونة الإشباع بالنسبة للسلعة y.

2- المعدل الحدي للإحلال للدالة $S = X^{\alpha}.Y^{\beta}$:

$$\frac{\partial Y}{\partial X} = \frac{Mux}{Muy} = \frac{\alpha x^{\alpha-1}y^{\beta}}{\beta x^{\alpha}y^{\beta-1}} = \left|\frac{y\alpha}{x\beta}\right|$$

$\begin{matrix}\alpha \\ \beta\end{matrix}$ هما المرونات الجزئية بالنسبة للسلعتين x , y على التوالي ، أي E (x) , E(y)

و العلاقة بين المرونات الجزئية و المعدل الحدي للإحلال هي :

$$MRSxy = \frac{E(x).y}{E(y).x} = \left|\frac{\partial Y}{\partial X}\right|$$

مادامت لدينا هذه العلاقة فإن :

$$\Rightarrow \frac{\partial Y}{\partial X}.\frac{X}{Y} = -\frac{E(x)}{E(y)}$$

الطرف الأول من هذه العلاقة الأخيرة هو عبارة عن مرونة y بالنسبة ل x و بالتالي هي مرونة منحنى السواء ، فإذا رمزنا بالرمز E يكون لدينا : $E = -\frac{E(x)}{E(y)}$

و يلاحظ أن مرونة منحنى السواء تساوي نسبة المرونات الجزئية للإشباع بالنسبة لكل سلعة كما أنها ظهرت بإشارة سالبة و ذلك للعلاقة العكسية بين x, y في منحنيات السواء

3- لدينا : E = -1 في كل نقاط منحنى السواء و مرونة الإشباع بالنسبة للسلعة x هي E(x)=0.5 نستطيع أن نكتب :

$$S = x^{0.5}.y^{0.5}$$
$$S_1 = (4x)^{0.5}(4y)^{0.5} = 4.x^{0.5}y^{0.5} = 4S$$

و الكميات x, y مضروبة في 4

أي أننا إذا ضاعفنا x , yب 4 مرات فإن S ستتضاعف ب 4 مرات

تمرين رقم 03 : – بعد الدراسات التي أجريت على مجموعة من المستهلكين، تبين أن هناك مستهلك قام بترتيب عدة تركيبات من السلعتين (X) و (Y) كالتالي:

التركيبة الأولى: I (A ,B,C)، التركيبة الثانية: II (D,E,F,G)، التركيبة الثالثة:III (H,I,J,K)

التركيبة	A B C	D E F I	H I J K	L M N
X	2 4 8	4 5 7 12	4 6 9 13	5 7 10
Y	5 2 1	5 3 2 1	7 4 3 2	9 5 4

كما أن خط الميزانية يأخذ الشكل التالي: $R = XP_X + YP_Y$ حيث: $P_X = P_Y = 5$

بافتراض أن المستهلك عقلاني.

1- أوجد الكميات المطلوبة من السلعتين لهذا المستهلك.

2- مثل بيانيا منحنيات السواء ومنحنى التوازن وما اسم المنحنى المتحصل عليه؟

3- عرف المصطلحات التالية :منحنيات السواء واذكر خصائصها، خريطة منحنى السواء، منحنى استهلاك الدخل؟

الحل:

1- إيجاد الكميات المطلوبة من السلعة لهذا المستهلك.

التركيبة الأولى: C,B,A

$R = XPX + YPY \qquad PX = PY = 5$

$AR = 2(5) + 5(5) = 10 + 25 = 35u$

$BR = 4(5) + 2(5) = 20 + 10 = 30u$

$CR = 8(5) + 1(5) = 40 + 5 = 45u$

التوليفة المثلى تكون عند النقطة B

التركيبة الثانية : D,E,F,G

$DR = 4(5) + 5(5) = 20 + 25 = 45u$

$ER = 5(5) + 3(5) = 25 + 15 = 40u$

FR = 7(5) + 2(5) = 35 +10 = 45u

GR = 12(5) + 1(5) = 65 +5 = 70u

التوليفة المثلى تكون عند النقطة E

التركيبة الثالثة: H,I,G,K

HR = 4(5) + 7(5) = 20 +35 = 55u

JR = 9 (5) + 3(5) = 45 +15 = 60u

KR = 13(5) + 2(5) = 65 +10 = 75u

التوليفة المثلى تكون عند النقطة I

التركيبة الرابعة : L,M,N

LR = 5(5) + 9(5) = 25 +45 = 70u

MR = 7(5) + 5(5) = 35 +25 = 60u

NR = 10(5) + 4(5) = 50 +20 = 70u

GR = 12(5) + 1(5) = 65 +5 = 70u

التوليفة المثلى تكون عند النقطة M

2- تمثيل منحنيات السواء ومنحنى التوازن:

$$Y = \frac{R}{PY}\ \frac{30}{5} = 6$$

$$N = \frac{R}{PN}\ \frac{30}{5} = 6$$

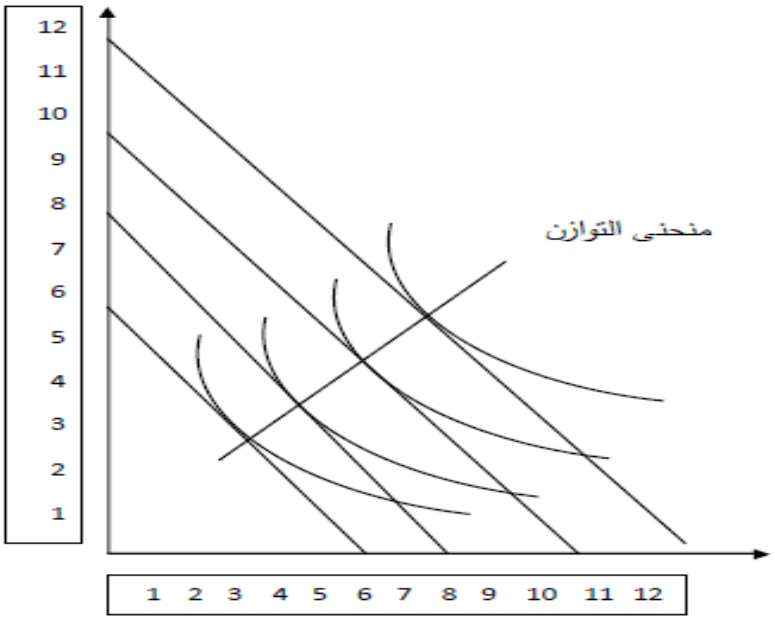

3- تعريف منحنيات خصائص وخارطة السواء:

أ/منحنيات السواء:

تمثِل منحَنيات السواء صورة بيانية لأذواق المستهلك وتفضيلاته خلال مدة محددة وتمثل المجموعات (التوليفات) المختلفة من السلع والخدمات التي لو استهلكها المستهلك فإنها تعطيه قدرا متساويا من الرضا أو الإشباع أو المنفعة ومن هنا جاءت تسمية منحنيات السواء بهذا الاسم، ويعرف كذلك منحى السواء بأنه عبارة عن منحنى تمثل كل نقطة عليه مجموعة من سلعتين تتساوى في الأهمية تماما في نظر المستهلك مع أي مجموعة أخرى من نفس السلعتين تمثلها أي نقطة على نفس المنحنى.

ب/ خصائص منحنى السواء: تنحدر إلى أسفل جهة اليمين، وأنها تكون محدبة في اتجاه نقطة الأصل، وأنها لا تتقاطع، وأن التي تقع في مكان أبعد إلى جهة الشمال الشرقي تكون مفضلة دائما.

ج/ خارطة منحنيات السواء: تمثل خريطة منحنيات السواء مجموعة من منحنيات السواء الممثلة في نفس المعلم، حيث يعبر كل منحنى سواء منها عن مستوى إشباع مختلف عن الآخر، وكلما انتقلنا إلى أعلى على خريطة السواء ابتعدنا عن نقطة الأصل (0.0) يزداد مستوى الإشباع الذي بوصل عليه المستهلك، وكلما انتقلنا لأسفل خريطة السواء اقتربنا من نقطة الأصل (0.0) ينقص أو يقل مستوى الإشباع، ويفسر ذلك بأن منحنى السواء الأعلى يحتوى على كميات أكبر من إحدى أو كلا السلعتين.

المراجع:

1- ابراهيم سليمان قطف، علي محمد، **مبادىء الاقتصاد الجزئي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2004.

2- بوالسبت عبد القادر، **مطبوعة محاضرات في الاقتصادي الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة مهري عبد الحميد ، قسمطينة 2،2019

3- بوجرادة سهيلة، **مطبوعة دروس مدعمة بتمارين وأسئلة نظرية في القتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

4- بن شهرة مداني، **النظرية الاقتصادية الجزئية (الجزء الأول)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجرئر،2012 .

5- حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان الأردن،2002.

6- جيمس جوارتني وريتشارد ستروب، **الاقتصاد الجزئي**، ترجمة عبدالصبور علي، دار المريخ، الرياض، 1407هـ.

7- طويطي مصطفى، **محاضرات ودروس في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي أمحند أولحاج ، البويرة.

8- سامي خليل، **نظرية اقتصادية جزئية**، لجنة البحوث و الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1993.

9- عقيل جاسم عبد الله، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، منشورات جامعية ليبيا، 1998.

10- سامي خليل، **نظرية اقتصادية جزئية**، لجنة البحوث والتدريب كلية التجارة و الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الكويت، 1993، ص 76.

11- صديقي مسعود، نمر محمد الخطيب، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.

12- ضياء مجيد موساوي، **النظرية الاقتصادية للتحليل الاقتصادي الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

13- زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، **الاقتصاد الجزئي– أسلوب رياضي–**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.

14- طارق العكيلي، **الإقتصاد الجزئي**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، الجامعة المستنصرية، العراق 2000.

15- يعقوب علي جانقي، محمد الجاك أحمد، **مبادىء الاقتصاد**، مدرسة العلوم الادارية، جامعة الخرطوم، 2009.